المعهد التقني كربلاء

تقنيات المحاسبة

Economic and General Financial

الاقتصـــــــــاد والمـــــــالية العامـــــــــــة

المرحلة الاولى

العام الدراسي ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥

مدرس المادة

م.م. زينب كاظم رهيف

اقتصاد ومالية عامة

Economic and General Financial

م/ الهدف من دراسة مادة الاقتصاد والمالية العامة

الهدف من دراسة المادة :

تهدف دراسة هذه المادة الى تعرف الطالب بموضوعات الاقتصاد والمالية العامة التي لها تماس مباشر بالمحاسبة والتي تعتبر كخلفية علمية للطالب كالعرض والطلب وعناصر الإنتاج والإيرادات والتكاليف والدخل وكل ما يتعلق بالنفقات و الإيرادات والميزانية العامة وأدوات السياسة المالية كالضرائب والقروض.

مفردات المادة:

الأسبوع	تفاصيل المفردات
الأول	مفهوم علم الاقتصاد وعلاقة بالعلوم الأخرى ،الحاجات البشرية ووسائل إشباعها
الثاني، الثالث	المشكلة الاقتصادية ،طبيعتها في النظم الاقتصادية ،أنماط حل المشكلة الاقتصادية
رابع	الطلب ، مفهوم الطلب ،قانون الطلب، جدول الطلب ، العوامل المؤثرة في الطلب
الخامس، السادس	مرونات الطلب وكيفية احتسابها
السابع	العرض، مفهوم العرض، قانون العرض، جدول العرض، العوامل المؤثرة في العرض
الثامن	مرونات العرض وكيفية احتسابها ،السعر التوازني
التاسع، العاشر	الإنتاج، مفهوم الإنتاج، إشكال الإنتاج ، عناصر الإنتاج

اقتصاد ومالية عامة

Economic and General Financial

الحادي عشر، ثاني عشر	تكاليف الإنتاج، مفهوم تكاليف الإنتاج ،التكاليف الضمنية والصريحة، التكاليف الثابتة والمتغيرة ، التكاليف الكلية والمتوسطة والحدية ، وطرق حسابها
الثالث عشر	الإيرادات، الإيراد الكلي والمتوسط والحدي وصيغ احتسابها
الرابع عشر، الخامس عشر	الأسواق ،إشكالها وخصائصها(سوق المنافسة كاملة ،سوق الاحتكار التام ،المنافسة الاحتكارية ، احتكار القلة)
السادس عشر	الناتج القومي والدخل القومي ، وطرق حساب الدخل القومي
السابع عشر	النقود مفهومها وظائف النقود أنواع النقود ، المقايضة وعيوبها
الثامن عشر	المشاكل النقدية :التضخم مفهومة وأسبابه ، الانكماش مفهومه أسبابه
التاسع عشر	المالية العامة ، الحاجات العامة ، خصائص الحاجات العامة
العشرون، الحادي والعشرون	النفقات العامة ، عناصرها ، تقسيماتها
الثاني والعشرون	الآثار الاقتصادية للنفقات العامة
الثالث والعشرون	الإيرادات العامة ، أنواعها
الرابع والعشرون	الضرائب مفهومها ،عناصر الضريبة
الخامس والعشرون	الغرض من فرض الضرائب

السادس والعشرون	وعاء الضريبة ، تقسيم الضرائب وفقا لأنواعها
السابع والعشرون	سعر الضريبة (النسبي التصاعدي ، التنازلي)
الثامن والعشرون	العدالة الضريبية والقواعد التي تستند عليها
التاسع والعشرون	الرسوم ، مفهومها ، أنواعها ، مقارنه بينها وبين الضريبة
الثلاثون	القروض العامة ، مفهومها ، طرق الاكتتاب بها ، أنوعها ، شروطها ، أثارها الاقتصادية

اقتصاد ومالية عامة

Economic and General Financial

((الاسبوع الاول))

اولاً: مفهوم علم الاقتصاد

يتعلق علم الاقتصاد بصورة مباشرة بحياة الانسان بشكل عام، اذ يساعد الطريقة التي ينسق بها المجتمع بين امكانيته وحاجاته، فالإنسان سواء كان مستهلكاً او منتجاً او مستثمراً او حتى من ضمن مجموعة متخذي القرار يواجه قضية اتخاذ قرارات اقتصادية مختلفة. حيث ان الموارد الانتاجية محدودة وفي نفس الوقت فان حاجيات الانسان متجددة ومتعددة، وعليه تظهر الحاجة الماسة الى الاقتصاد في استخدام هذه الموارد الاستخدام الامثل لتحقيق وتلبية العديد من تلك الحاجات والرغبات. وتظهر اهمية علم الاقتصاد لحياة الانسان في دراسة الفعليات التي تتعلق بالإنتاج والتبادل بين الافراد، كما يهتم علم الاقتصاد بدراسة اتجاهات الاسعار والانتاج والاستهلاك ومستويات البطالة على مستوى الاقتصاد ككل، مع وضع الحلول الممكنة لتصحيح مسار الاقتصاد، كما يهتم علم الاقتصاد في اختيار البدائل في حدود الموارد المحدودة، كما يهتم بدراسة المال والفائدة والثروة وتوزيعها، وايضاً تنظيم العلاقات الاقتصادية بين افراد المجتمع والعلاقات الاقتصادية بين الدول.

ان موضوع **الاقتصاد** يحظى باهتمام منذ القدم، كما يعتبر علم الاقتصاد من العلوم الديناميكية إذ يتطور بحسب تطور الحياة بشكل عام، يعتبر علم الاقتصاد من الدروس الممتعة للإنسان لأنه يقدم دروس فعلية بشكل علمي لحياة الإنسان، فبعض الناس تدرس الاقتصاد من اجل ان تحقق ربح من خلال تعلمهم للعرض والطلب ، والبعض يحتاجه في ترتيب الدخل الذي يحصل علية وتقسيمه بين الاستهلاك والادخار او استثمار مدخراته، او البعض بحاجة لفهم الاقتصاد في القضايا في تحليل سلوك الحكومة في قضايا العجز المالي والبطالة والقروض والتجارة .

لذلك فان علم الاقتصاد من **العلوم الاساسية** التي تتيح لك جملة من المعلومات التي تمارسها طيلة حياتك .

اشتق مصطلح علم الاقتصاد (Economic) من لفظ يوناني ويرجع تاريخياً الى ارسطو، وهو مشتق من كلمتين يونانيتين هما (ايكوس Oikos) ومعناها المنزل و (نوموس Nomos) ومعناها تدبير وبذلك يكون معنى اللفظ اليوناني (تدبير المنزل) غير ان هذا لا يعني ان اليونانيين القدماء هم الذين اسسو علم الاقتصاد كعلم مستقل.

علم الاقتصاد economics : هو علم من العلوم الاجتماعية الذي يبحث في كيفية استخدام الموارد النادرة لإنتاج سلع وخدمات لكافة إفراد المجتمع.

يكمن خلف هذا التعريف فكرتين رئيسيتين هما الندرة في الموارد يقابلها الرغبة في انتاج سلع وخدمات

ثانياً: الاحتياجات والرغبات الإنسانية

تتسم الحاجات والرغبات الإنسانية بخصائص :

١- **متعددة ومتنوعة** : ذلك ان الانسان كلما اشبع حاجة او رغبة تطلع الى اشباع حاجة ورغبة اخرى، فالحاجة الى الغذاء لا تقف عند نوع او صنف محدد من الاطعمة وانما الى مختلف انواع الطعام والشراب.

٢- **قابلية الحاجة للإشباع** : بمعنى كلما استهلك الفرد وحدات اكثر من السلعة كلما اشبعت الحاجة او الرغبة الى تلك السلعة، الى ان يصل الفرد الى مستوى الاشباع التام من تلك السلعة، واي وحدات اضافية مستهلكة بعد مستوى الاشباع التام ستكون مضرة للمستهلك، وهذا ما يطلق عليه (قانون المنفعة الحدية).

٣- **تزداد وتتنوع مع التطور العلمي والتكنولوجي وزيادة المعرفة البشرية**:

أي ان كلما زاد التطور التكنولوجي والمعرفي والوسائل الحديثة زادت الرغبات والاحتياجات ومواكبة الحداثة .

٤- **ذات خاصية (تنافسية)** : أي إنها تتنافس على مورد الفرد المحدود مما يتطلب ترتيبها حسب أهميتها.

٥ - **ذات خاصية (تكاملية)** : أي أن هذه الحاجات والرغبات يكمل بعضها بعضا، بمعنى ان إشباع حاجة معينة يستلزم إشباع حاجة أخرى مثل الحاجة إلى السيارة تتطلب الحاجة إلى تعلم القيادة، وقس على ذلك.

ثالثاً: الموارد اللازمة لإشباع الاحتياجات المتعددة واللانهائية

١- **الموارد الطبيعية:** يقصد بها كل ما على سطح الارض وكل ما في باطنها من مصادر انتاجية طبيعية يمكن استخدامها في انتج السلع والخدمات، وعائد الأرض يسمى (الريع).

٢- **العمل:** كل جهد انساني جسمانياً كان ام ذهنياً يساهم في انتاج السلع والخدمات، وعائد العمل يسمى (الأجر) .

٣- **رأس المال:** هو سلع منتجة تسهم في انتاج سلع وخدمات اضافية مثل المكائن والمعدات، المباني، الحاسب الآلي، وغيرها، وعائد رأس المال يسمى (الفائدة).

٤- **المنظم:** هو الذي يقوم بعملية تنظيم عمل عناصر الانتاج السابقة عن طريق استخدام المهارات الفنية والادارية المتوفرة لديه، في سبيل إنتاج السلعة او الخدمة، ويقع على عاتقها اتخاذ قرار القيام بالعملية الانتاجية وتحمل المخاطر، وعائد المنظم يسمى (الربح).

رابعاً: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

لا يوجد علم بالطبيعة مستقل بحد ذاته بل جميعها مرتبط ارتباط وثيق بالعلوم الأخرى كذلك الحال في علم الاقتصاد إذ يرتبط بمجموعة علوم منها:

١- علاقة علم الاقتصاد بالسياسة

ان لعلم الاقتصاد ارتباط وثيق بالسياسة وذلك لان أي نظام اقتصادي يعمل في ظل ظروف سياسية معينة فهو يؤثر ويتأثر بها ، فالاقتصاد يحدد الاتجاهات السياسية لصناع القرار السياسي ، كما في حالات أخرى السياسة هي من تحدد التوجهات الاقتصادية حيث ان علم الاقتصاد كان يعرف بـ(الاقتصاد السياسي).

٢- علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع

ان علم الاقتصاد يدرس العديد من الظواهر الاجتماعية وهي اقتصاديه بنفس الوقت مثل العدالة الاجتماعية في الدخل من خلال السياسة الضريبية كما يتطلب معرفة العادات والتقاليد والفقر والبطالة والديانات .

٣- علاقة علم الاقتصاد بعلم الإحصاء

الإحصاء هو العلم الذي يبحث في أساليب جمع البيانات وتبويبها وتحليلها الى نوع من المعرفة، حيث ان الكثير من الظواهر والمشاكل الاقتصادية تحتاج الى البيانات من اجل تحليلها لمعرفة أسبابها ونتائجها .

٤- علاقة علم الاقتصاد بالرياضيات

يعتمد التحليل الاقتصادي في الكثير من الحيان على أساليب رياضية ، فمثلا عند حساب تكاليف مشروع او دخل او ربح فانه يستخدم بعض العادلات الرياضية من اجل إثبات صحة ذلك .

٥- علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس

ان علم الاقتصاد يهتم بمعرفة سلوك الإفراد فر الإنفاق والادخار والحاجات لذلك فهو يستعين بعلم النفس لكي يستطيع فهم الإنسان والتنبؤ بسلوكه كتأثير الدعاية والإعلان وتأثير الإشاعة في سلوك الفرد وما تعكسه على الحياة الاقتصادية .

٦- علاقة علم الاقتصاد بالمحاسبة

بسبب أسبقية علم الاقتصاد في النشأة لذلك ان المحاسبة تعتمد على الكثير من المبادئ والمعايير الاقتصادية ، بالمقابل فان الاقتصاديين يعتمون على الكثير من البيانات والتقارير التي يعدها المحاسب في التحليل الاقتصادي على مستوى المشروع او بشكل اشمل ، كما يجب على المحاسب الجيد الإلمام بمبادئ علم الاقتصاد وذلك لان ما تمتلكه المنشاة يخضع لقانون العرض والطلب .

((الاسبوع الثاني والثالث))

المشكلة الاقتصادية

اولاً: طبيعة المشكلة الاقتصادية

تظهر المشكلة الاقتصادية عندما يكون هناك طلب متزايد في استدام الموارد لإشباع الحاجات والرغبات المتنوعة، وعندما يكون هناك موارد محدودة او نادرة فعلى الافراد ان يختاروا بين بعض الموارد وان يضحوا بالبعض الاخر وهنا تظهر المشكلة الاقتصادية، وهذا يعني ان المشكلة الاقتصادية تنشأ بسبب احساس الافراد بوجود حاجات متعددة ومتجددة أي حاجات غي محدودة مع وجود وسائل اشباع (الموارد) بكمية محدودة او نادرة، وتكمن هذه المشكلة في كيفية توزيع هذه الموارد الانتاجية المحدودة على النشاطات الانتاجية أي افضل طريقة ممكنة للحصول على اكبر قدر ممكن من السلع والخدمات الاستهلاكية.

ثانياً: خصائص المشكلة الاقتصادية

١- الندرة :

تعد الندرة النسبية جوهر المشكلة الاقتصادية والمقصود بالندرة النسبية، ندرة وسائل الاشباع بالنسبة للحاجات، ووسائل الاشباع هي الموارد المتوفرة، وهذه الموارد مهما بالغنا في تقديرها تكون محدودة مقارنة بالحاجات المتعددة التي يرغب الانسان في الحصول عليها. فالسلع والخدمات المعروضة في مجتمع معين تكون نادرة بالنسبة لحاجات الناس اليه ولهذا لا يستطيع الانسان اشباع جميع حاجاته المتزايدة منها. فلا توجد موارد انتاجية في العالم تكفي لإنتاج كل ما يحتاجه الناس من السلع لإشباع حاجاتهم. فلو لا ندرة الموارد لما كان هناك مشكلة استعمال عوامل الانتاج ولما كان هناك حاجة لنظام الاسعار في المجتمع الرأسمالي، فالندرة هي الصفة المميزة للسلع الاقتصادية وان الدليل على ندرة هذه السلع هو ضرورة بذل الجهد والمال لغرض الحصول عليها.

٢- الاختيار:

كثيراً ما يصاحب ندرة وسائل اشباع الحاجات وندرة الموارد الاقتصادية الاختيار في استعمال الموارد النادرة، فكثير من الموارد تتميز بالندرة النسبية مع وجود رغبات او حاجات متعددة للأفراد، وهذه الحاجات بحاجة الى موارد تشبعها، لذا فأن الافراد في مثل هذا الوضع يكونون تحت ضغط الحاجة الى الاختيار بين الحاجات الاكثر الحاحاً التي تكون لها الاولوية في الاشباع وبين الحاجات الاقل الحاحاً التي يمكن تحت ضغط ندرة الموارد التخلي عنها. ولما كان للأفراد دخول محدودة وجب عليهم الاختيار بين السلع البديلة عند انفاق دخولهم، فمثلاً على الطالب ان يختار في انفاق دخله بين شراء الملابس وشراء الكتب التي يحتاجها، فالأفراد يختارون بعض الاشياء الاخرى، ولا يقتصر الاختيار في استعمال الموارد فحسب بل ايضاً عند اتخاذ القرارات في كيفية انتاج السلع والخدمات المرغوبة.

٣- التضحية :

ان توجيه الموارد النادرة ذات الاستعمالات البديلة نحو استعمال معين بقصد اشباع حاجة معينة يعني التضحية في اشباع الحاجات الاخرى، فاذا استخدم شخص كل الموارد للحصول على سلعة او خدمة معينة يكون قد ضحى في سلعة او خدمة اخرى، فمثلاً اذا استخدام الفرد كل موارده للحصول على دار له فسوف لا يبقى شيء لحصوله على سيارة او اثاث.

ثالثاً : الحاجات الاقتصادية

الحاجة هي رغبة الانسان في الحصول على وسائل لازمة لوجود الانسان او للمحافظة عليه او لتقدمه دون ان يلزم لقيامها ان يكون الانسان حائزاً لتلك الوسائل ولكنها تفترض معرفة الانسان بالغاية التي يسعها اليها وبالوسائل التي تسمح بتحقيق تلك الغاية.

وللحاجة أي كان موضوعها ثلاثة عناصر وهي :

١- الاحساس بالألم (كالجوع او العطش مثلاً).

٢- معرفة الوسيلة لإطفاء هذا الألم .

٣- الرغبة في استخدام هذه الوسيلة لإزالة هذا الإحساس.

وليس كل حاجة تدخل في موضوع علم الاقتصاد، فالحاجة الى النوم او الراحة ليست حاجات اقتصادية والاقتصادي لا يهتم بالحاجة ذاتها وانما يهتم بنتائجها الاقتصادية.

رابعاً : انماط حل المشكلة الاقتصادية

١- حلها وفق النظام الاسلامي :

يتم مواجهة المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الاسلامي ومحاولة الحد منها لا القضاء عليها نهائيا، فذلك ليس بمقدور الانسان فضلاً عن كونه يتنافى مع سنة خلق لله للكون والحياة، اذ جعل الله وجود المشكلة الاقتصادية حافزاً على العمل وبذل الجهد من اجل تحقيق التنمية في المجتمع.

٢- حلها وفق النظام الرأسمالي :

يعالج النظام الرأسمالي المشكلة الاقتصادية عن طريق زيادة السلع والخدمات لأنها عبارة عن صراع بين الحاجات اللانهائية والموارد المحدودة فمن الطبيعي ان يرتكز علاج المشكلة الاقتصادية على كيفية زيادة السلع والخدمات ولو فرضنا ان السلع والخدمات المنتجة في مجتمع ما ممثلة بمنحنى امكانيات الانتاج فسيكون ذلك بزيادة عناصر الانتاج او التكنولوجيا.

وذلك باكتشاف موارد جديدة او بالتطور التكنولوجي وهذا ما يسعى لتحقيقه النظام الرأسمالي لعلاج المشكلة الاقتصادية.

٣- حلها وفق النظام الاشتراكي :

يقوم النظام الاشتراكي على فلسفة اجتماعية هدفها الاساسي هو المصلحة العامة وليس المصلحة الخاصة، حيث تسود في هذا النظام مجموعة من المبادئ تتماشى مع فسلفته الجماعية الاساسية فعوامل الإنتاج مملوكة بالكامل او تكاد ان تكون للدولة، كما ان الملكية الخاصة محصورة في اضيق نطاق. فهي ببساطة تقوم بحل المشكلة الاقتصادية عن طريق ما يعرف بجهاز التخطيط الذي يأخذ شكل هيئة او لجنة ويقوم بدراستها وابحا مستفيضة مسبقة قبل ان يقدم على اقتراح السياسات التي تصدر بها بعد ذلك قرارات مركزية للتنفيذ.

كما ان هذا النظام يهدف الى تحقيق مجتمع (الكفاية والعدل)، الكفاية بمعنى حسن استغلال الموارد الاقتصادية النادرة المتاحة، والعدل بمعنى عدالة توزيع الدخول والثروات في المجتمع بين مختلف افراده.

((الاسبوع الرابع))

اولاً: الطلب

الطلب demand: هو كمية السلع والخدمات التي يكون لدى الإفراد الرغبة والقدرة على شرائها بأسعار معينة وزمن معين.

نلاحظ من خلال التعريف توفر شرطين رئيسيين هما الرغبة في شراء السلعة والمقدرة الشرائية ، إذ ان عدم تحقق احد الشرطين لا يمكن اعتباره طلب.

قانون الطلب law of demand : وهو يعبر عن وجود علاقة عكسية بين أسعار السلع والخدمات والكمية المطلوبة مع افتراض ثبات العوامل الأخرى(الدخل ، الأذواق ، أسعار السلع الأخرى).

أي ان كلما انخفض سعر السلعة زادت الكمية المطلوبة والعكس صحيح.

ان أي تغير في سعر السلعة يؤدي الى تغير في الكمية المطلوبة لكن على نفس منحنى الطلب ، حيث نلاحظ انه عندما يكون سعر السلعة (٤) تكون الكمية المطلوبة (٧) وعند ارتفاع سعر السلعة الى (٦) قلت الكمية المطلوبة الى (٥) أي ان الزيادة في سعر السلعة تقابلها انخفاض في الكمية المطلوبة . **يكون منحنى الطلب سالب الميل أي منحدر من اعلى اليسار الى أسفل اليمين وذلك للدلالة على العلاقة العكسية بين سعر السلعة والكمية المطلوبة .**

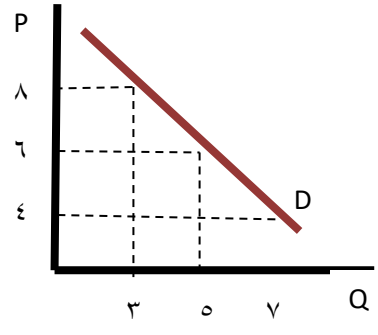

منحنى الطلب

ثانياً: العوامل المؤثرة فى الطلب

١- **سعر السلعة** : توجد علاقة عكسية فكلما ارتفع سعر السلعة قلت الكمية المطلوبة والعكس صحيح.

٢- **أسعار السلع الأخرى :**

هنالك نوعين من السلع هما :-

أ- **أسعار السلع البديلة :** وهي السلع التي يمكن إحلالها محل السلع الأصلية وتحقق نفس مستوى الإشباع ، حيث توجد علاقة طردية بين أسعار السلع البديلة والكمية المطلوبة على السلعة الأصلية . أي ان ارتفاع أسعار السلع البديلة يؤدي الى زيادة الطلب على السلع الأصلية والعكس صحيح فمثلا ارتفاع أسعار القهوة يؤدي الى زيادة الطلب على الشاي الذي بقى سعره ثابت فيعتبر ارخص.

ب- **أسعار السلع المكملة** : توجد علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة والسلع المكملة لها فمثلا ارتفاع أسعار البنزين يؤدي الى انخفاض الطلب على السيارات.

٣- **مستوى الدخل :** توجد علاقة طردية بين الكمية المطلوبة ومستوى الدخل، فكلما ارتفع دخل المستهلك زاد طلبة على سلعة معينه والعكس صحيح. يوجد استثناء في هذه الحالة بالنسبة للسلع الرديئة او المستعملة فيقل الطلب عليها كلما زاد الدخل.

٤- **حجم السكان :** توجد علاقة طردية فكلما زاد حجم السكان زادت الكمية المطلوبة

٥- **توقعات المستهلكين:** إذا توقع الشخص ان سعر السلعة سوف يرتفع بالمستقبل سوف يزيد الطلب عليها وخاصة إذا كانت قابلة للخزن ويحصل العكس إذا توقع انخفاض السعر بالمستقبل . أي توجد علاقة طردية .

٦- **ذوق المستهلكين :** قد يغير المستهلك تغير طلبة على سعلة معينة نتيجة تغير ذوقه نتيجة لظهور سلعة جديدة فمثلا انخفاض الطلب على أجهزة التلفاز نتيجة ظهور الشاشات الذكية الحديثة ، او تتغير الأذواق نتيجة الدعاية والإعلانات والإشاعات .

٧-**عوامل أخرى :** هنالك بعض العوامل تؤدي الى زيادة الطلب على سلع معينه فمثلا الطقس حيث يزداد الطلب على أجهزة التدفئة في الشتاء .

ثالثاً: استثناءات قانون الطلب

١- **سلع المفاخرة او المباهاة :** وهي السلع التي يستخدمه الطبقة المترفة مثل المجوهرات واللوحات الفنية حيث يزداد الطلب عليها كلما زاد سعرها حتى يتيح له التفاخر بسعرها ، في هذه الحالة تكون العلاقة طردية بين سعر السلعة والكمية المطلوبة.

٢- **سلع الضرورية وتسمى سلع جفين :** حيث ان هنالك سلع يزدد الطلب عليها كلما زاد سعرها وخاصة لدى الطبقة الفقيرة حيث تحتل هذه السلع النسبة الأهم من دخلهم مثلا(الخبز ، البطاطا ،الرز) حيث ان انخفاض سعرها يوفر مقدار من المال مما يدفعهم لشراء سلع أفضل مثلا اللحوم ، أي ان انخفاض سعر البطاطا مثلا أدى الى انخفاض الطلب على البطاطا توفير مقدار من المال لشراء سلعة أفضل كاللحوم مثلا . إما في حالة ارتفاع السلع الضرورية (البطاطا مثلا) بحيث لا يمكن التخلي عنها مما يؤدي الى الاستغناء عن السلع الأخرى (اللحوم مثلا) .

يكون منحنى الطلب في الحاليين موجب الميل يتجه من الأسفل الى الأعلى.

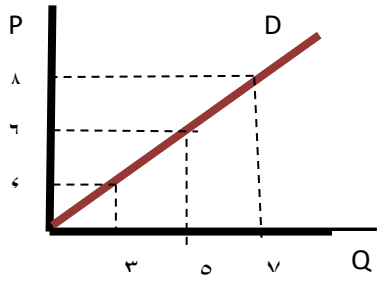

منحنى الطلب

رابعاً: التغير فى الطلب والتغير بالكمية المطلوبة

١- **التغير بالكمية المطلوبة :** هو أي تغير في الكمية المطلوبة الناتج عن تغير بسعر السلعة نفسها فقط مع ثبات العوامل الأخرى (الأذواق وأسعار السلع الأخرى ، الدخل) ويكون التغير على نفس منحنى الطلب

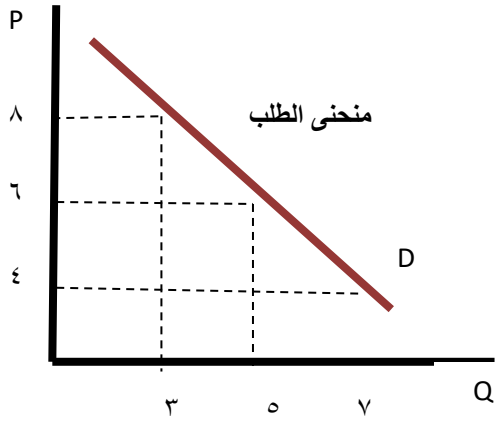

تغير بالكمية المطلوبة

٢-**التغير في الطلب :** وهو التغير في احد العوامل الأخرى (الأذواق وأسعار السلع الأخرى ، الدخل) مع بقاء سعر السلعة ثابت . حيث ان تغير احد هذه العوامل يؤدي الى انتقال منحنى الطلب الى منحنى جديد . حيث نلاحظ من الرسم ان مقدار السعر بقى ثابت (٦)يخلق كمية مطلوبة مقدارها (٣) في منحنى الطلب D1 وعند حدوث زيادة في العوامل الأخرى (الدخل مثلا) أدى الى انتقال منحنى الطلب الى الأعلى الى D2 مما خلق زيادة في الكمية المطلوبة بمقدار (٥) .

كذلك الحال لو حصلت زيادة أخرى يؤدي الى الانتقال الى منحنى جديد وكمية طلب جديدة مع ثبات سعر السلعة .

أي ان في حالة الزيادة ينتقل منحنى الطلب الى اليمن وفي حالة الانخفاض ينتقل الى اليسار .

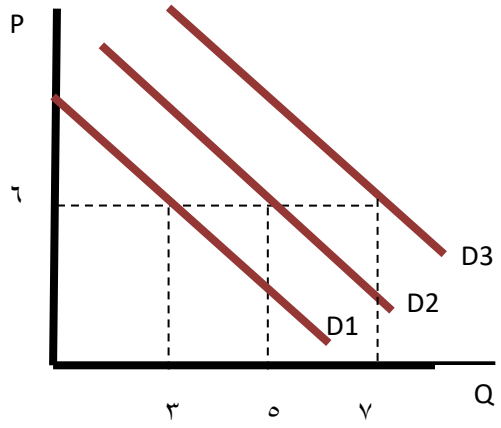

تغير بالطلب

خامساً: أنواع الطلب

١- الطلب الفعال : وهو الرغبة والقدرة على شراء السلعة وهذا النوع هو المهم في قرارات السوق.

٢- الطلب غير الفعال: وهو الرغبة بشراء سلعة دون قدرة على شرائها وهو لا يعتمد عليه في قرارات السوق.

٣- الطلب المشتق: وهو الطلب المشتق من الحاجة الى سلعة أخرى فمثلا ان الطلب على القطن مشتق من الطلب على المنسوجات القطنية .

٤- الطلب المشترك: وهو عندما تشترك سلعتان لتحقيق غاية واحدة ، أي ان طلب السلعة الأولى يؤدي الى طلب السلعة الثانية مثل السيارة والبنزين ، او الرمل والاسمنت لعمل الخرسانات.

٥- الطلب المركب : هنالك سلع لها أكثر من استخدام فان الطلب المركب هو مجموع الاستخدامات.

((الاسبوع الخامس والسادس))

مرونة الطلب Elasticity of demand

وهي درجة الاستجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغير الحاصل في سعر تلك السلعة

وتقسم مرونة الطلب الى ثلاث أقسام:

١- مرونة الطلب السعرية price elasticity of demand

٢-مرونة الطلب الدخلية income elasticity of demand

٣- مرونة الطلب المتقاطعة cress elasticity of demand

ويمكن التميز بين هذه الأنواع كالآتي:

اولاً: مرونة الطلب السعرية price elasticity of demand

وهي مدى استجابة التغير الحاصل في الكمية المطلوبة من سلعة معينه للتغير في سعر السلعة

ويمكن قياس مرونة الطلب السعرية من خلال المعادلة الآتية :

$$\mathbf{EP} = \frac{\Delta \boldsymbol{Q}}{\Delta \boldsymbol{P}} * \frac{\mathbf{P}}{\mathbf{Q}}$$

حيث ان :

EP مرونة الطلب السعرية

ΔQ التغير في الكمية المطلوبة

ΔP التغير في السعر

هنالك خمس درجات من المرونة هى :

أ- الطلب المرن : وهو حدوث تغير بسيط في سعر السلعة يؤدي الى حدوث تغير اكبر في الكمية المطلوبة . إي ان ناتج مرونة الطلب يكون اكبر من واحد

مثال : إذا ارتفع سعر السلعة من (١٠) دينار الى (١٢) دينار مما أدى الى خفض الكمية المطلوبة من(١٨) وحدة الى (٩) وحده، ما هي درجة مرونة الطلب ولماذا؟

الجواب :

$$\mathbf{EP} = \frac{\Delta Q}{\Delta P} * \frac{\mathbf{P}}{\mathbf{Q}}$$

$$\mathbf{EP} = \frac{Q2-Q1}{P2-P1} * \frac{\mathbf{P}}{\mathbf{Q}}$$

$$\mathbf{EP} = \frac{\mathbf{9-18}}{\mathbf{12-10}} * \frac{\mathbf{10}}{\mathbf{18}}$$

$\mathbf{EP} = \frac{\mathbf{-9}}{\mathbf{2}} * \frac{\mathbf{10}}{\mathbf{18}}$ وباختصار بين طرفين المعادلة

$\mathbf{EP} = \frac{\mathbf{-5}}{\mathbf{2}} = -2.5$ ان الإشارة السالبة دليل على وجود علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة وسعر السلعة، حيث ان مرونة الطلب السعرية دائما سالبة

إما الرقم 2.5 يعني ان الطلب على السلعة مرن اكبر من واحد

حيث نلاحظ من خلال الرسم ان التغير في الكمية المطلوبة اكبر من التغير في السعر.

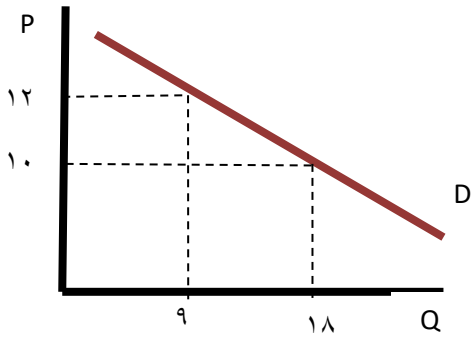

طلب مرن

ب – طلب الغير مرن: وهو التغير في الكمية المطلوبة اقل من التغير في السعر أي ان الناتج يكون اكبر من الصفر واقل من واحد .

مثال : إذا ارتفع سعر السلعة من (١٠) دينار الى (١٤) دينار مما أدى الى خفض الكمية المطلوبة من(١٨) وحدة الى (١٢) وحده، ما هي درجة مرونة الطلب ولماذا؟

الجواب:

$$\mathbf{EP} = \frac{\Delta Q}{\Delta P} * \frac{\mathbf{P}}{\mathbf{Q}}$$

$$\mathbf{EP} = \frac{\mathbf{12-18}}{\mathbf{14-10}} * \frac{\mathbf{10}}{\mathbf{18}}$$

$\mathbf{EP} = \frac{-6}{4} * \frac{10}{18}$ وباختصار الطرفين

الطلب غير مرن لان مرونة الطلب اقل من واحد والإشارة السالبة دليل $\mathbf{EP} = \frac{-10}{12} = -0.83$ *على العلاقة العكسية بين الكمية* المطلوبة وسعر السلعة .

نلاحظ بالرسم ان التغير في السعر اكبر من التغير في الكمية المطلوبة .

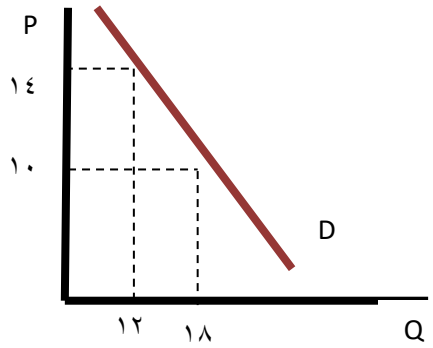

طلب غير مرن

ج- طلب أحادي المرونة

وهو التغير في الكمية المطلوبة يساوي التغير في السعر . أي أناتج معامل المرونة يساوي واحد.

مثال : إذا ارتفع سعر السلعة من (١٠٠) دينار الى (١٢٥) دينار مما أدى الى خفض الكمية المطلوبة من(١٠٠٠) وحدة الى (٧٥٠) وحده، ما هي درجة مرونة الطلب ولماذا؟

الجواب:

$$\mathbf{EP} = \frac{\Delta Q}{\Delta P} * \frac{\mathbf{P}}{\mathbf{Q}}$$

$$\mathbf{EP} = \frac{Q2-Q1}{P2-P1} * \frac{\mathbf{P}}{\mathbf{Q}}$$

$$EP = \frac{750-1000}{125-100} * \frac{100}{1000}$$

$$EP = \frac{-250}{25} * \frac{100}{1000}$$ وباختصار الطرفين

$$EP = \frac{-4}{4} = -1$$ طلب أحادي المرونة لان معامل المرونة يساوي واحد

حيث نلاحظ من الرسم ان مقدار التغير في السعر يساوي التغير في الكمية المطلوبة .

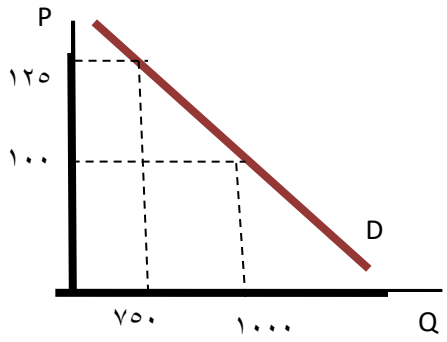

طلب أحادي المرونة

د- طلب عديم المرونة:

يكون الطلب عديم المرونة إذا كان التغير في السعر لا يؤدي الى تغيرات في الكمية المطلوبة ومعامل المرونة يساوي صفر. وتحصل هذه الحالة في السلع الضرورية التي لا يمكن التخلي عنها مثل الدواء، نلاحظ من الرسم انه مهما ارتفع سعر السلعة بقت الكمية المطلوبة نفسها

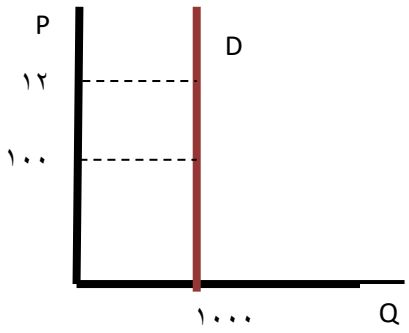

طلب عديم المرونة

ل- طلب لانهائي المرونة:

يكون لانهائي المرونة إذا حدث تغير بسيط في سعر السلعة يؤدي الى تغيرات لانهائية في الكمية المطلوبة ويكون معامل المرونة ما لانهاية ∞ ويحدث هذا في السلعة الكمالية التي يمكن الاستغناء عنها بسهولة

العوامل المؤثرة في مرونة الطلب السعرية :

١- عدد البدائل المتوفرة :كلما توفرت للسلعة بدائل زادت مرونة الطلب ، وذلك لان ارتفاع أسعار السلع الأصلية تدفع المستهلكين لطلب السلع البديلة

٢- أهمية السلعة : كلما كانت السلعة ضرورية تقل مرونتها وذلك لصعوبة الاستغناء عنها . وتزداد المرونة في السلع الكمالية التي من السهولة التخلي عنها.

٣- نسبة الإنفاق على السلعة من ميزانية المستهلك : كلما كانت النسبة قليلة قلة مرونة الطلب لأنها لا تشكل أهمية للمستهلك وبالعكس إذا كانت نسبة الإنفاق كبيرة يكون الطلب عليها مرن

٤- الزمن: كلما طالت المدة الزمنية من المحتمل أن تتحول مرونة الطلب على السلعة من غير مرن الى المرن نتيجة توفر سلع بديل خلال مدة من الزمن .

ثانياً: **مرونة الطلب الدخلية income elasticity of demand**

وهي مدى استجابة التغير الحاصل في الكمية المطلوبة من سلعة معينه للتغير في دخل المستهلك .

ويمكن قياس مرونة الطلب السعرية من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{مرونة الطلب الدخلية} = \frac{\text{التغير النسبى فى الكمية المطلوبة من السلعة}}{\text{التغير النسبي في سعر السلعة}}$$

$$\mathbf{EY} = \frac{\boldsymbol{\Delta Q}}{\boldsymbol{\Delta Y}} * \frac{\mathbf{Y}}{\mathbf{Q}}$$

$$\mathbf{EY} = \frac{\boldsymbol{Q2-Q1}}{\boldsymbol{Y2-Y1}} * \frac{\mathbf{Y}}{\mathbf{Q}}$$

حيث ان :

EY = مرونة الطلب الدخلية

Q = الكمية المطلوبة

Y= الدخل

مرونة الطلب الدخلية دائما تكون موجبه للدالة على العلاقة الطردية بين الدخل والكمية المطلوبة إلا في استثناء واحد هو في حالة السلع الرديئة (المستعملة او الغير أصلية) التي تكون الإشارة سالبة دليل على العلاقة العكسية حيث ان كلما زاد الدخل يقل الطلب على السلع الرديئة والتوجه نحو السلع الجيدة . حيث ان درجة

مرونة الطلب إذا كانت اكبر من واحد يعني ان السلع كمالية وإذا كانت تساوي واحد او اقل من واحد يعني سلع ضرورية ، وإذا كانت سالبة يعني سلع رديئة .

مثال : إذا أرتفع دخل شخص ما من ٢٠٠ دينار إلى ٢٥٠ دينار وأدى ذلك إلى زيادة الكمية المطلوبة من سلعة ما من ٢٠ وحدة إلى ٣٠ وحدة. جد مرونة الطلب الدخلية؟ ثم بين نوع السلعة ، مع الرسم.

$$\mathbf{E}Y = \frac{Q2-Q1}{Y2-Y1} * \frac{\mathbf{Y}}{\mathbf{Q}}$$

$$\mathbf{E}Y = \frac{30-20}{250-200} * \frac{200}{20}$$

$$\mathbf{E}Y = \frac{10}{50} * \frac{200}{20}$$ وباختصار الطرفين

$\mathbf{E}Y = \frac{4}{2} = 2$ طلب مرن لان درجة مرونة الطلب اكبر من واحد نوع السلعة سلعة كمالية لان الإشارة موجبة واكبر من واحد

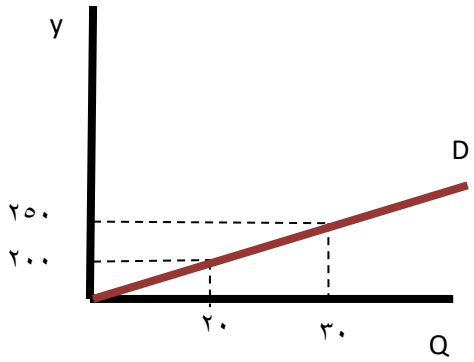

مرونة طلب دخليه

مثال : إذا أرتفع دخل شخص ما من ٢٠٠ دينار إلى ٤٠٠ دينار وأدى ذلك إلى زيادة الكمية المطلوبة من سلعة ما من ٢٠ وحدة إلى ٤٠ وحدة. جد مرونة الطلب الدخلية ؟ ثم بين نوع السلعة ، مع الرسم.

$$\mathbf{E}Y = \frac{Q2-Q1}{Y2-Y1} * \frac{\mathbf{Y}}{\mathbf{Q}}$$

$$\mathbf{E}Y = \frac{40-20}{400-200} * \frac{200}{20}$$

$$\mathbf{E}Y = \frac{20}{200} * \frac{200}{20}$$ وباختصار الطرفين

$\mathbf{E}Y = \mathbf{1}$ طلب متكافئ (أحادي) المرونة لان درجة مرونة الطلب تساوي واحد

نوع السلعة سلعة ضرورية .

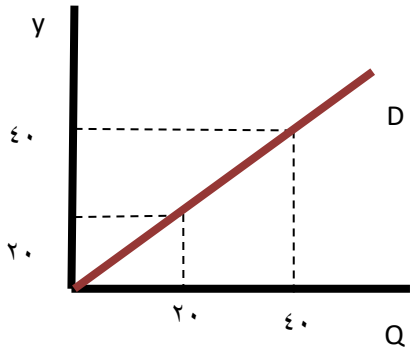

مرونة طلب

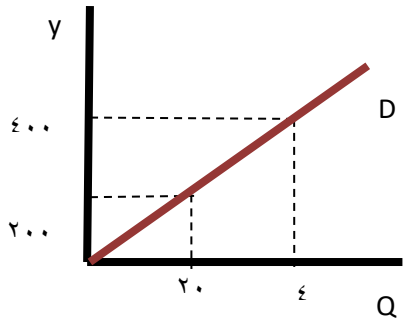

مرونة طلب دخليه متكافئ المرونة

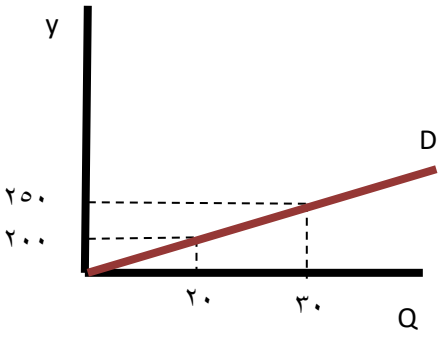

مرونة طلب دخليه مرنه

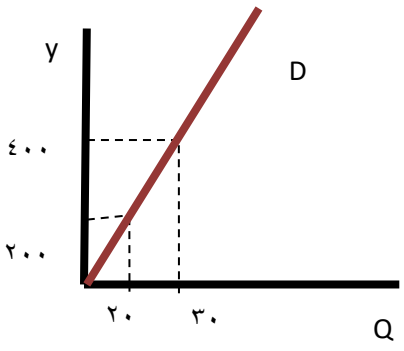

مرونة طلب دخليه غير مرن

ثالثاً: مرونة الطلب المتقاطعة cress elasticity of demand

ان الكميه المطلوبة من سلعه ما لا تتأثر فقط بسعر السلعة نفسها او بدخل المستهلك ، بل قد تتأثر أيضا بأسعار السلع الأخرى (سواء كانت تلك السلع مكمله او بديله) ، لذا فان لابد من قياس درجة استجابة الكميه المطلوبة من سلعه ما الى التغيرات التي تحصل في أسعار السلع الأخرى البديلة او المكملة وهذا مايطلق عليها (بمرونة الطلب السعرية المتقاطعة) أي هي درجة استجابة التغيير الكمية المطلوبة من سلعة ما الى التغيير في سعر السلعة البديلة او المكملة لها. ويمكن قياس مرونة الطلب المتقاطعة من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{مرونة الطلب المتقاطعة} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة من السلعة}}{\text{التغير النسبي في سعر السلعة الأخرى}}$$

$$\boldsymbol{ExY = \frac{\Delta Qx}{\Delta py} * \frac{py}{Qx}}$$

$$\mathbf{Ex}\boldsymbol{Y = \frac{Qx2-Qx1}{py2-py1} * \frac{Y1}{Q1}}$$

درجة معامل المرونة إذا كانت موجبة يدل على ان السلعتين بديلتين إما إذا كانت سالبة تدل على ان السلعتين مكملتين إما إذا كانت صفر دليل على عدم وجود علاقة بين السلعتين اما أهمية المرونة بشكل عام فهي:

١ – تلعب مرونة الطلب السعرية دورا مهما في زيادة أو خفض الإيرادات .

٢ – تؤثر مرونة الطلب في مقدار العبء الضريبي الذي يتحمل كل من المنتج والمستهلك

٣ – تلعب مرونة الطلب دورا هاما في مدى قدرة المنشأة الاحتكارية على ممارسة سياسة التميز السعري أو الاحتكاري

٤ – للمرونة أهمية في التفريق بين السلع الضرورية والكمالية ، والسلع البديلة والمكملة.

((الاسبوع السابع))

اولاً: العرض Supply

يمثل العرض الجانب الآخر من السوق، حيث يقوم المنتج بإنتاج وبيع السلع والخدمات المختلفة. فعند كل سعر محتمل للسلعة التي ينوي المنتج عرضها، نجد هناك كمية معينة سيقوم المنتج بعرضها وبيعها .

العرض: وهو كمية السلع التي يرغب ويستطيع المنتج إنتاجها وبيعها خلال فترة زمنية معينة

قانون العرض (**Law of Supply**): ينص قانون العرض على أنه وبافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها، فإن العلاقة بين سعر السلعة والكمية المعروضة منها هي علاقة طردية.

منحنى العرض: يعكس الميل الموجب لمنحنى العرض العلاقة الطردية بين سعر السلعة والكمية المعروضة، حيث يؤدي ارتفاع سعر السلعة إلى ارتفاع الكمية المعروضة منها.

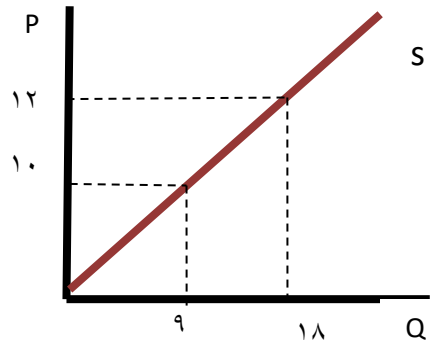

منحنى العرض

التغير بالكمية المعروضة والتغير بالعرض

هناك اختلافا بين الكمية المعروضة وبين العرض، فسعر السلعة هو العامل الوحيد الذي يحدد الكمية المعروضة من السلعة. وبالتالي، فإن تغير السعر سيعمل على تغيير الكمية المعروضة تغييراً طردياً. ويمكن التعبير عن تغير السعر بيانياً عن طريق تغير الكمية المعروضة بالتحرك من نقطة لأخرى، وذلك على نفس منحنى العرض (كما في الشكل السابق).

أما التغير في العرض فهو وجود عوامل اخرى تحدد الكمية المعروضة غير سعر السلعة ، فهذه العوامل التي تقوم بتحديد موقع منحنى العرض، ومن ثم فإن تغير هذه العوامل سيؤدي إلى تغير منحنى العرض بالكامل إلى موقع آخر وذلك حسب نوع التغير. وهذه العوامل **(محددات العرض)** هي:

١- أسعار عناصر الإنتاج: إن ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج المستخدمة في عملية إنتاج السلعة أو الخدمة، سيعمل على ارتفاع تكلفة إنتاج هذه السلعة أو الخدمة، وبالتالي سيقوم المنتج إلى إنتاج كميات أقل منها مما يدفع العرض للانخفاض، ومن ثم انتقال منحنى العرض بالكامل للأسفل وإلى اليسار، والعكس في حالة انخفاض أسعار عناصر الإنتاج يعني انخفاض تكلفة إنتاج هذه السلعة، مما يؤدي إلى انتقال منحنى العرض للأعلى وإلى اليمين.

٢- عدد المنتجين: كلما ارتفع عدد منتجي السلعة كلما ارتفع العرض من هذه السلعة، ومن ثم انتقال منحنى العرض للأعلى وإلى اليمين.

٣- التقنية المستخدمة: أن تطور المستوى التقني المستخدم في عملية إنتاج السلعة يعمل على تخفيض تكلفة الإنتاج، ومن ثم ارتفاع العرض منها، وبالتالي انتقال منحنى العرض بالكامل للأعلى وإلى اليمين.

٤- الضرائب والمعونات الحكومية: عند قيام الحكومة بفرض ضريبة على الإنتاج، فإن ذلك يعني ارتفاع تكلفة إنتاج هذه السلعة، وبالتالي قيام المنتج بإنتاج كميات أقل من السلعة، حيث يؤدي ذلك إلى تخفيض عرض السلعة، وانتقال منحنى العرض بالكامل للأسفل وإلى اليسار.

أما عند قيام الحكومة بإعطاء معونات للمنتج، فإن هذا يعني انخفاض تكلفة الإنتاج، مما يساعد المنتج على إنتاج كميات أكبر من السلعة، وانتقال منحنى العرض بالكامل للأعلى وإلى اليمين.

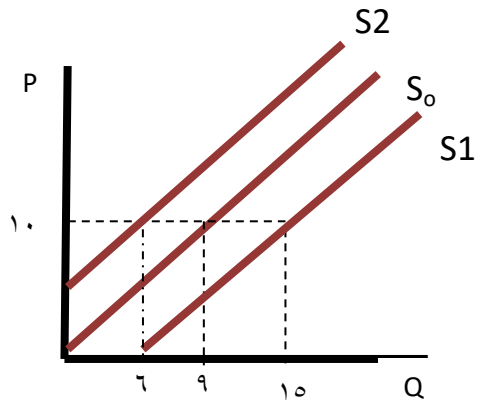

منحنى العرض

((الاسبوع الثامن))

اولاً: مرونة العرضElasticity of Supply

هي درجة استجابة الكمية المعروضة من سلعه ما للتغير في السعر صعودا أو نزولا .

$$\mathbf{ES} = \frac{\Delta Q}{\Delta P} * \frac{\mathbf{P}}{\mathbf{Q}}$$

حيث إن : **ES**= مرونة العرض

ΔQ= التغير بالكمية المعروضة

Δ P= التغير في الأسعار

و نتيجة هذه المعادلة تظهر لنا معامل المرونة وهي (خمسة أنواع)

١- عرض مرن : و يكون فيه معامل المرونة اكبر من واحد أي إن التغير حدوث تغير في السعر يؤدي إلى حدوث تغيرات اكبر بالكمية المعروضة.

مثال: ارتفع سعر السلعة من ١٠ إلى ١٢ مما أدى إلى زيادة الكمية المعروضة من ٩ إلى ١٨ ، ما هي درجة مرونة العرض ، وماذا تعني ؟ مع الرسم

$$\mathbf{ES} = \frac{\Delta Q}{\Delta P} * \frac{\mathbf{P}}{\mathbf{Q}}$$

$$\mathbf{ES} = \frac{Q2-Q1}{P2-P1} * \frac{\mathbf{P}}{\mathbf{Q}}$$

$$\mathbf{ES} = \frac{18-9}{12-10} * \frac{10}{9}$$

$$\mathbf{ES} = \frac{\mathbf{9}}{\mathbf{2}} * \frac{\mathbf{10}}{\mathbf{9}}$$ وباختصار الطرفين

$$\mathbf{ES} = \frac{\mathbf{5}}{\mathbf{1}} = \mathbf{5}$$ نلاحظ إن مرونة العرض هي رقم موجب دائما دليل على العلاقة الطردية

بين الكمية المعروضة وسعر السلعة ورقم ٥ يدل على إن العرض على السلعة مرن

نلاحظ بالرسم إن مقدار الزيادة بالكمية المعروضة اكبر من الزيادة في السعر

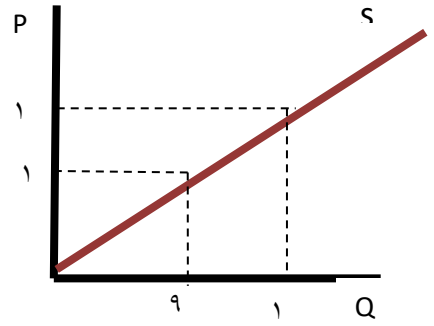

منحنى العرض

٢-عرض غير مرن : يكون فيه معامل المرونة اكبر من الصفر واقل من الواحد ، ويكون منحنى العرض شديد الانحدار، أي إن التغيرات في السعر اكبر من التغيرات في الكمية

مثال: إذا ارتفع سعر السلعة من ١٠ إلى ١٤ مما أدى إلى زيادة الكمية المعروضة من ٩ إلى ١٢ ما هي مرونة العرض مع الرسم؟

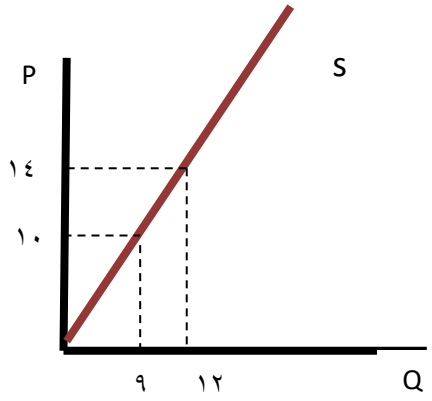

منحنى العرض

٣- العرض أحادي المرونة : يكون فيه معامل المرونة يساوي واحد ، والمنحنى يكون خط مستقيم يخرج من نقطة الأصل بدرجة (٤٥) أي إن تغيرات في السعر تساوي التغيرات في الكمية .

مثال: ارتفع سعر سلعة من١٠٠دينار إلى ١٢٥دينارمما أدى إلى زيادة الكمية المعروضة من ١٠٠٠ إلى ١٢٥٠ . جد مرونة العرض ولماذا تعني ؟ مع الرسم

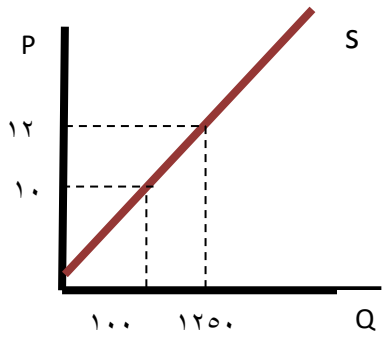

منحنى العرض

٤-العرض عديم المرونة : ويكون فيه معامل المرونة تساوي صفر وان العرض لا يمكن تغيره مهما تغير السعر ، مثال ذلك الأرض في الأماكن المزدحمة . يكون بالشكل الأتي

حيث لا يمكن زيادة العرض مهما ارتفع السعر .

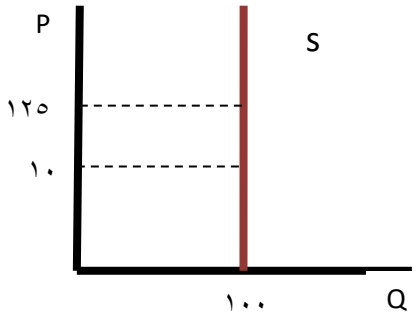

منحنى العرض

٥- عرض لانهائي المرونة : ويكون فيه معامل المرونة مساويا للما لانهاية ∞ . وكما في الرسم الاتي .

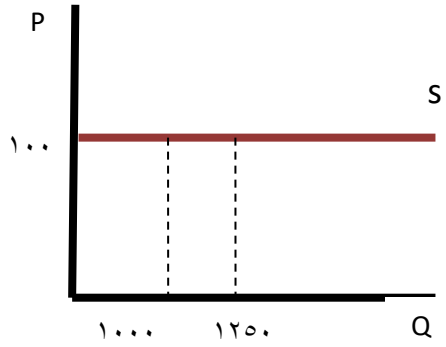

منحنى العرض

العوامل المؤثرة فى مرونة العرض :

١- قابليه السلع للخزن : فكلما كانت السلعة قابله للتخزين ، كلما زادت مرونتها ، لان إي انخفاض في سعر السلعة في السوق سيقوم المنتج بسحب السلعة من السوق وخزنها ، وعندما يرتفع سعر السلعة ، يقوم المنتج بإخراجها من المخازن وطرحها في السوق مره أخرى مما يجعل العرض مرن.

٢- مرونة انتقال عناصر الإنتاج : فإذا كانت عناصر الإنتاج غير متخصصة ويمكن نقلها من نشاط لأخر زادت مرونتها ، وبذلك يكون العرض مرن .

٣- الفترة الزمنية اللازمة للإنتاج : فهنالك بعض السلع والمواد لا يمكن زيادة إنتاجها في الأمد القصير ، لأنها تحتاج إلى فتره زمنيه لابد المرور بها لكي تتم عمليه الإنتاج ، وهذه تختلف باختلاف طبيعة السلعة ، وبذلك يكون العرض غير مرن في الأجل القصير .

٤- الزمن : للزمن اثر على مرونة العرض ، ففي الأمد القصير يكون الغرض غير مرن ثابت ولا يمكن تغيره ، إما في الأمد المتوسط ، فيمكن زيادة العرض شيئا ما ، من خلال ألمناوره بالطاقة الانتاجيه ، ويصبح منحنى العرض قليل المرونة.

ثانياً: سعر التوازن

هو السعر الذي يساوي بين العرض (إي الكميه المعروضة) والطلب عليها ، وهو سعر افتراضي بصيغه الاقتصاديون في أفعال هم لمعرفة الواقع العملي في السوق ، ويقع على نقطة تقاطع منحني العرض والطلب . الجدول التالي يوضح الكميات المطلوبة والمعروضة والأسعار التي تقابلها خلال فتره زمنية معينة:

السعر	الكمية المطلوبة	الكمية المعروضة	الفرق
٢	١٠	٢	فائض طلب=٨
٣	٨	٤	فائض طلب=٤
٤	٦	٦	٠ توازن
٥	٤	٨	فائض عرض=٤
٦	٢	١٠	فائض عرض =٨

ومن خلال تمثيل هذا الجدول بالرسم يكون بالشكل التالي:

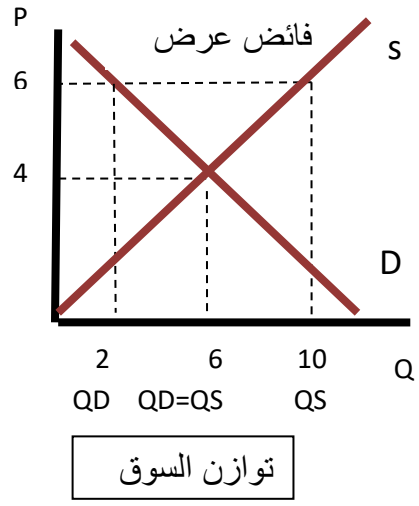

توازن السوق

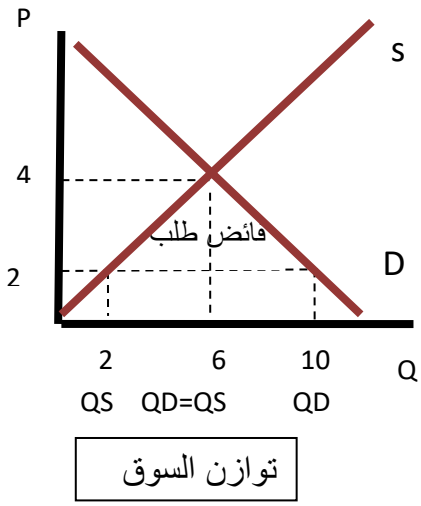

توازن السوق

نلاحظ من الجدول السابق يتحقق التوازن من خلال تقاطع منحى العرض مع منحنى الطلب ومن خلال الجدول نلاحظ إن التوازن في يتحقق عندما يكون السعر ٤ عندها الكمية المطلوبة تساوي الكمية المعروضة وتساوي ٦ لكن لو حدث زيادة في سعر السلعة فمثلا لو ارتفع سعر السلعة من ٤الى ٦ إن ارتفاع السعر يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة من ٦ وحدات إلى ١٠ وحدات وأيضا ارتفاع السعر يشكل انخفاض في الكمية المطلوبة من ٦ وحدات إلى ٢ وحدات (قانون الطلب وقانون العرض) نلاحظ إن الفرق بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة هي ٨ وحدات وهي تمثل فائض بالعرض . لكن كيف يمكن العودة إلى السعر التوازني؟ بما انه يوجد فائض في العرض انه يدفع المنتجين إلى خفض السعر بشكل تدريجي مما يؤدي إلى زيادة الطلب والعودة إلى سعر التوازن .

لكن لو انخفض السعر إلى ادني من سعر التوازن سيكون عندها الكمية المطلوبة اكبر من الكمية المعروضة مما يحدث فائض في الطلب حيث إن انخفاض السعر من ٤ إلى ٢ يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة من ٦وحدات إلى ١٠ وحدات كما يؤدي إلى خفض الكمية المعروضة من ٦ وحدات إلى ٢ وحدات حيث إن الفرق بين الطلب والعرض ٨ وحدات وهو ما يشكل فائض في العرض . كيف يمكن العودة إلى سعر التوازن ؟ نتيجة وجود فائض في الطلب بسبب انخفاض السعر يدفع المستهلكين على التنافس بينهم لشراء السلع مما يدفعهم إلى دفع سعر أعلى مما رفع السعر السلعة والعودة إلى سعر التوازن .

((الاسبوع التاسع والعاشر))

اولاً: الإنتاج PRODUCTION

أ- **مفهوم الإنتاج :** هو خلق منفعة أو زيادتها . أو هو تحويل الموارد الاقتصادية إلى سلعة أو خدمة، يتم الإنتاج من خلال مزج عناصر الإنتاج بنسب مختلفة حيث إن الأرض تأخذ الريع والعمل يأخذ الأجر ورأس المال يأخذ الفائدة والتنظيم يأخذ الربح.

ب- **إشكال الإنتاج** :

١- تغير شكل المادة : هي تحويل شكل عوامل الإنتاج للحصول على السلعة

٢- تغير مكان المادة : نقل سلعة من مكان إلى أخر تكون فيه أكثر نفعا

٣- خزن السلعة : وهي خزن السلعة في وقت وفرتها إلى وقت الحاجة إليها

٤- الخدمات الشخصية التي يقدمها الإفراد

ت- **عناصر الإنتاج**:

١- الأرض: ويقصد بها جميع ما تحتويه الطبيعة من موارد ويأخذ الريع

٢- العمل: ويقصد به الجهد البشري الفكري والعضلي ويأخذ الأجر

٣- رأس المال: وهي السلع المادية التي سبق إنتاجها ويكون رأس المال على عدة إشكال

١) رأس المال الثابت : وهو الآلات والمعدات التي تستخدم في العملية الإنتاجية لمدة طويلة من الزمن

٢) رأس المال المتداول :وهو رأس المال المستخدم لمرة واحدة في العملية الإنتاجية مثل المواد الأولية . والفرق بين النوعين حيث إن النوع الثاني يدخل كله ضمن التكاليف الإنتاج إما رأس المال الثابت فيدخل جزئ منه بتكاليف الإنتاج وهو ما يمثل الاندثار فقط

٤- التنظيم: وهم أصحاب المشروعات الذين يشرفون على الإنتاج ويتحملون المخاطرة ويحصلون على ربح .

وظائف المنظم:

أ- يمزج بين عناصر الإنتاج ويحدد طريقة الإنتاج

ب- التنبؤ بالأسعار المستقبلية

ت- تحمل المخاطرة المشروع

ث- توجيه العاملين لتحقيق أهداف الإنتاج

الفرق بين المنظم والعامل

١- يعتبر المنظم جهد فكري فقط بينما العمل يكون جهد فكري وعضلي

٢- المنظم يأخذ الربح بينما العامل يأخذ الأجر

٣- المنظم معرض للربح أو الخسارة بينما العامل يأخذ الأجر بشكل ثابت

٤- المنظم يكون مسؤول عن إدارة العاملين ويشرف يعليهم بينما العامل يكون مسؤول عن نفسه أو عن عدد قليل من العمال

ثانياً: مفاهيم الانتاج

-الناتج الكليTotal Production: TP هو مجموع السلع والخدمات التي تنتج في فترة زمنية معينة .

-الناتج المتوسط Average Production : AP هو عبارة عن حاصل قسمة الناتج الكلي على الكمية المستخدمة من عنصر الانتاج المستخدم وتكون صيغته كالاتي :AP= TP/L .

-الناتج الحدي (Marginal Production(MP:- وهو مقدار التغير في الناتج الكلي الناشئ عن التغير في الكمية المستخدمة من عنصر الانتاج المتغير (العمل مثلاً) بوحدة واحدة في فترة زمنية معينة او هو انتاجية العنصر الانتاجي الاخير وكما يأتي :-

MP=ΔTP/ LΔ\

قانون الغلة المتناقصة Law of Diminishing Return

يتهم هذا القانون بوصف أتجاه ومعدل التغير الذي يطرأ على الكمية الانتاج عندما تتغير الكمية المستخدمة من أحد عناصر الإنتاج ويقرأ كالاتي ((إذا ما ازدادت الكميه المستخدمة من أحد العناصر الانتاج بكميات متساوية في فترة زمنية معنية مع بقاء الكمية المستخدمة من العناصر الانتاجية الاخرى ثابتة دون تغير فأن الناتج الكلي سيزداد ولكن بعد حد معين فأن الزيادة في الناتج تصبح أقل فأقل ويسمى هذا القانون في بعض الاحيان بقانون النسب المتغيرة))

وفيما يأتي جدول يوضح قانون الغلة المتناقصة

العمل L	الناتج الكلي TP	الناتج المتوسط AP	الناتج الحدي MP
٠	٠	٠	\
١	٣	٣	٣
٢	٨	٤	٥
٣	١٢	٤	٤
٤	١٥	٣,٨	٣
٥	١٧	٣,٤	٢
٦	١٧	٢,٨	٠
٧	١٦	٢,٣	١-

اولاً/ **مرحلة تزايد الغلة**:- نلاحظ في هذه المرحلة انه كلما اضيف وحدة اضافية من عناصر الانتاج (العمل مثلاً) ينتج عنها زيادة في معدل الناتج الكلي يفوق معدل الزيادة التي احدثتها الوحدة السابقة (أي انه الزيادة في حجم الانتاج اسرع من الزيادة في العنصر الانتاجي المستخدم). وفي هذه الحالة تظهر الغلة المتزايدة (أي تزايد معدل الزيادة في الناتج الكلي ازاء كل وحدة اضافية من عنصر الانتاج). وفي هذه الحالة ليس هناك حاجة للتفكير في اتخاذ القرار حول عناصر الانتاج لأن نسبة الزيادة أخذت بالزيادة وبشكل مستمر . وفي هذه

المرحلة الناتج الكلي والمتوسط والحدي في حالة يتزايد وتنتهي عند تقاطع منحنى الانتاج الحدي مع الناتج المتوسط

ثانياً/ مرحلة ثبات الغلة :- في هذه المرحلة يزداد الانتاج الكلي لكن بمعدل متناقص والناتج المتوسط والحدي يبدأن بالانخفاض الى ان تصل الى مرحلة ثبات الغلة أي كلما اضفنا كمية جديدة من عنصر الانتاج المستخدم يبقى الناتج الكلي ثابتاً وفي هذه المرحلة يكون فيها وجود نسبة ثابتة من عنصر الانتاج المستخدم في العملية الانتاجية وبين حجم الناتج . وتنتهي هذه المرحلة عندما يكون الناتج الحدي يساوي صفر

ثالثا/مرحلة تناقص الغلة :- في هذه المرحلة تكون الناتج الكلي بدأ بالانخفاض والناتج متوسط ينخفض ايضا والناتج الحدي يكون سالب

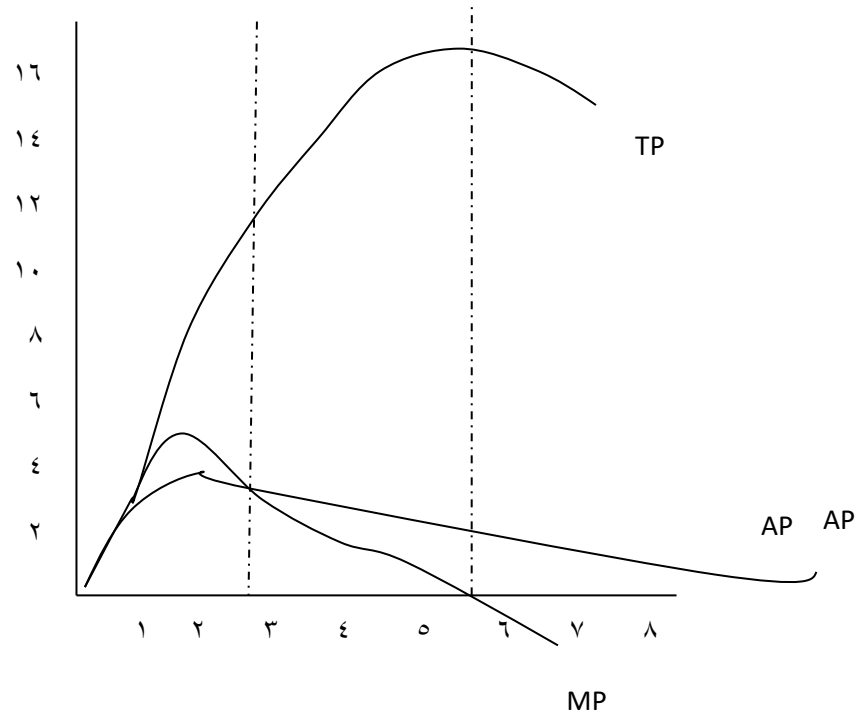

ومن الشكل والجدول نوضح أيضاً مراحل الانتاج الثلاثة وكالاتي :-

المرحلة الأولى :- تمتد هذه المرحلة من نقطة الأصل حتى النقطة التي يصل فيها منحنى (Ap) لعنصر العمل الى نهايته العظمى حيث يتزايد كل من Ap،Mp وذلك باستخدام عناصر الانتاج (العمل) والوصول الى التشكيلة المثلى للإنتاج ، الأن تزايد الناتج الحدي يكون بدرجة أعلى وأسرع من تزايد (Ap)في هذه المرحلة ،وأن هذه المرحلة تميل الى محلة تزايد الغلة.

المرحلة الثانية :- تقع هذه المرحلة بين نقطة النهاية العظمى للناتج المتوسط وبين النقطة التي يصل فيها الناتج الحدي لعنصر العمل الى الصفر ، وفي هذه المرحلة نلاحظ تزايد((Tp الذي يصل الى أقصاه وتتناقص كل من (Ap، Mp) الا أن (Ap) يبقى موجباً وأن (Mp) يتناقص بدرجة أسرع من تناقص (Ap) خلال هذه المرحلة. وتمثل هذه أفضل تشكيلة أو تناسب بين العنصر الا نتاجي المتغير (العمل)والعوامل الثابتة (الأرض مثلاً) للحصول على أفضل ناتج وهذه المرحلة تمتد من الوحده (٣) الى الوحدة ٦)) .

المرحلة الثالثة :- تغطي هذه المرحلة المنطقة التي يكون فيها(Mp) لعنصر العمل سالباً أي يبدأ من الوحدة السادسة ويلاحظ في هذه المرحلة تناقص كل من (Ap،Tp) بينما يكون (Mp) سالباً ، وعلية فأن المنتج لن يستمر في الإنتاج في هذه المرحلة.

((الاسبوع الحادي عشر والثاني عشر))

اولاً: تكاليف الإنتاج Production Costs

يتحدد عرض سلعة ما بتكاليف إنتاجها ، لذا فتحليل التكاليف يرتبط بنظرية العرض أي انه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنظرية الإنتاج . ونتيجة لذلك فإن مفهوم التكاليف عند الاقتصاديين يختلف عنه عند المحاسبين لذا فأنها تعرف عندهم " بأنها التكاليف النقدية المختلفة التي تتحملها المنشأة خلال فترة زمنية معين (عادة ما تكون سنة)وتشمل تكاليف المواد الأولية، الأجور ،الإيجارات ، الفوائد ، الاندثار ، الصيانة ....الخ" ، إما عند الاقتصاديين فيطلق عليها بتكلفة الفرصة البديلة أو التكلفة الاجتماعية أو تكلفة الاختيار وهي عبارة "عن تكلفة الموارد التي يخصصها المجتمع لإنتاج سلعة ما على حساب سلعة أخرى " ويطلق عليها بالتكلفة الاجتماعية لأنه لو لم ننتج تلك السلعة لحولنا الموارد لإنتاج سلعة أخرى بدلاً منها .

وهناك أنواع أخرى من التكاليف هي التكاليف الصريحة والتكاليف الضمنية ،إذ نعني بالأولى التكاليف الصريحة أو الظاهرة بالتكاليف المحاسبية وهي (التكاليف التي تتحملها المنشأة مقابل الحصول على عناصر الإنتاج مثل تكاليف أجور العمال ،الضرائب ، النثريات ،ثمن المواد الأولية ومصاريف الصيانة والدعاية والإعلان وإثمان الماء والكهرباء والنقل والهاتف ...الخ

إما التكاليف الضمنية فهي (تلك التكاليف التي لا تتحملها المنشأة بشكل صريح وواضح ومباشر ولكنها من وجهة اقتصادية تضاف إلى التكاليف الصريحة أنه تم التضحية بها فمثلاً بناء مصنع على قطعة ارض مملوكة لصاحبه فإنه ضحى باستخدامها في أمور أخرى كتأجيرها أو بيعها أو زراعتها أو إذا عمل احد إفراد عائلته في المصنع أو إذا قام هو بإدارة مصنعه كل هذا يعتبر تكلفة تتمثل في الأجور والفوائد التي كان بإمكانه الحصول عليها لو استخدمها خارج نطاق عمل مصنعه .

ثانياً: التكاليف في الفترة القصيرة والتكاليف في الفترة الطويلة

في الأجل القصير يتعذر على المنشأة إن تقوم بتغيير الكميات المستخدمة من بعض المواد في عملية الإنتاج .

إما الفترة الطويلة The long Runفي تلك الفترة التي يمكن للمؤسسة فيها من تغيير طاقتها الإنتاجية بحيث تصبح جميع عناصر الإنتاج قابلة للتغير من خلال شراء الآلات هو التوسع في البناء ...الخ .

ثالثاً: أنواع التكاليف

١- التكاليف الثابتة (Fixed Costs (FC:- وهي تلك التكاليف التي تتحملها المنشأة سواء أنتجت أم لم تنتج ،فالمنتج يدخلها حتى لو توقف الإنتاج فهي لا تتأثر بحجم الإنتاج مثل إيجار المباني ،إقساط المباني ،ضريبة المباني ، استهلاك الآلات ...الخ .ويكون منحنى التكاليف الثابتة على شكل خط مستقيم موازي للمحور الأفقي

٢- التكاليف المتغيرة Variable Costs (vc)

هي تلك التكاليف التي ترتبط طردياً مع حجم الإنتاج إذ تزداد عند زيادة حجم الإنتاج وتقل إذا قل حجم الإنتاج مثال ذلك تكاليف المواد الخام ،تكاليف النقل ،أجور العمال ،ويبدأ منحنى التكاليف المتغيرة من نقطة الأصل متجهاً إلى اعلي ومن اليسار إلى اليمين دليل على العلاقة الطردية بين التكاليف وحجم المتغيرات .

٣- التكاليف الكلية(Total Costs (Tc

عبارة عن مجموع التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة التي يتحملها المنتج ،ومنحنى التكاليف الكلية يأخذ شكل منحنى التكاليف المتغيرة إلا إن الأول يكون اعلي بمقدار يعادل التكاليف الثابتة ،وان المنتج يتحمل جميع التكاليف الثابتة حتى لو لم ينتج مما يجعل منحنى التكاليف الكلية يبدأ من نقطة التقاء خط التكاليف الثابتة مع المحور الرأسي (النقطة أ) فأن التكاليف الكلية تساوي التكاليف الثابتة عند حجم الإنتاج صفر .

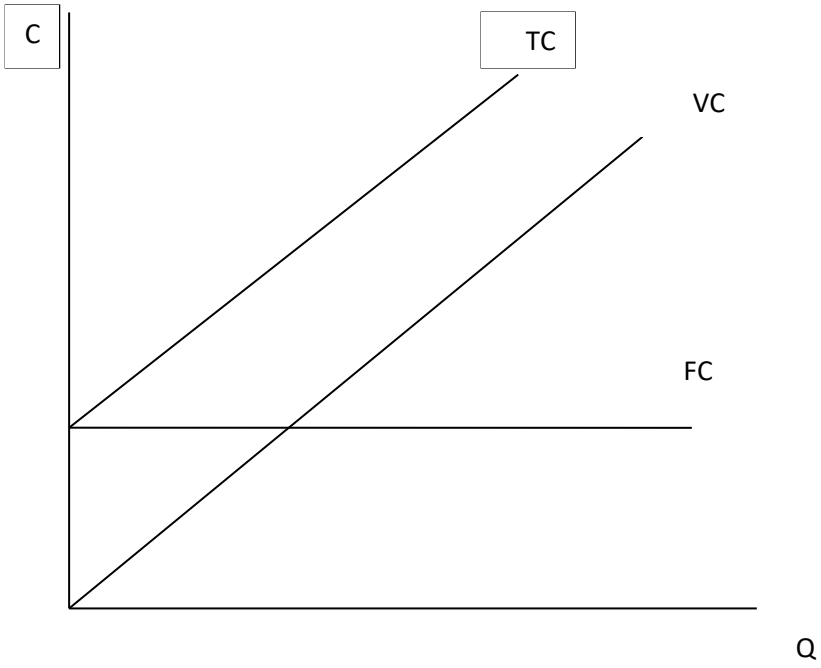

نستنتج من الشكل البياني ما يأتي :

١ـ شكل منحنى التكاليف الثابتة خط مستقيم موازي للمحور الأفقي .

٢ـ شكل منحنى التكاليف الكلية له نفس شكل منحنى التكاليف المتغيرة ولكن الأخير يبدأ من نقطة الأصل في حين إن منحنى التكاليف الكلية يبدأ من نقطة الأصل لمنحنى التكاليف الثابتة .

رابعاً: متوسط التكاليف Average Costs (Ac)

وهي تكلفة الوحدة الواحدة من السلعة المنتجة .

أ- متوسط التكاليف الثابتة :-(Average Fixed Costs (AFC

وهي عبارة عن نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف الثابتة ويعبر عنها بما يأتي :-

$$AFC= FC/Q$$

وتكون العلاقة بين حجم الإنتاج ومتوسط التكاليف الثابتة علاقة عكسية بمعنى إذا ازداد حجم الإنتاج فأن متوسط تكاليف الثابتة سينخفض ، وإذا انخفض حجم الإنتاج فإن متوسط تكاليف الثابتة سيزداد

والسبب في ذلك يعود إلى ثبات البسط في المعادلة الأنفة الذكر (التكاليف الثابتة) وتغير المقام (حجم الإنتاج) مما يؤدي إلى تغيير قيمة الكسر ، وإذا مثلنا هذه العلاقة بيانياً نحصل على منحنى متوسط التكاليف الثابتة الذي يتجه من اعلي إلى أسفل جهة اليمين دليل على العلاقة العكسية بين متوسط التكاليف الثابتة وحجم الإنتاج .

ب- متوسط التكاليف المتغيرة (Avc) : Average variable Costs

وتمثل نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف المتغيرة ويعبر عنها :- $AVC=VC/Q$

وتكون العلاقة بين متوسط التكاليف المتغيرة وحجم الإنتاج على مرحلتين :

المرحلة الأولى:- تزداد التكاليف المتغيرة بنسبة اقل من نسبة الزيادة في حجم الإنتاج مما يؤدي إلى تناقص متوسط التكاليف المتغيرة .

المرحلة الثانية :- :- تزداد التكاليف المتغيرة بنسبة اكبر من نسبة الزيادة في حجم الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة متوسط التكاليف المتغيرة. نستنتج مما سبق إن منحنى متوسط التكاليف المتغيرة يمر بمرحلتين ،مرحلة تناقص ثم مرحلة تزايد إذ ينحدر من اعلي إلى أسفل جهة اليمين إلى حد معين ثم يتصاعد بعد ذلك.

ج- متوسط التكاليف الكلية Average Total Costs (ATc)

وهي عبارة عن نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف الكلية وكما في المعادلة الآتية :

$ATC= TC/Q$ أو $ATC= (FC+VC)/Q$

ويأخذ منحنى متوسط التكاليف الكلية نفس شكل منحنى التكاليف المتغيرة ولكن يكون دائماً اعلي من منحنى متوسط التكاليف المتغيرة بمقدار يعادل التكاليف الثابتة .

ل- التكاليف الحدية Marginal Costs (Mc)

وهي مقدار الزيادة ي التكاليف الكلية نتيجة لزيادة حجم الإنتاج وحدة واحدة

$Mc=Tc\Delta/\Delta Q$

ويأخذ منحى التكلفة الحدي اتجاها تنازليا في البداية إلى اليمين ثم اتجاها تصاعديا بعد ذلك عند الزيادة حجم الإنتاج أي إن الزيادة في حجم الإنتاج تؤدي في المرحلة الأولى إلى انخفاض التكلفة الحدية للوحدة المنتجة حتى يبلغ المشروع حجما معنيا من الإنتاج تصل فيه الوحدة الإضافية إلى ادني تكلفة ممكنة بعد ذلك تبدأ التكلفة الحدية بالارتفاع مع زيادة الإنتاج ، وذلك فأن منحنى التكلفة الكلية (ينحدر في البداية ثم يرتفع إلى اليمين) ولكن يجب مراعاة أن منحنى التكلفة الحدية يقطع منحنى متوسط التكلفة المتغير ومتوسط التكلفة الكلية إثناء تصاعد في مستوى الحد الأدنى .

العلاقة بين منحنيات التكاليف :

لبيان العلاقة بين منحنيات التكاليف نأخذ الجدول الاتي الذي يمثل جميع أنواع التكاليف ومتوسطاتها والتكلفة الحدية .

جدول يبين حجم الإنتاج والتكاليف ومتوسطاتها والتكلفة الحدية

Q	FC	VC	TC	AFC	AVC	ATC	MC
٠	٣٠	٠	٣٠	/	/	/	/
١	٣٠	٣	٣٣	٣٠	٣	٣٣	٣
٢	٣٠	٤	٣٤	١٥	٢	١٧	١
٣	٣٠	٥	٣٥	١٠	١,٧	١١,٧	١
٤	٣٠	٨	٣٨	٧,٥	٢	٩,٥	٣
٥	٣٠	١٥	٤٥	٦	٣	٩	٧
٦	٣٠	٣٦	٦٦	٥	٦	١١	١٦
٧	٣٠	٦٣	٩٣	٤,٣	٩	١٣,٣	٢٧

٨	٣٠	١١٢	١٤٢	٣,٨	١٤	١٧,٨	٤٩
٩	٣٠	١٧٥	١٨٣	٣,٣	١٧	٢٠,٣	٦٣
١٠	٣٠	٢٦٠	٢٩٠	٣	٢٦	٢٩	٨٥

نلاحظ من الجدول إن حجم الإنتاج في تزايد مستمر استناداً إلى الأرقام المفترضة كذلك فان التكاليف الثابتة تبقى كما هي عند جمع أحجام الإنتاج في حين إن متوسط تكاليف الثابتة في تناقص مستمر مع الزيادة في حجم الإنتاج وتصل إلى (٣) دينار عند حجم الإنتاج (١٠) وحدات ، إما التكاليف المتغيرة فهي في تزايد مستمر مع كل زيادة في حجم الإنتاج إذ أنها كانت صفراً عندما كان حجم الإنتاج صفر وعندما ارتفع حجم الإنتاج إلى (٣) وحدات ارتفعت إلى (٥) دينار وعندما وصل حجم الإنتاج إلى (١٠) وحدات ارتفعت التكاليف إلى (٢٦٠) دينار في حين إن متوسط التكاليف المتغيرة يتناقص في البداية حتى يصل (٧,١) عند حجم الإنتاج (٣) وحدات وبعد ذلك تأخذ بالارتفاع فتصبح (٢) دينار عند الإنتاج (٤) وحدات ، و(٢٦) دينار عندما يكون حجم الإنتاج (١٠) وحدات . إما تكاليف الكلية فإنها تزداد بزيادة حجم الإنتاج فكانت (٣٠) دينار عندما كان حجم الإنتاج صفر لان التكاليف الكلية عبارة عن مجموع التكاليف الثابتة والمتغيرة وبما إن التكاليف الثابتة عندما يكون حجم الإنتاج صفر افترضناها (٣٠) دينار فقط. ونلاحظ انه عندما ازداد حجم الإنتاج وصل إلى ١٠ وحدات فان التكاليف الكلية قد ازدادت من (٣٠) دينار إلى (٢٩٠) دينار إما متوسط التكاليف الكلية والذي هو عبارة عن مجموع مستوى التكاليف الثابتة والمتوسطة .

التكاليف المتغيرة فإنها تتناقص في بادئ الأمر حتى تصل إلى (٩) دينار عند حجم الإنتاج (٥) وحدات بعدها تبدأ بالارتفاع حتى تصل إلى (٢٩) دينار عند حجم الإنتاج (١٠) وحدات ، والسبب في ذلك يعود إلى إن متوسط تكاليف الثابتة في تناقص مستمر وان متوسط التكاليف المتغيرة فإنها تتناقص في البداية ثم تأخذ بالارتفاع بعد ذلك وبما إن شقي المعادلة أحداهما ثابت والأخر ينخفض ثم يزداد فان قيمة المعادلة ستنخفض في البداية ثم تزداد بعد ذلك .

إما التكلفة الحدية فإنها تتناقص في البداية حتى تصل إلى ادني حد لها عند حجم الإنتاج (٣) وحدات بعدها تبدأ بالزيادة كلما زاد حجم الإنتاج حتى تصل (٨٥) دينار عند حجم الإنتاج (١٠) وحدات. وإذا قمنا بتمثيل جدول التكاليف البيانية فإننا نحصل على منحنيات التكاليف الثابتة والمتغيرة والكلية

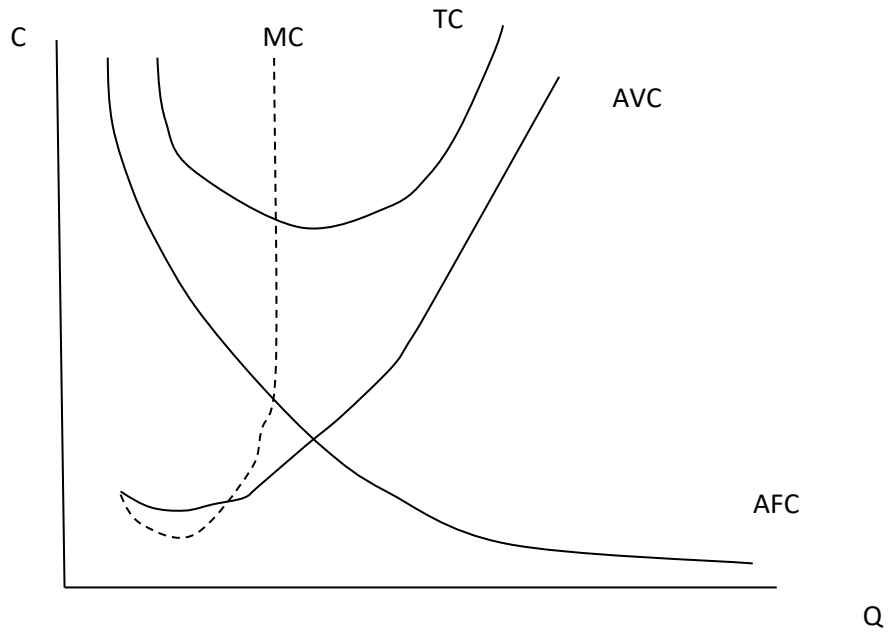

مزايا الإنتاج الكبير وتكاليف الإنتاج :

يعود الإنتاج الكبير بالفائدة على المشاة من خلال التوفير يصنف إلى نوعين رئيسين :

١ ـ الوفورات الداخلية : وهي تلك الوفورات التي تعود إلى ظروف خاصة بكل منشأة على حدة وينتج عنها انخفاض في متوسط التكاليف ومن أهم هذه الوفورات :ـ

أـ **وفورات فنية** وتنتج عن :ـ

(١) استخدام أساليب حديثة في الإنتاج مما يؤدي إلى أنتاج كميات كبيرة من السلع وبالتالي فعلى الرغم من ارتفاع تكلفة الآلة فأن متوسط التكاليف سنخفض .

(٢)ربط المراحل الإنتاجية مع بعضها البعض ، إذ تتمكن المنشآت الكبيرة من ربط خطوطها الإنتاج مع بعضها البعض وفي مكان واحد دون الحاجة إلى إخراج السلع نصف مصنعه ونقلها إلى مكان أخر بعد إتمام تصنيعها وفي هذا توفير في مصاريف النقل والتحميل والتأمين والسرعة بالإنجاز .

(٣) الاستفادة من بقايا مخرجات الإنتاج عن طريق جمعها وبالتالي بيعها وهذا بحد ذاته توفر هذا في المنشآت الكبيرة أما الصغيرة فغالباً ما تهمل تلك البقايا من المخرجات أما لقلتها أو عدم إمكانية الاستفادة منها .

(٤) الاستفادة من التخصص وتقسيم العمل والذي يؤدي إلى توفير في النفقات وكذلك الاستفادة منه في التطور العلمي والفني مما يزيد الكفاية الإنتاجية .

ب ـ **وفورات تجارية** تتمثل في :

(١) وفورات في الشراء المواد الأولية إذ أن المنشآت الكبيرة تحتاج إلى كميت كبيرة من المواد الأولية فأنها سوف تحصل على خصم كما أنها تحصل على تسهيلات في الدفع .

(٢) ـوفورات في تكاليف الشحن: عادة تمتلك المنشآت الكبيرة وسائل نقل خاصة بها وهذا يعتبر وفر بالنسبة لها ، وفي حالة استخدامها لوسائل نقل من الخارج فأنها تحصل على خصومات نظراً لفخامة الكميات التي تشحنها .

(٣) ـوفورات في الدعاية والإعلان: أذا تم تقسيم نفقات الدعاية والإعلان على الوحدات المنتجة فأن نصيب كل وحدة منها فأن نصيب كل وحدة منها سكون قليل بالإضافة إلى أن المنشآت الكبيرة تستغني عن الدعاية والإعلان لكل منتج نظرا لمعرفة الجمهور بها وثقتهم بمنتجتها .

(٤) ـوفورات في الوسطاء ورجال البيع : إذ لا حاجة للمنشآت الكبيرة الاعتماد وعلى الوسطاء ورجال البيع الترويج وتوزيع منتجاتها وذلك لأن سمعتها وثقة الجمهور بها يغني عن ذلك .

ج-**وفورات مالية تتمثل بـ :-**

١-إمكانية الحصول على أموال الاقتراض من مصادر مختلفة بتسهيلات مميزة ودون إن يقدم أي ضمانات كرهن للأصول .

٢- يتوفر لدى المنشآت الكبيرة مصادر تمويل مختلفة عند الاقتراض كإصدار أسهم أو سندات وهذا ما يعجز عنه المشروع الصغير .

د- وفورات إدارية منها :

١- إمكانية استقطاب المدراء والموظفون الجيدون من خلال الامتيازات المالية التي يقدمها لهم وينعكس على أدائهم وانتمائهم لعملهم .

٢- إمكانية التغلب على الظروف الطارئة كمشكلة تصريف المنتجات أو إيجاد مصادر جديدة للمواد الأولية أو الحصول على احدث تقنية وفنية إنتاجية .

(٢)-الوفورات الخارجية :وهي الوفورات التي تشترك في الحصول عليها جميع المشروعات نتيجة انتمائها إلى صناعة معينة أو توطينها في مكان معين ومنها :-

أ- الوفورات الفنية :-وتنشأ عندما تجتمع مشروعات كبيرة في صناعة واحدة وفي منطقة واحدة بحيث يمكنها إن تشترك مع بعضها في الأبحاث العلمية لتطوير الإنتاج وأساليبه وبالمقابل لا يستطيع مشروع بمفرده إن يقوم به .

ب- وفورات التركز :- تنشأ هذه الوفورات في حالة قيام عدة منشآت في منطقة صناعية واحدة وتتمثل هذه الوفورات في سهولة النقل والحصول على خدمات المرافق الصناعية بأسعار معتدلة كالماء والكهرباء والغاز ،وكما تحصل هذه المنشآت على مزايا الخدمة العامة الاجتماعية والمالية كخدمة الإسكان والخدمات الترفيهية وخدمات المال والتجارة .

ج- وفورات تجزئة العمليات :-وتنشأ هذه الوفورات عندما تكون هناك صناعات مكملة للصناعات الثقيلة تمدها ببعض مستلزمات الإنتاج مثال ذلك صناعة السيارات التي تغذيها صناعات أخرى كصناعة الإطارات وزجاج السيارات والأدوات الكهربائية .

((الاسبوع الثالث عشر))

الايرادات

ويقصد بالإيرادات : هي الاموال التي يحصل عليها المشروع ثمنا للكمية المنتجة والمباعة وتقسم الايرادات الى :

الايراد الكلي total revenue: هو مجموع ما يحصل عليه البائع ثمناً للكمية التي يبيعها ، وبالتالي هو حاصل ضرب الكمية المباعة x السعر . $TR=Q*P$

الايراد المتوسط average revenue : هو نصيب الوحدة المباعة من الايراد الكلي ، وبالتالي هو خارج قسمة الايراد الكلي على الوحدات المباعة . $AR=TR/Q$

الايراد الحديmarginal revenue : هو مقدار التغير في الايراد الكلي الناجم من تغير الكمية المباعة بوحدة واحدة . او هو الايراد الناجم من بيع وحدة اضافية من الانتاج . او هو ايراد الوحدة الاخيرة . $MR=\Delta TR/\Delta Q$

الربح الاقتصادي والربح المحاسبي ...

الربح المحاسبي هو الفرق بين الايراد الكلي والانفاق الكلي خلال فترة معينة . والانفاق الكلي يتضمن التكاليف الظاهرة (الصريحة) فقط . لكن التكاليف بالنسبة للاقتصادي لا تقتصر على التكاليف الظاهرة انما تتضمن التكاليف الضمنية ، لذا فالربح الاقتصادي من وجهة النظر الاقتصادي هو الفرق بين الايرادات الكلية والتكاليف الاقتصادية (الظاهرة والضمنية) وبذا يكون الربح الاقتصادي اقل من الربح المحاسبي ما دامت التكاليف الاقتصادية اكثر من التكاليف المحاسبية

((الاسبوع الرابع عشر والخامس عشر))

الاسواق

يعرف السوق بأنه المكان الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون لتبادل السلع والخدمات. أو بعبارة أخرى هو محل التقاء العرض والطلب على السلع والخدمات. ونتيجة التقدم الكبير في وسائل المواصلات والاتصالات أصبح التعامل بين البائعين والمشترين ممكن دون الحاجة إلى التقائهم في مكان واحد، ولا يشترط السوق مكان جغرافي محدد ونتيجة التطور اصحب العالم كله في حدود سوق بالنسبة لبعض السلع.

أنواع الأسواق :

تختلف الأسواق بعضها عن البعض الآخر تبعا لاختلاف كل أو بعض عناصر السوق وهذه العناصر هي :

١. البائعون.

٢. المشترون.

٣. السلعة محل التعامل.

فإذا اختلف عدد البائعون أو المشترون أو درجة تجانس السلعة من سوق إلى أخر ترتب على ذلك اختلاف هذه العناصر ويمكن تقسيم الأسواق إلى اربعة أنواع :

١. سوق المنافسة الكاملة Perfect Competition .

٢. سوق الاحتكار Monopoly .

٣. سوق المنافسة الاحتكارية Monopolistic Competition .

٤. سوق احتكار القلة Oligopoly .

اولاً: سوق المنافسة الكاملة

إن سوق المنافسة الكاملة هي حالة افتراضية بحتة وبالنسبة للاقتصادي تعني غياب قوة الاحتكار أي لا يستطيع أي مشروع (بائع) فردي أو مشتري فردي التأثير في أسعار السوق خــلال عمليات البيع والشراء.

ولتحقيق هذه الحالة الافتراضية لابد من توافر الشروط التالية:

١- تعدد البائعين والمشترين :

ويعني وجود عدد كبير جدا من البائعين والمشترين، وأن كل بائع ومشتري غير قادر على التأثير تأثيرا كبيرا على سعر السلعة في حالة تصرفه بمفرده.

٢- حرية الدخول إلى أو الخروج من السوق :

يستطيع أي مشروع الدخول إلى السوق دون الحاجة إلى تصريح أو امتياز معين أو فرض أي قيود عليه، كما يستطيع أي مشروع التوقف عن الإنتاج والخروج من السوق وهذا يعني قابلية انتقال عناصر الإنتاج من نشاط إلى أخر.

٣- العلم بظروف السوق :

ويعني المعرفة التامة بأحوال السوق السائدة، فيكون جميع المشترين لهم المعرفة التامة بأسعار السلعة في كل جزء من السوق، وفي التغيرات التي تحدث فيه.

٤- تجانس السلعة :

وهذا يعني أن السلعة التي ينتجها كل منتج متجانسة تماماً مع الوحدات التي ينتجها بقية المنتجين، ولا يوجد أي اختلاف من وجهة نظر المستهلك بين هذه الوحدات في قدرتها على الإشباع.

أي أن المستهلك يفضل أيا منها على حد سواء. أي أن كل بائع يعرض كمية قليلة من السلعة بحيث لا يستطيع التأثير في السعر وأن كل مشتري يطلب كمية قليلة من السلعة ولا يستطيع التأثير في السعر وبالتالي فان كل مشروع سيكون مستقلا عن الآخر.

منحنى الطلب في سوق المنافسة الكاملة

في حالة المنافسة الكاملة سنعتبر أن منحنى الطلب الذي يواجه المشروع ما هو إلا منحنى مبيعات ذلك المشروع. وحسب افتراضات المنافسة الكاملة أن مبيعات كل مشروع لا تشكل سوى جزء صغير جدا من مبيعات الصناعة ككل مبيعات السوق لذا فأن تغير أنتاج المشروع لن يؤثر تأثيراً ملحوظاً في السعر لذا فان المشروع يستطيع أن يبيع أي كمية يرغب بها بسعر المعطى والسائد.

أي أن منحنى مبيعاته سيكون بخط أفقي ولا يستطيع رفعه لان ذلك سيفقده عملائه، كما لا يرغب في تخفيضه ما دام قادراً على بيع كمية من سلعته بالسعر السائد، وعليه فأن منحى مبيعات المنتج يمثل منحنى تام المرونة وهو بذلك يختلف عن منحنى الطلب الذي يواجه جميع المنتجين .

(منحنى طلب السوق الذي ينحدر من الأعلى إلى الأسفل معبراً عن زيادة المقادير المنتجة والمعروضة وبالتالي انخفاض السعر. والشكل أدناه يمثل منحنى مبيعات المشروع.

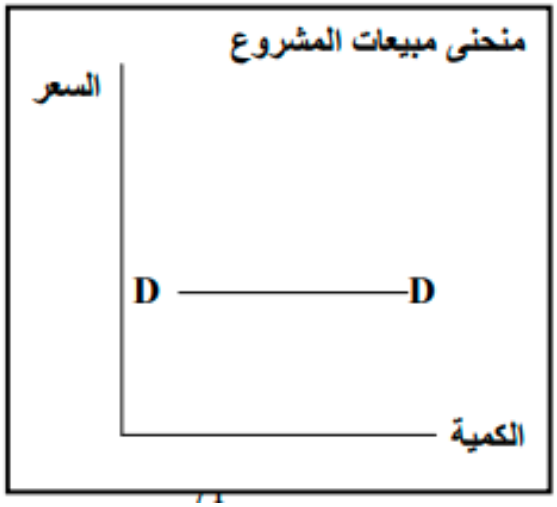

ثانياً: سوق الاحتكار

إن سوق الاحتكار هو حالة معاكسة تماماً لسوق المنافسة الكاملة، أن يكون المنتج الفرد في المنتج الفرد في السوق الاحتكار مسيطراً تماماً على أنتاج سلعة معينة ليس لها بديل قريب وبالتالي تكون له القدرة على تأثير في سعرها عن طريق تغير مقدار ما ينتجه منها.

أهم ميزات سوق الاحتكار :

١. وجود منتج واحد أو بائع واحد في السوق يقوم بالإنتاج.

٢. عدم توفير بديل تام لسلعة وهذا الوضع يساعد المحتكر في سيطرة على سعر السلعة من خلال تغير حجم الإنتاج .

٣. لا توجد حرية في الدخول لهذه السوق أو الخروج منها.

٤. يمثل المنتج المحتكر المشروع والصناعة في آن واحد.

مصادر الاحتكار :

هناك عدد من الأسباب تجعل الاحتكار ممكناً :

١. فرض قيود قانونية على دخول المنافسين للصناعة، مثل منح بعض الامتيازات أو حقوق
٢. سيطرة المحتكر على المواد الأولية الضرورية لإنتاج السلعة.
٣. الاختراع فهناك كثير من النشاطات يمنح حق ممارستها لمؤسسة واحدة مثل توليد الكهرباء واستخراج النفط مما يجعل المؤسسة في وضع احتكاري.
٤. تفرض ضرائب كمركية على الاستيرادات يمنع المنتجين الأجانب من منافسة المشاريع المحلية.
٥. قد ينتج الاحتكار عن أسباب مالية. فبعض الصناعات تتطلب رؤوس أموال ضخمة مثل صناعة الحديد والصلب وصناعة الطائرات لذا يجد المنافسون صعوبة بالغة في دخولها.
٦. تكوين اتحادات تجارية تعمل على أتباع أسلوب البيع بخسارة لكي يتم القضاء على المنافسون الصغار ثم رفع السعر بعد أن ينفرد في السوق.

ثالثاً: سوق المنافسة الاحتكارية

إن سوق المنافسة الاحتكارية هي حالة وسط بين النموذجين السابقين من الأسواق (سوق المنافسة الكاملة وسوق الاحتكار التام، وتتميز سوق المنافسة الاحتكارية بالخصائص التالية :

١. وجود عدد كبير من المنتجين ولكن هذا العدد يعتبر أقل مما هو موجود في حالة المنافسة الكاملة. وهذه الميزة تمنح هذا السوق صفة المنافسة.
٢. تمايز السلعة أي المنتجون لا يبيعون سلعة واحدة متجانسة وإنما يبيعون سلعا متشابهة تعتبر بديلا غير تام للأخرى. أن هذا التمايز يعتبر عنصراً احتكاري فكل منتج يستطيع فرض سيطرة جزئية على السعر عن غيره من المنافسين بسبب تعلقهم بسلعته المتميزة فكلما زاد هذا لتميز كلما اشتدت حدة العنصر الاحتكاري لمشروع معين. وقد يكون هذا التميز على أساس ماركة مسجلة أو نوع الخدمة أو نوعية السلعة.
٣. إن التمايز بين السلع يتم من خلال طرق الدعاية والإعلان.
٤. حرية الدخول والخروج من الصناعة.

رابعاً: سوق احتكار القلة

إن هذا النوع من الأسواق تقع بين الاحتكار التام والمنافسة الاحتكارية وتشمل هذه السوق بعض السلع التي يقوم بإنتاجها وبيعها عدد قليل جدا من المشاريع كأسواق السيارات وشركات النفط والحديد والصلب حيث يتركز انتاجها بيد عدد قليل مع المشاريع. وسوق احتكار القلة تتميز **بالخصائص التالية** :

١. تكون السلعة المنتجة في هذه السوق أما متجانسة فتكون هناك منافسة سعرية أو غير متجانسة .

٢.وجود عدد قليل من المنتجين المسيطرين على الصناعة يؤثر نشاط كل منهم على الآخر فتكون هناك منافسة غير سعرية.

٣. وجود قيود ومعوقات أمام المنتجين الجدد الراغبين بدخول هذه الصناعة، كبراءات الاختراع أو السيطرة على المواد الأولية الضرورية في الإنتاج.

((الاسبوع السادس عشر))

الدخل القومي

أولا : تعريف الدخل القومي : يعرف الدخل القومي بأنه : مجموع العوائد التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج من المواطنين مقابل استخدام هذه العناصر في إنتاج السلع والخدمات سواء أكان ذلك داخل البلد أو خارجه خلال فترة زمنية معينة عادتاً سنه . وإذا كان الدخل القومي يتمثل بمجموع عوائد عوامل الإنتاج فانه سيكون مساوي لمجموع ما تنفقه هذه العوامل وبالتالي فانه يعكس حجم الإنفاق القومي ، وإذا ما نظرنا إلى الدخل القومي من زاوية الإنتاج فانه يمثل : مجموع صافي السلع والخدمات المنتجة في الدولة.

ولهذا فان الدخل القومي يعكس مقدار النشاط الاقتصادي للمواطنين وهو يختلف عن مفهوم الثروة القومية وان من الطبيعي عندما نتحدث عن الدخل القومي لدولة ما . لابد إن نميز بين الدخل القومي النقدي والدخل القومي الحقيقي ويتمثل الأول في مجموع الدخول النقدية المدفوعة إلى المستهلكين (الأجور ، الريع ، الفائدة ، الأرباح) التي تقاضوها مقابل تقديمها خدمات ما يملكونه من عوامل إنتاجيه ويتمثل الدخل القومي الحقيقي في كل السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد (أي إجمالي الإنتاج الحاصل من استخدام خدمات عوامل الإنتاج التي قدمها المستهلكين).

ثانياً: التدفق الدائري للنشاط الاقتصادي .

يزود الإفراد المؤسسات الإنتاجية بخدمات ما يملكونه من عوامل إنتاج (العمل ، الأرض ، رأس المال ، التنظيم) ويحصلون مقابل ذلك على عوائد نقدية تمثل (الأجور ، الريع ، الفائدة ، الربح) ثم يقوم الإفراد بإنفاق هذه العوائد للحصول على السلع والخدمات التي تزودهم بها المشاريع الإنتاجية. ويتم تحديد القيمة النقدية لخدمات عوامل الإنتاج من خلال سوق هذه العوامل . كما يتم تحديد القيمة النقدية للسلع والخدمات من خلال سوق أسعار السلع والخدمات المنتجة وعند أضافه المؤسسات النقدية والمالية للنشاط الاقتصادي . يدخر كل من

الإفراد والمؤسسات ما يتبقى لديهم من دخول نقدية في المؤسسات النقدية والمالية . ثم تستخدم هذه المدخرات من قبل الإفراد بشكل (قروض ومسحوبات) ومن قبل المؤسسات الإنتاجية بشكل (قروض بغرض الاستثمار) أي إن ما يدخر يتم تدفقه مرة أخرى لا نفاقه في الأغراض الاستهلاكية والاستثمارية من قبل الإفراد والمؤسسات (كما في الشكل الاتي)

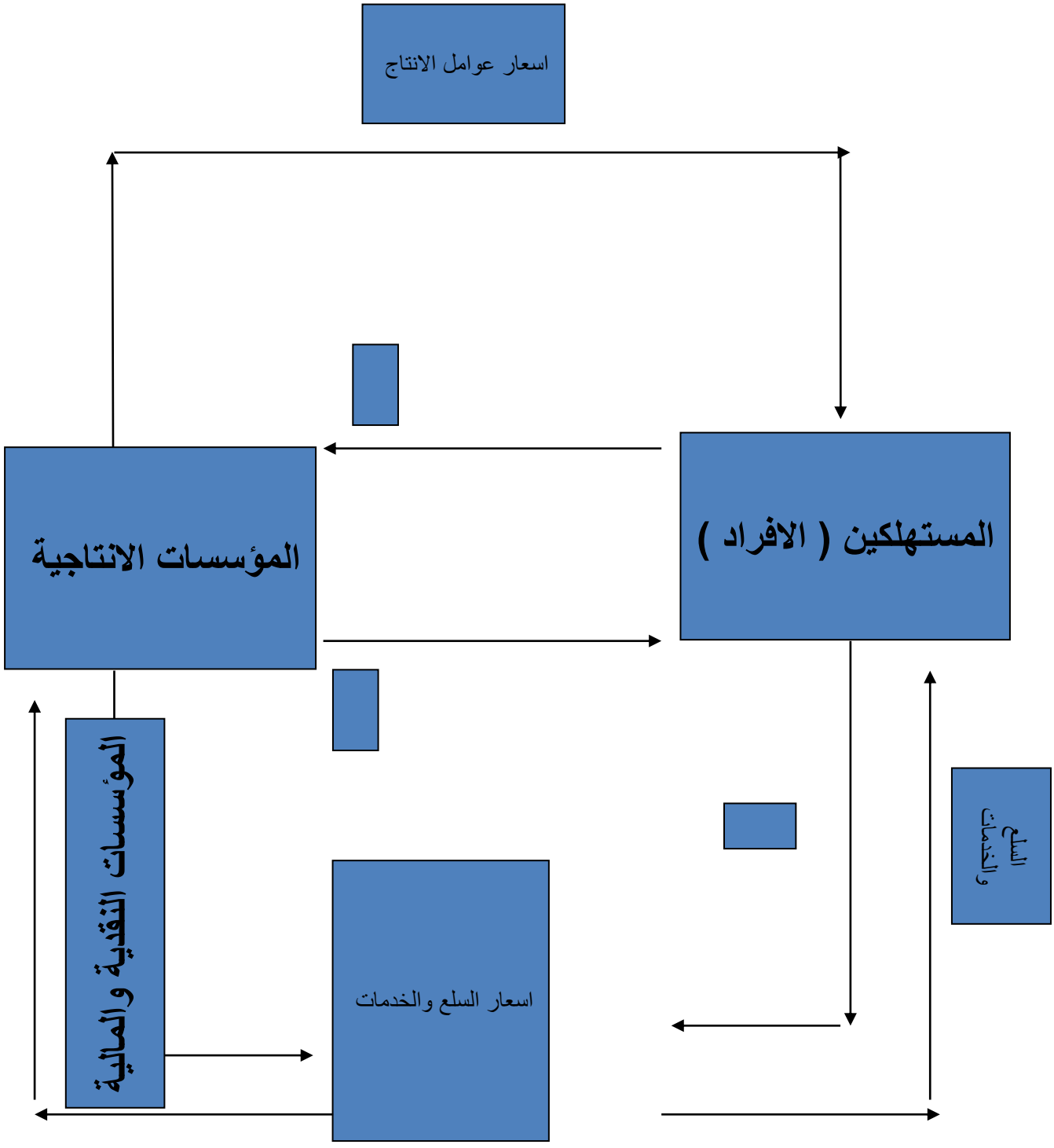

* الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي ...

الناتج المحلي الإجمالي ويرمز له (GDP)عبارة عن مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الحدود السياسية لبلد معين قام بإنتاجها مواطنو البلد والأجانب المقيمين فيه (متضمناً الاندثار) خلال سنه .

الناتج القومي الإجمالي (GNP) فهو مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة من قبل مواطنين قطر معين (متضمناً الاندثار) خلال سنه

صافي الدخول المحولة من الخارج = الدخول المحولة من الخارج – الدخول المحولة إلى الخارج .

الناتج القومي = الناتج المحلي + (صافي الدخول المحولة)

* الناتج القومي الإجمالي والصافي ..

الناتج القومي الإجمالي هو عبارة عن القيمة النقدية لمجموع السلع والخدمات النهائية التي أنتجها اقتصاد معين خلال سنه . وبما إن هذا الإنتاج يتم استخدام الأموال الإنتاجية (كالآلات والمعدات)(أي رأس المال) فان هذه الأموال تتعرض للاستهلاك وتنخفض قدرتها وكفاءتها الإنتاجية وعليه فان قيمة رأس المال المستخدم هذا في نهاية ألسنه سيكون اقل بالمقارنة مع ما كانت عليه في بداية ألسنه وهذا ما يسمى (بالاندثار) .

الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الإجمالي – الاندثار

الناتج القومي الإجمالي = الناتج القومي الصافي + الاندثار

* الناتج بثمن عوامل الإنتاج (سعر الكلفة) وبثمن السوق(سعر السوق)

لأجل التميز بين هذين المؤشرين لابد من الأخذ بنظر الاعتبار العوامل المؤثرة في هيكل السعر بعد تغطيه تكلفه عوامل ومن بين ابرز هذه العوامل هي الضرائب والإعانات فالضرائب تصنف إلى ضرائب مباشره وضرائب غير مباشره .

فالضرائب المباشرة هي تلك الضرائب التي تفرض على ملكية الإفراد أو الهيئات الحقيقية والمشاريع إما الضرائب الغير مباشره وهي تلك الضرائب التي تفرض على الأنشطة الإنتاجية التي يمارسها الإفراد ومن أمثله على الضرائب المباشرة (ضريبة الدخل والعقار) إما الضرائب غير المباشرة (ضرائب الإنتاج وضرائب المبيعات) . ويقابل الضرائب المباشرة كانت أم غير مباشرة الإعانات وهي بطبيعتها ضرائب ولكنها معكوسة الاتجاه . الناتج بسعر الكلفة = الناتج بسعر السوق – (الضرائب غير المباشرة + الإعانات)

الناتج بسعر السوق = الناتج بسعر الكلفة + (الضرائب غير المباشرة + الإعانات)

*هل يتطابق حجم المعاملات مع الناتج القومي ...

١- إن حجم المعاملات يشتمل على كل من المنتجات الوسيطة والمنتجات النهائية في حين إن الناتج القومي يشتمل على المنتجات النهائية وحدها وعليه فعند احتساب الناتج القومي لابد من طرح قيمة المنتجات الوسيطة من حجم المعاملات تجنباً لتكرار الحساب .

٢- الاستهلاك المباشر للمنتجات: يعني ذلك إن جزءاً من الناتج القومي يستهلك مباشرة دون إن يكون موضوعاً للمبادلة في السوق (لا يدخل ضمن الدخل) .

٣- الخزين : قد يكون سبب عدم التطابق بين حجم المعاملات وحجم الناتج القومي للفترة نفسها هو تغيرات الخزين زيادة أو نقصاناً ، تعني زيادة الناتج القومي عن حجم المعاملات .

* طرق احتساب أو تقدير الدخل القومي ...

١- طريقة الدخل .

٢- طريقة الإنفاق .

٣- طريقة الإنتاج .

أولا: طريقة الدخل (الحصص الموزعة).

تعتمد هذه الطريقة في احتساب الدخل القومي على جميع دخول عوامل الإنتاج كافة . ولهذا تجمع دخول الإفراد والمشروعات الوطنية الخاصة والعامة إضافة إلى دخل حكومة البلد على إن يؤخذ بنظر الاعتبار عدم احتساب أي دخل من هذه الدخول أكثر من مرة فالدخول المنقولة التي لا تمثل خدمات إنتاجية لا تدخل ضمن حسابات الدخل القومي لان في ذلك تكراراً في احتساب الدخل ومثال هذه الدخول هي إعانات البطالة ورواتب المتقاعدين والهبات والهدايا وبموجب هذه الطريقة يحسب دخل من أسهم في النشاط الإنتاجي عن طريق العمل وحصل على الأجور والرواتب النقدية والعينية أو عن طريق تأجير ما يملكه من أراض أو عقار وحصل على ربح أو نتيجة لقيامه بتنظيم المشروعات الإنتاجية ويحصل على ربح أو عن طريق تقديمه لرأسماله وحصل على

فائدة وتستند هذه الطريقة في احتساب الدخل القومي إلى إحصاءات ضرائب الدخل وإحصاءات الضمان الاجتماعي لذا فهي صعبة الاستخدام في البلدان النامية لعدم شمول ضريبة الدخول سوى إعداد قليلة نسبياً وبسب ارتفاع السماحات الضريبية وانخفاض دخول الإفراد وضعف كفاءة الأجهزة الضريبية .

ثانياً: تتبع هذه الطريقة أساسا لحساب القيم الصافية لمجموع السلع والخدمات المنتجة ، أي احتساب الناتج القومي ولما كان احتساب الناتج تعتريه بعض الصعوبات كاحتمال التكرار في الحساب وذلك باحتساب السلعة أكثر من مره . ولتلافي حصول التكرار في الحساب يؤخذ عادة بقاعدة القيمة المضافة . تتلخص هذه الطريقة في تقسيم الاقتصاد الوطني لعدد من القطاعات (زراعي ، صناعي ، نقل...الخ) ثم تحتسب القيمة المضافة لكل قطاع ، أي تحتسب القيمة التي يضيفها القطاع في عملية الإنتاج وبعد ذلك تجمع القيم المضافة لجميع القطاعات للحصول على القيمة المضافة للاقتصاد الوطني والتي هي الناتج القومي الذي بدوره يساوي الدخل القومي ويطرح قيمة المستلزمات من قيمة الإنتاج النهائي نحصل على القيمة المضافة للقطاع .

*القيمة المضافة عبارة عن قيمة المخرجات مطروحا منها قيمة المدخلات أو ثمن بيع المنتج مطروحاً منه ثمن الشراء

ثالثاً: طريقة الإنفاق : وتستند هذه الطريقة في حساب الدخل من زاوية الإنفاق على مكونات أو فقرات الإنفاق القومي ويمكن اختصار طريقة التقدير أو الحساب من خلال عرض ما يعرف بهيكل الإنفاق القومي والذي تتحدد مكوناته وفقاً ما يأتي .

الإنفاق الاستهلاكي الخاص

+الإنفاق الاستهلاكي العام

مجموع الإنفاق الاستهلاكي الخاص والعام

الإنفاق الاستثماري (الإنتاجي) الخاص والعام

تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي

التغير في المخزون السلعي

مجموع الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار الخاص والعام

+ الصادرات

- الاستيرادات

مجموع الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق

(- ، +) صافي الدخول المحولة من والى الخارج

مجموع الإنفاق على الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق

- الاندثار

مجموع الإنفاق على الناتج القومي الصافي بسعر السوق

(- ، +) صافي الضرائب غير المباشرة

مجموع الإنفاق على الناتج القومي الصافي بسعر الكلفة

*الاندثار(استهلاك رأس المال)= إجمالي الاستثمار – صافي الاستثمار

* الدخل الشخص والدخل المتاح للتصرف ..

يقدر الدخل القومي و إجمالي عوائد أصحاب عناصر الإنتاج مقابل مساهمتهم بخدمات عوامل الإنتاج التي لديهم . ومع ذلك فان الدخل القومي لا يحدد بدقة المدخلات الفعلية التي يتسلمها مجموع الإفراد المستهلكين والتي تسمى بالدخل الشخصي وللتوصل إلى تقدير الدخل الشخصي لابد من أضافه وطرح بنوداً من الدخل القومي فلابد من طرح البنود المتضمنة في الدخل القومي والتي لا تصل إلى هؤلاء الإفراد وتأخذ إشكالا وصوراً مختلفة كما انه لابد من إضافة ما يتسلمه بعض الإفراد من نقود دون المساهمة في العملية الإنتاجية .

أولا: يطرح من الدخل القومي الصافي بسعر الكلفة

١- الضرائب على إرباح الشركات .

٢- إرباح الشركات غير الموزعة .

٣- حسومات أو استقطاعات التقاعد أو الضمان الاجتماعي .

ثانياً: يضاف إلى الدخل القومي المدفوعات التحويلية للمتقاعدين والعجزة والإعانات والتي لا يقابلها نشاط إنتاجي (الفوائد التي تدفعها الحكومة) .

وعند الانتهاء من هذه العمليات ينتج لدينا ما يسمى بالدخل الشخصي وليس بالضروري إن يصل كل هذا الدخل الشخصي إلى جيوب المستهلكين للتصرف فيه . حتى يمكن إن تستقطع ضريبة الدخل في حالة وجودها . وعند استقطاع هذه الضريبة من الدخل الشخصي ينتج في النهاية ما يسمى بالدخل الممكن التصرف فيه .

*الاندثار(استهلاك رأس المال)= إجمالي الاستثمار – صافي الاستثمار

أهمية حسابات الدخل القومي ...

١- تعطي صورة واضحة لمدى التقدم الذي حققه ذلك البلد ، إن ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر السنين يعني إن البلد المعني قد حقق تقدماً وتطوراً على المستويين الاقتصادي ولاجتماعي .

٢- إن مقارنة إحصاءات الدخل القومي لدولة معينة ولسنة يعطينا صورة واضحة عن مكانه ذلك البلد من الناحية الاقتصادية والاجتماعية بالقياس إلى الدولة الأخرى .

٣- معرفة معدل النمو الاقتصادي ومعالجة مشاكل البطالة والتضخم والمشاكل الاقتصادية كلها تتطلب توافر إحصاءات الدخل القومي .

٤- يساعد الدولة على معرفة نقاط الضعف والقوة في اقتصاد البلد ويسهل وضع السياسات الملائمة لمعالجة ما يعانيه الاقتصاد (من خلال نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية)

- يساعد على إعطاء فكره واضحة عن كيفية توزيع الدخل القومي بين إفراد المجتمع .

٦- يعطي مؤشراً للسلطات على وضع سياسات مالية ونقدية لغرض زيادة الادخار والاستثمار والتأثير في أنماط الاستهلاك .

أهم المشكلات التي تواجه حسابات الدخل القومي ..

١- مشكلة تقويم الإنتاج . يتم احتساب السلع والخدمات المنتجة إما بسعر الكلفة أو بسعر السوق فعند احتساب الدخل القومي بسعر السوق لابد إن يتضمن الضرائب الغير مباشرة . إما عند احتساب الدخل القومي بسعر الكلفة لابد إن يأخذ بنظر الاعتبار الإعانات ولمعالجة ذلك لابد من طرح أو إضافة بعض المبالغ إلى المؤشرات

٢- الاستهلاك الذاتي للمنتجات : الهدف من الإنتاج هو البيع في السوق

إلا إن بعض المنتجين يقومون باستهلاك جزء من إنتاجهم هم وإفرادهم وعليه لابد من إضافة قيمتها إلى حسابات الدخل القومي.

٣- صعوبة الحصول على معلومات دقيقة وصحيحة وخصوصاً حول الدخول التي يحصل عليها الإفراد. إن ضعف الأجهزة الإحصائية في بعض الدول النامية وعدم إعطاء معلومات صحيحة .

٤- خدمات ربة البيوت .

٦- الازدواجية أو تكرار احتساب بعض القيم لأكثر من مره إن الدخل القومي كما هو معلوم يتضمن صافي القيمة النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد معين وخلال سنه . وعندما نذكر السلع النهائية فيعني ذلك بأننا نستبعد السلع الوسيطة أي تلك السلع التي تدخل في إنتاج سلع أخرى..

-٧

العوامل المحددة لمستوى الدخل القومي ..

١- كيفية ونوعية الموارد الاقتصادية : تعتبر كمية ونوعية الموارد الاقتصادية (الطبيعية والبشرية) من أهم العوامل المحددة لمستوى الدخل القومي وإمكانية نموه .

٢- المعرفة الفنية : لقد أصبحت المعرفة الفنية ودرجة الاستفادة من التقدم التكنولوجي من ابرز العوامل المحددة للدخل القومي وسرعة نمو .لذلك تعتبر قلة المعرفة الفنية (بدرجات متفاوتة)من المشاكل الرئيسية التي تواجه الأقطار النامية في محاولاتها زيادة الإنتاج ورفع مستوى معيشة شعوبها.

٣- الاستقرار السياسي : لقد أثبتت التجارب في عديد من الأقطار النامية بان عدم الاستقرار السياسي كان احد الأسباب المهمة في إعاقة نموها الاقتصادي .

٤- السياسة الاقتصادية العامة : وأخيرا يعتبر دور الحكومة على جانب كبير من الأهمية في زيادة الدخل القوي عن طريق السياسات الاقتصادية (المالية / النقدية / التجارية) في تشجيع الاستثمار

مثال/ نفترض البيانات الفرضية التالية للدخل في اقتصاد ما :

١- الدخل القومي الإجمالي بسعر السوق	١٠٠٠ مليون دينار
٢- إجمالي الاستثمار	٢٠٠ مليون دينار
٣- صافي الاستثمار	١٧٠ مليون دينار
٤- الضرائب غير مباشرة	٥٠ مليون دينار
٥- المدفوعات التحويلية	٦٠ مليون دينار
٦- الأرباح غير الموزعة	٤٠ مليون دينار
٧- استقطاعات التقاعد والضمان الاجتماعي	٨٠ مليون دينار
٨- ضرائب إرباح الشركات	١٥٠ مليون دينار
٩- استقطاعات ضريبة الدخل	١٠٠ مليون دينار

م/ الاندثار ، صافي الدخل القومي بسعر الكلفة ، الدخل الشخصي ، الدخل القابل للتصرف

الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق

- الاندثار

الناتج القومي الصافي بسعر السوق

- الضرائب غير المباشرة

+ الإعانات (المدفوعات)

الناتج القومي الصافي بسعر الكلفة

- الأرباح غير الموزعة

- ضرائب الدخل على شركات المساهمة

- التقاعد والضمان الاجتماعي

+ المدفوعات التحويلية

الدخل الشخصي

- ضرائب الدخل

الدخل القابل للتصرف وهو (الاستهلاك + الادخار)

استهلاك رأس المال (الاندثار) = ٢٠٠ – ١٧٠ = ٣٠ مليون دينار.

صافي الدخل القومي = ١٠٠٠ – ٣٠ = ٩٧٠ مليون دينار

صافي الدخل القومي بسعر الكلفة = ٩٧٠ – ٥٠ = ٩٢٠ مليون دينار

الدخل الشخصي = ٩٢٠ – (٤٠+٨٠+١٥٠) + ٦٠

= ٩٢٠ – ٢٧٠ + ٦٠ = ٧١٠ مليون دينار

الدخل القابل للتصرف = ٧١٠ – ١٠٠ = ٦١٠ مليون دينار

((الاسبوع السابع عشر))

النقود

النقود :- هو إي شيء مقبول قبولاً عاماً ويكون الناس مستعدون إلى قبوله في تبادل سلعهم وخدماتهم . وتعرف بأنها سلعة خاصة لها صفة نوعية في كونها تعبر عن قيمة أية سلعة أخرى وتقوم بدور وسيط للمبادلة .

أهمية النقود :- تسهيل عملية تبادل السلع والخدمات ، تقلل الجهد والوقت اللازمين لتنفيذ العملية التجارية .

صعوبات المقايضة : صعوبة تحقيق التوافق المزدوج بين رغبات المتعاملين ، صعوبة تقدير نسب المقايضة ، عدم قابلية بعض السلع للتجزئة ، صعوبة خزن القيم .

وظائف النقود :-

١- النقود وحدة قياس القيمة

وهي الوظيفة الأولى للنقود لأنها تؤدي دور تقيم السلع والخدمات على أساس عدد الوحدات النقدية لتسهيل مقارنة قيم السلع والخدمات بعضها البعض .ومنذ استخدام النقود صارت كل قيمة تقدر وتقاس بمقدار ن النقود وهذا ما يسمى السعر .

الفرق بين السعر والقيمة؟

١- القيمة يمكن التعبير عنها بأي سلعة أو خدمة بينما السعر يعبر عنه النقود دائماً.

٢- القيمة تستعمل لأي كمية من السلع والخدمات بينما السعر يرتبط فقط بوحدة واحدة

٢- النقود واسطة للتبادل.

هذه هي أهم وظيفة للنقود ، وان مدى نجاح النقود بهذه الوظيفة إن تكون مقبولا فبولاً عاماً من جميع المتعاملين إي يجب إن تمثل قوة شرائية عامة يمكن حائزها من الحصول على ما يعادل قيمتها من إيه سلعة أو خدمة تعرض للبيع في السوق ولكي تزداد ثقة الناس في النقود كقوة شرائية عامة يجب إن تكون هذه القوة الشرائية ثابتة أو على الأقل تتقلب بحدود ضيقه

إن الشيء الذي يستخدم كوسيط للمبادلة ينبغي إن تتوفر فيه جملة من الخصائص المرغوبة والمناسبة لهذه الوظيفة إضافة إلى القبول العام ، هي سهولة الانقسام ، وطول البقاء وسهولة الحمل والتشخيص وان تصنع من مادة متجانسة تكون لها قيمة كبيرة وحجم صغير .

٣- النقود مقياس للمدفوعات الآجلة

يمكن على أساسها سداد الديون أو المدفوعات المستحقة

٤- النقود كمخزن للقيمة .

هذه يعني يمكن الاحتفاظ بها لاستعمالها وقت الحاجة إليها.

** تعريف النقود من خلال الوظائف التي يمكنها القيام بها (كل ما يلقى قبولاً عاماً من إفراد المجتمع ويستخدم أداة للتبادل ومقياس للقيمة ومستودعاً لها ويستخدم في سداد المدفوعات الآجلة)

النظام النقدي : هو مجموع القواعد والإجراءات التي تحكم عملية خلق النقود في المجتمع وكيفية وشروط التعامل بها .

أنواع النقود

١- النقود الورقية: هي النقود التي نعرفها اليوم ونستعملها والتي تستمد قيمتها من القوانين والتشريعات التي تصدر بموجبها. فعند بداية ظهورها كانت تمثل سندا أو إيصالا ينوب عن كمية معدنية (ذهب أو فضة) ، ثم تطور الأمر تدريجياً إلى إن أصبحت لا تمثل قيم معدنية في حد ذاتها . إي لا يمكن استبدالها بالذهب أو الفضة وإنما تستمد قوتها من التشريعات والقوانين ويعرف النوع الأول بالنقود الورقية النائبة ويعرف الثاني بالنقود الورقية اللازمة .

٢- النقود المعدنية : وهو النظام الذي كانت تحدد قيمة الوحدة النقدية بالنسبة لمعدن معين أو أكثر مثل الذهب أو الفضة ومن أهم النظم المعدنية التي عرفت قاعدة الذهب .

٣- نقود الودائع: وهي النقود التي تخلقها المصارف التجارية تسمى الودائع الجارية أو الودائع تحت الطلب وتعد هذه (وسيلة التبادل) الأكثر شيوعاً في الدول المتقدمة بسبب تزايد الوعي المصرفي المستند إلى التطور الاقتصادي والاجتماعي .

خلق الوديعة : يقصد بذلك مقدرة المصارف التجارية على مضاعفة ما يتوفر لديها من احتياطيات نقدية فالمصارف التجارية تستطيع إن تخلق الودائع وتزيدها وتتوقف قدرتها في ذلك على جملة من العوامل يمكن تلخيصها بما يأتي .

١- القدرة على جذب الإفراد والمؤسسات التجارية لإيداع أموالهم من خلال منح التسهيلات المصرفية وإعطاء نسبة فوائد مشجعة.

٢- التطورات الاقتصادية والوعي المصرفي لدى الناس وكذلك مستوى الثقة بين المصارف والإفراد

٣- إمكانية المصارف في خفض احتياطيات الودائع لدى المصرف المركزي لغرض زيادة إمكانية المصارف التجارية على مضاعفة الودائع .

نظرية خلق نقود الودائع .....

إن عملية خلق نقود الودائع تستند إلى نظرية من جهة النظر الاقتصادي الكلية يمكن للبنك التجاري الذي يزاول نشاطه بانتظام ويتمتع بثقة عملائه الكثيرين الذين يودعون أموالهم لديه إن يبني سياسة ائتمانية معتمدا على قاعدة ثبتت صحتها . وهي إن كل أصحاب الودائع تحت الطلب أو حتى اغلبهم لن يقومون في وقت واحد لسحب ودائعهم من البنك . فضلاً عن ذلك إن ما يحدث دائماً هو انه بجانب المودعين الذين يسحبون بعض أو كل ودائعهم يأتي مودعون آخرون لإيداع ودائع جديدة في البنك .

ولكي ندرك ما تعنيه عملية خلق النقود لا بد من المفهومات التالية .

١- الوديعة الأولية : هي الوديعة التي تودع في البنك التجاري للمرة الأولى إي أنها غير مسحوبة من بنك تجاري أخر .

٢- نسبة الاحتياطي القانوني : هي نسبة معينة يحددها البنك المركزي يحتفظ بها البنك التجاري بشكل نقود سائلة (احتياطي) من كل وديعة تودع .

٣- مضاعف الائتمان : هو عدد المرات التي تتضاعف بها الوديعة الأولية والذي هو مقلوب نسبة الاحتياطي القانوني .

نفترض وديعة أولية مقدارها ١٠٠ دينار ونسبة الاحتياطي القانوني ١٠% .

مضاعف الاتمان = ١/ نسبة الاحتياطي القانوني = ١/ ١٠%= ١٠٠/ ١٠ = ١٠

وهذا يعني انه لو استمرت العملية الموضحة فان الوديعة الأولية ستتضاعف عشر مرات .

الحجم الكلي للائتمان = الوديعة الأولية * مضاعف الائتمان

= ١٠٠ * ١٠ = ١٠٠٠

الحجم الكلي للاحتياطي القانوني = ١٠٠٠*١٠٠/١٠= ١٠٠

الحجم الكلي للقروض = ١٠٠٠ – ١٠٠ = ٩٠٠

يتضمن المثال إن قيمة مضاعف الائتمان تتوقف على نسبة الاحتياطي القانوني والعلاقة بينهما عكسية . ولذا السبب فان تحديد نسبة الاحتياطي القانوني من اختصاص البنك المركزي الذي يحددها وفقاً لسياسة التغير في حجم الائتمان التي يراها مناسبة لمصلحة الاقتصاد الوطني والظروف الاقتصادية السائدة.

((الاسبوع الثامن عشر))

المشاكل النقدية

التضخم – inflation

التضخم هو الارتفاع المتزايد في معدلات أسعار السلع الاستهلاكية أو هو الارتفاع في مستوى العام للأسعار ناجم عن زيادة في عرض النقود لا يتناسب مع الزيادة في حجم المبادلات الاقتصادية . إننا نستدل على وجود التضخم عندما يضطر المستهلكون إلى دفع أسعار اعلي مقابل ما يحصلون عليه من السلع والخدمات. ومن الأسئلة الهامة التي ترددت وتترد دائماً .هل يؤدي دائماً تحقيق الاستخدام الكامل إلى وجود التضخم ؟ ومع إن العديد من الاقتصاديين يؤدون إن تكون الإجابة بالنفي .إلا إن لديهم شكوكاً عديدة تجعلهم يظنون إن الإجابة ربما تكون الإجابة بالإيجاب . وفي الحقيقة فان هذه الشكوك لا تنتج من نظرية محددة توضح مدى التفاعل بين الأسعار والاستخدام . وإنما تنتج من أدله وملاحظات واقعية فعند ملاحظة تطورات الأسعار والاستخدام في أمريكا منذ الحرب العالمية الثانية .

أظهرت بيانات وأرقام فترة ما بعد الحرب انه عندما كانت نسبة البطالة تقترب من نسبة ٤% كانت معدلات الأسعار ترتفع بصورة مستمرة .كما إن معدلات هذه الزيادة كانت اكبر ما يمكن عندما وصلت البطالة إلى ادني نسبه لها . وقد استنتج الاقتصاديون استناداً على الأدلة السابقة إن أمريكا بنظامها الاقتصادي الحالي . لا يمكنها إن تحقيق ثبات واستقرار كل من مستويات الأسعار والاستخدام في إن واحد فكلما انخفضت نسيه البطالة زادت معدلات ارتفاع مستويات الأسعار والعكس صحيح .لذلك يرى الاقتصاديون انه يتعين على واضعي السياسة الاقتصادية الاختيار مابين البطالة أو التضخم ويمكن بيانياً هذه العلاقة التبادلية بشكل الأتي الذي يطلق عليه منحنى فيلبس .

أنواع التضخم :

١- التضخم المكشوف : الذي يتصف بارتفاع معدل الأسعار فوق معدل زيادة عرض النقود .

٢- التضخم الخفي :هو ارتفاع معدل الأسعار بنسبة اقل من نسبة زيادة عرض النقود .

٣- التضخم الدوري : هو التضخم الذي يحصل بصفة دورية والناجم عن النمو الاقتصادي

٤- التضخم العرضي : هو التضخم الناجم عن ظروف غير طبيعة مثل الحرب

٥- التضخم الزاحف : الذي يتصف بارتفاع بطيء في الأسعار حتى خلال فترة يكون فيها الطلب الكلي معتدلاً

٦- التضخم المكبوت : حالة تمنع فها الأسعار من الارتفاع عن طريق سياسات تمثل بوضع قيود وضوابط تحد من الإنفاق الكلي وتحول دون ارتفاع الأسعار .

٧- التضخم المفرط : الذي ترتفع فيه الأسعار بمعدلات عاليه جداً وتزداد فيه سرعه تداول النقود . وتتوقف فيه النقود عن العمل كمستودع للقيمة .

٨- التضخم الأصل أو الصحيح : هو التضخم الذي يتحقق حين لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة معدله في الإنتاج لذلك فان اثر ذلك ينعكس في ارتفاع المستوى العام للأسعار.

نظريات التضخم :

١- نظرية التضخم الناشئ عن الطلب .

وهو التضخم ينشأ عن التزايد في حجم الطلب النقدي مقابل عرض ثابت من السلع والخدمات . فبعد إن يصل الاقتصاد إلى حالة الاستخدام الكامل فان إي زيادة في الطلب الكلي لن تقابل زيادة في الإنتاج فان ذلك سينعكس في ارتفاع الأسعار نظراً لعدم إمكانية زيادة الإنتاج (بسبب الاستخدام الكامل) لمواجهة الزيادة على الطلب الكلي .

٢- نظرية التضخم الناشئ عن التكاليف :-

ينشأ التضخم حسب هذه النظرية نتيجة لمحاولة بعض المنتجين أو نقابات العمال أو كليهما رفع أسعار منتجاتهم وخدماتهم إلى مستويات تفوق تلك المستويات التي يمكن إن تسود في حالات المنافسة الاعتيادية ونظراً لان الأسعار والأجور هي دخول بقدر ماهي تكاليف حدوث مثل هذا الأمر يصبح ممكناً .

فالمنتجون الذين يبحثون عن معدلات ربح اعلي والعمال الذين يرغبون في أجور اكبر كلاهما يتسبب قي ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يسبب تضخماً ناشئا عن ارتفاع في التكاليف . وينتج عن مثل هذا التضخم الناجم عن ارتفاع التكاليف انخفاض في العرض الكلي من السلع والخدمات .

٣- نظرية التضخم الهيكلي :

وهو احدث تفسير للتضخم خاصة في البلدان النامية التي تسعي إلى تحديث وتنمية اقتصادياتها . وهو تفسير يذهب إلى إن التضخم ينجم عن تغيرات داخلية في تركيب الطلب الكلي في الاقتصاد بسبب عدم كمال السوق في هذه الدول بسبب عدم توفر العديد من شروط المنافسة الكامل .

اثأر التضخم

١- إعادة توزيع الدخل الحقيقي ..

٢- الحد من الرخاء والنمو الاقتصادي ..

٣- الحد من حجم الصادرات إلى العالم الخارجي ..

طرق علاج التضخم

أولا : - الإجراءات السياسة المالية لعلاج التضخم

١- خفض الإنفاق الحكومي

٢- زيادة الضرائب

ثانياً :- الإجراءات السياسة النقدية لعلاج التضخم

١- زيادة سعر الخصم

٢- زيادة سعر الفائدة

٣- زيادة نسبة الاحتياطي القانوني

٤- بيع البنك المركزي للأسهم والسندات في عمليات السوق المفتوحة

السياسية النقدية هي السياسة التي يتبعها البنك المركزي للتأثير في السيولة النقدية المتاحة للتداول في الاقتصاد الوطني . أو هي السياسة التي تهدف إلى التحكم في عرض النقود في الاقتصاد الوطني .

البنك المركزي : هو مؤسسة مصرفية تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق الخدمة والمصلحة العامة وليس إلى تحقيق الربح وتقوم بالوظائف التالية .

١- إصدار العملة الوطنية (بنك الإصدار) أصبح البنك المركزي في معظم الدول المحتكر الوحيد لإصدار العملة الوطنية وفقاً للقواعد والتشريعات التي تحكم هذه العملة .

٢- قبول ودائع البنوك التجارية وإقراضها وعمل المقاصة بينها (بنك البنوك) لان معاملاته المصرفية تقتصر على البنوك التجارية دون الإفراد

٣- تحديد ومراقبة كمية النقود المعروضة في الاقتصاد الوطني بما يخدم السياسة الاقتصادية للدولة ويضطلع البنك المركزي بهذه المهمة بوضع وتنفيذ السياسة النقدية للدولة في الاقتصاد الوطني لذلك يسمى (مستشار الحكومة)

٤- تنفيذ ومتابعة المعاملات والالتزامات النقدية والمالية الحكومية على المستويين الداخلي والخارجي بمعنى وكيل مالي للحكومة (بنك الدولة)

نظرية قيمة النقود أو نظرية كمية النقود .

تؤكد نظرية كمية النقود عن العلاقة بين كمية النقود المتداول وبين قيمته وتتناسب عكسياً مع كميتها بمعنى تنخفض قيمة النقود إذا زادت كميتها (مع بقاء الحجم المتداول من السلع والخدمات ثابت) وترتفع إذا قلت كميتها . ويترتب على ذلك إن المستوى العام للأسعار يتناسب طردياً مع كمية النقود

مستوى العام للأسعار =كمية النقود / كمية السلع والخدمات

عرض النقود

يتألف عرض النقود من ثلاثة أنواع رئيسية هي البنكنوت المتداول والودائع الجارية والنقود المساعدة وان ما موجود من أنواع النقود هذه يشكل عرض النقود في لحظة زمنية معينة إلا إن النقود لا تستعمل مرة واحدة وإنما تستخدم عدة مرات في تسوية المعاملات خلال السنة وهذا ما يطلق علية بسرعة تداول النقود

وعلى هذا فان عرض النقود يتحدد بكمية النقود المتداولة مضروبا في سرعة تداول النقود .

إن كمية المعروض من النقود تتحدد بقدرة البنك المركزي على إصدار البنكنوت والنقود المساعدة التي تتحدد بما يمتلكه من رصيد الذهب و العملات الصعبة . إما عرض نقود الودائع فيتوقف على الاحتياطيات المتوفرة لدى البنوك التجارية وعلى النسبة القانونية .

الطلب على النقود

هناك ثلاثة دوافع تدعو للطلب على النقود وهي . دافع المعاملات ودافع الاحتياط ودافع المضاربة .

١- دافع المعاملات :إن زيادة حجم المعاملات يتطلب زيادة مناسبة من النقود.

٢- دافع الاحتياط : يشير دافع الاحتياط إلى ضرورة الاحتفاظ بمقدار معين من النقود لفرض مقابلة مختلف الحالات الطارئة

٣- دافع المضاربة : يحتفظ الإفراد بالنقود كمخزن للقيمة إذا توقعوا إن احتفاظهم هذا يعني استثماراً أفضل في المستقبل

السياسة النقدية

ماهي إلا السياسة التي يتبعها البنك المركزي للتأثير في السيولة النقدية المتاحة للتداول في الاقتصاد الوطني وادواتها الكمية هي ....

١-سعر الخصم : هو السعر الذي تتعامل به البنوك المركزية مع البنوك التجارية (بين البنك المركزي والبنوك الأخرى) ومن البديهي إن تكون معدلات الفائدة اعلي بقليل من معدلات الخصم حتى تستطيع البنوك التجارية تحقيق بعض الربح المادي ويتضح ذلك ببساطة لو تذكرنا إن النقود التي يقترضها البنك المركزي لأي بنك تجاري سيقوم الأخير باقتراضها للأفراد

٢- سعر الفائدة : وهو السعر الذي تتعامل به البنوك التجارية مع الإفراد إي انه سعر الفائدة الذي تحصل عليه البنوك التجارية عند منحها القروض والتسهيلات الائتمانية للإفراد وهو ما يحصل عليه الإفراد مقابل مدخراتهم لدى البنوك التجارية . كما إن البنك المركزي هو السلطة النقدية الوحيدة التي لها الحق في تغير هذا السعر .

٣- نسبة الاحتياطي القانوني . هي النسبة الإلزامية التي يحتفظ بها البنك التجاري كاحتياط من كل وديعة . ويحتفظ بها في البنك المركزي .

٤- عمليات السوق المفتوحة . ويتمثل ذلك في قيام البنك المركزي بشراء أو بيع السندات الحكومية والأوراق المالية للتأثير في حجم الكمية النقدية في التداول .فعند قيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية التي تحتفظ بها البنوك التجارية سيزيد من الاحتياطات

النقدية المتوفرة لدى البنوك التجارية ويمدها بقدرة جديدة على الاقتراض مما يؤدي إلى زيادة عرض النقود والعكس صحيح .

الأدوات النوعية للسياسة النقدية

هي أدوات السياسة النقدية لتوجيه الائتمان المصرفي في قنوات تصب في قطاعات أو نشاطات اقتصادية معينة دون أخرى وقد تمثل في شروط ائتمانية متميزة وأكثر يسراً من الشروط المعمول بها كسعر الفائدة اقل ، فترات سماح أطول أو فتره زمنية أطول للسداد ..الخ .

السياسة النقدية التوسعية : هي السياسة التي تهدف إلى زيادة عرض النقود في الاقتصاد عندما يسود ركود اقتصادي للقضاء التدريجي على الفجوة بين الطلب الكلي المنخفض والعرض الذي يفوقه وتتمثل إجراءات السياسة النقدية التوسعية في مرحلة الركود الاقتصادي الأتي .

١- تخفيض سعر الخصم

٢- تخفيض سعر الفائدة

٣- تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني

٤- شراء السندات والأوراق المالية الحكومية .

إما السياسة النقدية الانكماشية عكس السياسة التوسعية.

((الاسبوع التاسع عشر))

المالية العامة

لابد ونحن ندرس موضوع المالية العامة ان نقارن ما بين مفهوم هذه المالية وفق الفهم الكلاسيكي ومفهومها وفقاً للمفهوم الحديث . المالية العامة يطلق عليها اليوم الاقتصاد المالي وهو عبارة عن التطور الحديث لمفهوم علم المالية العامة . ومن هنا يظهر ان مفهوم علم الاقتصاد المالي اشمل من مفهوم المالية العامة لان مفهوم المالية العامة وفقاً للفهم الكلاسيكي القديم هو دراسة كل من النفقات العامة والإيرادات العمة وتوازنها وهو تعريف ينسجم مع الدور الحيادي للدولة إزاء النشاط الاقتصادي . وملخص أفكار هذه المدرسة ان الظواهر الاقتصادية تحكمها قوانين طبيعية أزلية لا دخل لإرادة الإنسان فيها لذا فان الاقتصاد يعمل ويتطور على نحو متوازي وليس للدولة وفق هذا التطور أي دور في النشاط الاقتصادي وان وظائفها تقتصر على الدفاع والأمن والاستقرار الداخلي والقضاء .

إما الفهم الحديث لذا العلم والذي يتبلور نتيجة لتطور الإيديولوجي والاقتصادي والمالي ونتيجة لتطور دور الدولة في تأدية وظائفها الاقتصادية على المستوى القومي لإشباع حاجاتها يطمح إليها المجتمع . لذلك يعرف علم الاقتصاد المالي هو ذلك العلم الذي يدرس كيفية تأثير التدفقات المالية(النفقات العامة والإيرادات العامة)

على حركة النشاط الاقتصادي المالي بتأثيرها بالمتغيرات الاقتصادية (الدخل القومي ، الناتج القومي ، الاستهلاك القومي).

فالاقتصاد المالي وفق هذا المفهوم فرع من فروع علم الاقتصاد لأنه معني بتحليل الآثار المترتبة على السياسة المالية وهو برنامج تخططه وتنفذه الحكومة لإحداث اثأر مرغوبة فيها وتجنب اثأر غير مرغوبة فيها على المتغيرات الاقتصادية تحقيقاً لأهداف محددة. تعريف علم المالية : هو العلم الذي يدرس القواعد المنظمة

للنشاط المالي للهيئات العامة . أو هو ذلك النشاط الذي تبذله تلك الهيئات في سبيل الحصول على الموارد الضرورية في إنفاقها للوصول إلى غايتها وهو إشباع ما يعرف بالحاجات العامة . كما يعرف بأنه العلم الذي يدرس النفقات العامة والإيرادات العامة وتوجيهها بغرض تحقيق أغراض الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

أولا: الحاجات العامة

كما تبدأ دراسة الاقتصاد السياسي من نظرية الحاجات كذلك تبدأ دراسة علم المالية العامة من نظرية الحاجات العامة . ويقسم علماء الاقتصاد حاجات الإنسان إلى قسمين :

١- حاجات فردية (حاجات خاصة) كالحاجة إلى الغذاء والحاجة إلى وقاية الجسم .

٢- حاجات جماعية (الحاجات العامة) كالحاجة إلى العدالة والحاجة

إلى الحماية وسميت حاجة عامة لان ليس من مصلحة الفرد ان يسعى بمفرده لإشباعها إما بسب عجزه كفرد أو لان قيامه بإشباعها يكلفه مبالغ لا طاقة له على تحملها .

* معايير التميز بين الحاجات العامة والحاجات الخاصة .

١- معيار طبيعة من سيقوم بالإشباع : يعتمد هذا المعيار على أساس ان الحاجات العامة هي تلك الحاجات التي تقوم الدولة أو السلطة أو إحدى هيئاتها بإشباعها عن طريق الإنفاق العام . أي ان هذا المعيار يعتد أساسا للتفرقة بين الحاجات العامة والخاصة على الجهة التي تتولى إشباعها تلك الحاجة فان كان النشاط الخاص عدت حاجة خاصة أو فردية وان كان النشاط العام عدت الحاجة عامة . ورغم واقعية هذا المعيار إلا ان لا يمكن الاعتماد عليه في التفرقة بسب انه يعتمد على الجهة القائمة بالإشباع وليست على الحاجة نفسها .

٢- معيار مصدر الإحساس بالحاجة:

يعتد هذا المعيار على أساس ان الحاجة تكون خاصة إذا كان مصدر الإحساس بها فردياً وعلى العكس تكون الحاجة عامة إذا كان مصدر الإحساس بها جماعي . لكنه معيار معيب لأنه الإحساس بالحاجة العامة أو الجماعية يتم من خلال إفراد الجماعة أنفسهم .

٣- معيار اكبر منفعة ممكنة بأقل نفقة ممكنة :

يقوم هذا المعيار على أساس ان الفرد يسعى إلى حاجاته بقانون اقتصادي وهو الحصول على الحاجة أو أقصى ما يمكن من إشباع بأقل ما يمكن من إنفاقه . في حين ان الحاجة العامة لا يحكمها هذا القانون فتقوم الدولة بإشباع هذا الحاجة بصرف النظر عن الموازنة بين المنفعة والكلفة .

٤- معيار الدور التقليدي للدولة أو المعيار التاريخي :

يعتمد هذا المعيار غي التميز بين الحاجات بالرجوع إلى الوظيفة التقليدية للدولة . فالحاجات العامة إذا دخلت مسؤولية إشباعها في نطاق دور الدولة التقليدي أي في الوظائف التقليدية ألمعروفه بالدفاع والأمن والعدالة. ويعتمد هذا المعيار قاصراً فهو ان كان يصح قي ظل الدولة الحارسة فهو لا يصح في ظل الدولة المتدخلة أو الدولة الاشتراكية .

٥- معيار طبيعة الحاجة وطبيعة القائم بإشباعها :

يعتمد هذا المعيار في تحديد الحاجة العامة على عنصرين هما :

١- ان يحقق إشباع الحاجة منفعة جماعية .

٢- ان يدخل إشباع الحاجة في طبيعة دور الدولة .

ويعد هذا المعيار من أكثر المعاير قبولاً لأنه أكثر دقة

الفرق بين المالية العامة والمالية الخاصة

١- من حيث الأولوية في تقدير الإنفاق

تحدد الدولة نفقاتها أولا ثم تعين مقدار ما يلزمها من إيرادات بحيث تغطي النفقات ولذلك تدرج النفقات في الميزانية قبل الإيرادات وفي الظروف الاعتيادية يجب ان لا تزيد الإيرادات على النفقات حتى لا يحرم الإفراد من أموال ليست الدولة بحاجة إليها إما الفرد فيقدر دخله أولا ثم ينفق في حدود دخله ويرجع الفرق بين المالية العامة والخاصة إلى ان الدولة اقدر من الفرد على زيادة مواردها بما تعرضه من ضرائب كما ان قدرتها على الاقتراض أوسع من قدرة الفرد .

٢- من حيث الباعث

ان الباعث أو المحفز على إقدام الإفراد على الإعمال هو ما يترقبونه من فائدة مادية ز إما الدولة فان المحفز لها على قيامها بالمرافق العامة ليست الفائدة المادية في الغالب بل اعتبارات أخرى كإتاحة فرصة الانتفاع من الخدمة للجميع دون التميز

٣- ان اهتمام الدولة بالمستقبل وغايتها اكبر من اهتمام الفرد وغايته وبذلك فهي تقوم بإعمال لا يقدم عليها الإفراد لأنها لا تفيد سوى الأجيال المقبلة.

٤- من حيث طريقة الحصول على الإيراد

تتمتع الدولة كما هو معروف بسلطة الأمر والنهي والجبر وهي تتفرع من حقها في السيادة وتتمثل أساسا في حق الدولة بفرض الضرائب والإصدار النقدي الجديد ز في حين لا يتمتع الإفراد بمثل هذه السلطة ولذا فإذا كانت الدولة تعتمد في الحصول على إيراداتها على الوسائل الإجبارية فغالباً ما يعتمد الإفراد في الحصول على إيراداتهم على الطرق الاختيارية .

٥- من حيث الملكية :

تختلف المالية العامة عن المالية الخاصة من حيث التنظيم وهو ما يتعلق بشكل الملكية السائدة في كل منها ففي حين تكون أدوات الإنتاج في المشروعات العامة ملكاً للمجتمع بأسره تكون الملكية في المشروعات الخاصة لفرد أو مجموعه من الإفراد ولهذا السبب يختلف الباعث على النشاط في كل منها .

الحاجات العامة

لقد قسم الاقتصاديون هذه الخدمات إلى قسمين هما :

١- خدمات عامة غير قابلة للتجزئة :(كخدمات الدفاع وحفظ الأمن الداخلي) فهي خدمات تتصف بالشمول لجميع إفراد الدولة .كما تتصف بأنها دائمة أي مستمرة فخدمة الأمن ينبغي ان تكون دائمي. وتتصف بعدم خضوعها لجهاز السوق ودفع ثمن محدد عنها وهي .

لا تتأثر بظروف العرض والطلب وبالتالي يتعذر قياس ثمن الانتفاع منها لتسديد نفقاتها لذا يصار إلى تمويلها عن طريق فرض الضرائب

٢- خدمات عامة قابلة للتجزئة :

كالخدمة الصحية أو التعليمية ان هذه الخدمات تتميز بإمكانية تقدير مدى انتفاع الإفراد منها وتحديد ثمنها شان الخدمات الخاصة التي يحصل عليها الإفراد من ذوي المهن في القطاع الخاص .وتخضع الخدمات العامة القابلة للتجزئة للعرض والطلب ويتم تحدد ثمن هذه الخدمات تبعاً لجهاز السوق.

((الاسبوع العشرون والحادي والعشرون))

النفقات العامـــــــة

النفقات العامة ...

مفهوم النفقة العامة :مبلغ نقدي ينفقه شخص عام لتحقيق نفع عام (لسداد حاجة عامة) . أو مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى السلطات كونه لها بقصد إشباع حاجة من الحاجات العامة .ونستطيع ان نشتق من هذا التعريف عناصر النفقة العامة .

١- الصفة النقدية للنفقة العامة.:

حيث ان جميع الصفقات والمعاملات والمبادلات في المجتمعات المعاصرة تتم في ظل اقتصاد نقدي تكون فيه النقود الأداة المعتمدة في التعامل وتسهيل التبادل إذا لكي تكون هناك نفقة عامه لابد من استخدام النقود كوسيلة لاستخدام السلع والخدمات لإشباع الحاجات العامة وقد يأخذ هذا الإنفاق العام شكل المساعدات والمنح لإغراض اجتماعية واقتصادية وفي الحالتين لابد ان تكون للإنفاق العام على شكل تدفقات نقدية وان استخدام الدولة لوسائل غير نقدية لإشباع الحاجات العامة لا يندمج ذلك مع النفقات العامة ومثاله عندما تقوم الدولة تعبيد الطرق عن طريق العمل الغير مأجور (الصخرة) فان ذلك لا يندمج ضمن النفقات العامة لأنه يفقد ركناً أساسيا وهو الصيغة النقدية .

٢- صدور النفقة العامة من شخص عام : يرتبط الإنفاق العام بالدولة من خلال أجهزتها وهيئاتها العامة ولا يعد من النفقات العامة تلك النفقات التي ينفقها الإفراد (الأشخاص الطبيعيون) أو الهيئات نوع من النفقات العامة يغطي جانب من الأنشطة التي تؤديها الحكومة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية وسواها ان ابرز أنواع النفقات العامة هي ؟

١- تصنيف النفقات العامة حسب إغراضها إلى :

نفقات الدفاع والأمن القومي : وهي النفقات التي تغذي الحاجة لحماية إفراد المجتمع من الداخل والخارج من كل المخاطر التي تهدده .

نفقات اجتماعية : وهي النفقات التي تستهدف الوظيفة الاجتماعية للدواة وتنصرف نحو تحقيق النافع الاجتماعية .

نفقات الإدارية : وهي النفقات التي تغطي الوظيفة الإدارية للحكومة.

نفقات استثماريه : وهي التي توجه نحو بناء وتطوير الجهاز الانتاجي وزيادة الإنتاج في كل ميادين الإنتاج.

٢- تصنيف النفقات العامة حسب انتظامها إلى:

نفقات عامه عادية :وهي النفقات التي تتجدد سنوياً وباستمرار وتظهر في الموازنة العامة بصورة منتظمة ومثالها النفقات العامة التي تمول كافه الأنشطة والخدمات التي تؤديها الحكومة خلال العام فالإنفاق على خدمات التعليم والصحة وخدمات الدفاع والأمن القومي وخدمات المواصلات وحماية البيئة والخدمات الاجتماعية الأخرى هي كلها نفقات عامة عادية تتكرر سنوياً وتتصف بالاستمرار والتجديد .

نفقات عامه غير عادية : وهي النفقات الحكومية التي لا تتكرر بصورة منتظمة ولا تظهر في الموازنة العامة سنوياً لكونها تحصل بصورة استثنائية إذا دعت الحاجة إليها ومثالها نفقات الحروب ونفقات مكافحة الأوبئة والزلازل والفيضانات وسواها ويلاحظ ان تمويل هذا النوع من النفقات يتم من خلال الإيرادات العامة غير العادية للحكومة ومثالها القروض العامة أو التمويل التضخمي لان النفقات العامة غير العادية لم يكن ضمن تقديرات وتوقعات الموازنة العامة ولم تأخذ بنظر الاعتبار عند إقرار الموازنة وإعدادها مما يضطر الحكومة إلى الخروج من الموازنة العامة وتمويل العجز من مصادر الدين الحكومي .

وقد واجه هذا المعيار انتقادات عديدة منها:

*- ان هذا المعيار زمني بحت . إذ يفقد هذا المعيار جدواه إذا كانت المدة المقررة للميزانية في حالات استثنائية أكثر من سنه

**- ان بعض النفقات التي اعتبرت وفق ذلك المعيار غير عادية هي في الواقع تهدف إلى تجديد الثروة القومية كإنشاء الطرق وتعبيدها ومد خطوط السكك الحديدية فهي نفقات وان لم تتكرر في كل سنه وبالتالي لا يمكن اعتبار هذه النفقات غير عادية بمعنى الكلمة.

***- ان النفقات العادية يلزم لتغطيتها إيرادات عادية (الضرائب والرسوم) وان النفقات غير العادية يلزم لتغطيتها اللجوء إلى إيرادات غير عادية (كالقروض الداخلية والخارجية) باعتبار ان النفع من هذه النفقات لا يقتصر على الجيل الحاضر بل يمتد إلى الأجيال المقبلة مما يبرر تحملها بعبء سدادها.

٣- تصنف النفقات العامة حسب أثارها الاقتصادية إلى ..

١- نفقات حقيقية (فعلية).

٢- نفقات تحويلية .

أولا: النفقات العامة الحقيقية.

يقصد بها النفقات التي تقوم بها الحكومة مقابل الحصول على السلع والخدمات وهذه السلع والخدمات سواء كانت استهلاكية أو إنتاجية وان أول من اعتمد هذا التصنيف في النفقات العامة الاقتصادي الانكليزي (بيجو) حيث وجد ان إثمان السلع ومستلزمات الإنتاج ورؤوس الأموال الإنتاجية وإثمان السلع والخدمات لتأدية الوظائف التقليدية للحكومة في الميادين المختلفة كل نوع من هذا الإنفاق العام يتم مقابل الحصول على خدمه أو سلعه وبالتالي يمارس تأثيراً مباشراً أو غير مباشر على مستوى الإنتاج ومستوى التوظيف وانه يخلق إضافة جديدة في الدخل القومي الحقيقي ولكن هذا النوع من النفقات العامة يمكن ان تميز فيها ما بين :

١- النفقات العامة الاستثمارية :

وهو تيار الإنفاق العام الموجه نحو بناء التكوين الرأسمالي (صافي الاستثمار) والمتعلق ببناء أو تطوير الطاقة الإنتاجية ودفع عجلة النمو الاقتصادي .

ويتمثل هذا الإنفاق بشراء الخدمات والسلع الإنتاجية التي تحقق إضافة إلى الثروة القومية وقد يوجه هذا الإنفاق نحو الاستفادة من الابتكارات العلمية والتكنولوجية الحديثة باستخدامها في تطوير الجهاز الانتاجي ويجب ان يلاحظ ان الاستثمارات الإنتاجية تصنف

ا- استثمارات مباشرة في قطاع الإنتاج : وهو الإنفاق الذي ينصرف نحو شراء السلع والخدمات والمعدات والآلات وإقامة الوحدات الإنتاجية في مختلف ميادين الإنتاج.

ب- استثمارات في رأس المال الاجتماعي:

وهي استثمارات توجه نحو إقامة البني الأساسية (رأس المال الاجتماعي) التي توفر القاعدة الأساسية في القطاع الانتاجي والأنشطة الاقتصادية الأخرى والتي تعتبر شرطاً ضرورياً للقيام بالعملية الإنتاجية ومثلها الطرق والجسور والموانئ ومحطات توليد الطاقة ومشاريع الري .

ج- استثمارات في رأس المال البشري .

وهو الإنفاق العام الموجه نحو كسب المهارات وتطوير القدرات لعنصر العمل والتي تساعد في تطوير إنتاجيته وعلى ذلك فان كلما يؤدي إلى زيادة قدرة إفراد المجتمع على العمل وتطوير إمكانياته الإنتاجية ومنحه المهارات يسمى استثماراً بشرياً في الإنفاق العام على التعليم والصحة والتأهيل والتدريب وبناء وتطوير البحث العلمي وبناء مراكز التدريب والتأهيل التي تعمل على رفع مستوى المهارات الفنية وتطوير القدرة البشرية كله يدخل ضمن هذا الاستثمار.

٢- النفقات العامة الجارية:

وهو تيار الإنفاق الموجه نحو تمويل وظائف الحكومية التقليدية والحديثة ويغطي كافة الأنشطة والخدمات التي تقدمها الوزارات والأجهزة الحكومية الإدارية والخدمية وهي التعليم والدفاع والصحة والقضاء وحماية البيئة والمواصلات والتي تظهر تفاصيلها في الموازنة العامة سنوياً.

ثانياً: النفقات العامة التحويلية :

لا يرتبط على هذا النوع من النفقات على أي مقابل تحصل عليه الحكومة جراء هذا الإنفاق ويتمثل بتحويل جزءاً من دخل بعض الفئات في المجتمع إلى فئات أخرى ذات دخل محدود أو تقديم الإعانات والمنح والمساعدات إلى بعض المشاريع الإنتاجية بهدف دعمها وتطويرها ان هذا النفقات تستهدف إعادة توزيع الدخل القومي بين إفراد المجتمع لصالح الفئات ذات الدخل الواطئ دون تأثير على حجم الدخل القومي فهذه النفقات لا تعدو ان تكون إجراءات لتمويل جزء من دخول بعض الطبقات الغنية في المجتمع إلى طبقات أخرى في داخل المجتمع ذاته لذا أطلق على هذا النوع من النفقات العامة (النفقات الموزعة) لكونها تمارس تأثيراً على توزيع الدخل القومي دون ان تزيد في حجم الدخل مقارنه بالنفقات العامة الحقيقية .

رابعاً: تصنيف النفقات العامة حسب نطاق سريانها :

تنقسم النفقات العامة في هذا الصدد إلى نفقات مركزية وأخرى محلية

ويلاحظ بعض الكتاب ان معيار التفرقة بين النفقات في هذا الصدد هو غرض تلك النفقات .فالنفقة العامة تعتبر مركزية إذا كانت موجهة لصالح مجتمع الدولة كله ومثلها نفقات الدفاع ، وتعد محلية إذا كانت موجهة لصالح مجتمع إقليم معين من أقاليم الدولة ومثلها نفقات إيصال الكهرباء والماء لمواطنين الإقليم .إلا ان هذا المعيار منتقد لان المنفعة العامة ذات طبيعة مركبة ، فيفيد الوطن منها ككل بجانب استفادة الإقليم كجزء من ذلك الكل .وكذلك ينتقد على أساس ان كثير من النفقات المحلية تمول بإعانات من الميزانية العامة للدولة ولهذا فان عبء النفقات المحلية في هذه الحالة يقع مجتمع الدولة وليس على مجتمع الإقليم . ويرى الأستاذ الدكتور محمد لبيب شقير ان خير معيار هو النظر إلى الميزانية التي ترد فيها النفقة العامة ومن ثم فإنها مركزيه ان وردت في الميزانية العامة ، ومحلية ان وردت في ميزانية الإقليم وذلك بصرف النظر عن المستفيد منها

تحليل ظاهرة النمو للنفقات العامة:

تؤكد الوقائع الموثقة بالبيانات الإحصائية ان النفقات العامة تتجه نحو الزيادة والتنوع عاماً بعد عام في مختلف دول العالم ويقترن هذا التزايد المضطرب للنفقات العامة مع دور الدولة في الميدان الاقتصادي واتساع وظائفها في هذا الميدان ، البلد عندما ينمو ويتطور وتزداد وظائف الحكومة فيه يتسع تبعاً لذلك حجم النفقات العامة ولدينا شواهد إحصائية تؤكد حقيقة هذا النمو المتزايد في حجم النفقات العامة باختلاف أنواعها لاسيما في القرن الماضي أي خلال القرن العشرين . ونلاحظ ان التزايد المضطرب للنفقات العامة يجب ان يقترن بالتزايد من النفع العام المترتب على هذا التوسع وهو ما يعني زيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة التي تؤديها النفقات العامة . ان تطور حجم النفقات العامة في معظم الدول يفسر لأسباب متعددة منها أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية ومالية

١- العامل الاقتصادي :فان أهم الأسباب الاقتصادية التي تفسر التزايد المستمر للنفقات العامة هو زيادة الدخل القومي . فان هذه الزيادة تمكن الدولة المعاصرة من التوسع في مقدار ما تقطعه من الدخل القومي لتمويل المشروعات العامة ومعالجه التقلبات و الأزمات الاقتصادية بالإضافة إلى المضي نحو تطوير القدرة الإنتاجية وان المورد المتدفقة لزيادة الدخل القومي تشجع الدولة في المضي في زيادة إنفاقها في مختلف الميادين. كما ان

تطور دور الدولة واتساع الوظائف التي تؤديها أدى إلى زيادة في حجم النفقات العامة كنسبة من الدخل القومي الحقيقي و بالإمكان ملاحظه هذه الزيادة النسبية في حصة النفقات العامة من الناتج القومي الاجتماعي في عدد من الدول الرأسمالية المتقدمة .

ويدخل ضمن هذه العامل الاقتصادي انخفاض القوة الشرائية للنقود أي انخفاض قيمة النقد مما يزيد من حجم النفقات العامة .

٢- العامل الاجتماعي :

إما بالنسبة للعامل الاجتماعي فان اتساع المراكز الحضرية (المدن) نتيجة الهجرة الواسعة من الريف إلى المدينة بحثاً عن فرص عمل أوفر لاسيما في الميدان الصناعية الإنتاجية واسعة النطاق وهو ما يترتب عليه توسعاً في الخدمات الصحية والتعليمية والسكنية والنقل والمواصلات وما إلى ذلك من الخدمات الاجتماعية التي تضطلع بها الدولة نتيجة لاتساع رقعة المدن والكثافة السكانية هذه الأنشطة تفرض توسعاً في الإنفاق العام لتغطية هذه الخدمات .

٣- العامل السياسي :

ان انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية ومنظمات حقوق الإنسان والحركات المناوئة لخنق الحريات والدعوة إلى محاربة الاستغلال بكل صورة حفز على اهتمام الدولة على الطبقات محدودة الدخل والقيام ببعض الخدمات التي ترتفع من مستواهم ألمعاشي وتحد من الفوارق الداخلية وهو ما يتطلب تزايداً في النفقات العامة لتامين الخدمات الأزمة لهذا الطبقات . ويدخل ضمن العامل السياسي أيضا الإنفاق الحكومي الحربي هو ما يطلق عليه (نفقات الدفاع القومي) والمتعلق بتطوير القدرة القتالية في المنازلات الحربية والاستعداد لخوض الحرب في إطار الصراعات الدولية ويعتبر حجم هذا الإنفاق هو الأوسع في حجم النفقات العامة وفي مقدمة الأسباب الحقيقية وراء التوسع في الإنفاق العام وهذا ما أكدته الوقائع والإحصاءات المأخوذة من الحروب التي دارت في كثير من الدول أو تكاليف معالجة أثارها وما خلقته من دمار وخراب. ويمكن ملاحظة حجم هذه النفقات المتعلقة بالإنفاق الحربي ونسبتها إلى حجم الإنفاق العام في الميزانية العامة للدولة .

٤- العامل المالي : ويعزى أيضا تزايد حجم الإنفاق العام إلى العامل المالي والمتمثل في سهولة الاقتراض أو الحصول على القروض.

((الاسبوع الثاني والعشرون))

الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

اولاً: اثر الإنفاق العام على مستوى الإنتاج

الإنتاج هو احد المتغيرات الاقتصادية الكلية ويقصد به الناتج القومي الإجمالي وهو عبارة عن مجموع تدفق السلع والخدمات النهائية التي ينتجها النشاط الاقتصادي في مجتمع ما خلال فترة معينة (سنه)متقدماً أو متخلفاً . ان اتساع حجم الإنتاج الناجم عن التوسع في الإنفاق العام يقتضي توسعاً في توظيف عناصر الإنتاج وتوسع في حجم الاستثمارات الإنتاجية (المكائن ، العدد، الآلات ، التجهيزات الإنتاجية) وهي ما يطلق عليها الأصول الرأسمالية ، وقد يوجه جزء منه نحو إقامة الاستثمارات الإنتاجية الأخرى التي تؤثر مباشرة في بناء وتطوير مستوى الإنتاج القومي . كما قد يوجه جزء منه نحو الاستثمار في مستوى المال الاجتماعي (البنية التحتية للاقتصاد القومي) وهو الذي يوفر القاعدة الأساسية للقطاع الانتاجي والذي يعتبر شرطاً ضرورياً للنهوض بالعملية الإنتاجية كما يوجه الإنفاق العام نحو الاستثمار في رأس المال البشري والمتعلق بتأهيل وتدريب وتعليم عنصر العمل ومنحه الخبرة والمهارة مما يسهم في زيادة إنتاجية هذا العنصر وبالتالي في زيادة حجم الإنتاج ومن جانب أخرى فان الإنفاق العام الموجه نحو شراء السلع الاستهلاكية أو شراء الخدمات على اختلافها التعليمية والصحة والقضائية وتطوير البيئة والخدمات الاجتماعية الأخرى والتي تشكل الإنفاق الجاري في الموازنة العامة تخلق جميعها اثأر توسعية أيضا على مستوى الإنتاج وخلاصة القول فان التوسع في الإنفاق على هذا النوع من السلع يحفز على التوسع في إنتاجه المواجهة التوسع في طلبها وهو ما يتطلب توسعاً في توظيف عناصر إنتاجها وتوفر مستلزماته . وهكذا يتضح ان الإنفاق العام يعمل على زيادة الطلب الكلي بصورة مباشرة وغير مباشرة يؤدي إلى اثأر توسعيه على مستوى الناتج القومي وعلى مستوى التوظيف في الاقتصاد القومي .

ثانياً: اثر النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل القومي

ان عملية إعادة توزيع الدخل القومي في جوهرها تعني التدخل في عملية التوزيع الوظيفي يهدف تحقيق عدالة التوزيع فالتوزيع العادل هو ان ينال كل فرد ثمرة جهوده كاملة لا يشاركه فيها احد لذا فان إعادة توزيع الدخل هي حصيلة سياسية اقتصادية تسعى لتحقيق الاستقرار والتوازن الاجتماعي ومن خلال سياسة الإنفاق العام تتدخل الحكومة في عملية التوزيع الوظيفي لتحقيق حدة التفاوت في توزيع الدخل يتضح هذا الدور من خلال النفقات العامة التحويلية التي تأخذ صورة الإعانات الموزعة على الإفراد من ذوي الدخل المحدد في المجتمع مما يؤدي إلى تحقيق مستوى معيشتهم ويرفع من قدرتهم الشرائية .

ويلاحظ ان دور الإنفاق العام في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح ذوي الدخل المحدود يعتمد هو الأخر على مصدر تمويل هذا النوع من الإنفاق . فلكي يحدد الإنفاق العام دوره في إعادة الدخل لابد من ان مصادر تمويل هذا الإنفاق معتمدة على حصيلة الضرائب المباشرة وبخاصة الضرائب التصاعدية حيث يكون الوعاء الضريبي لها دخول وثروات الطبقات الموسرة في المجتمع هو الوعاء الضريبي لها دخول وثروات الطبقة الموسرة في المجتمع إما إذا كانت مصادر تمويل هذه النفقات مرتكزة على حصيلة الضرائب غير المباشرة فان نتائج تكون تكريس التفاوت في توزيع الدخول مما يلغي اثر ودور النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل القومي.

ثالثاً: اثر النفقات العامة في مستوى الدخل القومي

تهدف سياسة الاستقرار الاقتصادي إلى الحد من التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي حيث تتعرض الاقتصاديات الرأسمالية القائمة على أساس الأسواق الحرة على التقلبات الدورية في الدخل القومي ومستوى التوظيف ومختلف التغيرات الاقتصادية الأخرى مثل (مستوى الاستثمار ، مستوى الاستهلاك ، مستوى الأسعار) ومن الأدوات المستخدمة في تحقيق سياسة الاستقرار أدوات المالية العامة (الإنفاق ، الضرائب) يكون الاقتصاد القومي مستقراً إذا لم يتعرض إلى التقلبات الدورية والأزمات الاقتصادية ويكون

مستقراً إذا خلى من معدلات البطالة ومعدلات التضخم وكما اشرنا إلى ان الاقتصاديون الكلاسيكي اعتقدوا بان الاقتصاد القومي يحقق الاستقرار تلقائياً من دون تدخل أي جهة إذا ما تعرض إلى أي أزمة أو اختلال في التوازن ولكن بعد ظهور الأزمة العالمية والكساد العالمي عام ١٩٢٩م لم تظهر مصداقية هذا الرأي وأصبح من الضروري تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف عدة في مقدمتها تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي يتضمن :

تحقيق الاستقرار في مستوى العمالة (مكافحة البطالة)

تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار (مكافحة التضخم)

تحقيق التنمية الاقتصادية

تحقيق توازن ميزان المدفوعات

وهناك عدة رسائل يمكن ان تستخدمها الحكومة للحفاظ على المستوى الاقتصادي أو لإعادة النشاط إلى وضع مستقر إذا تعرض إلى أي أزمة فالأصل ان يكون الاقتصاد مستقراً أي يحقق التوازن بحيث يكون الطلب الكلي الفعلي مساوي العرض الكلي

((الاسبوع الثالث والعشرون))

الايرادات العامة

مع اتساع وتزايد حجم الانفاق العام المواكب للاتساع في النشاط المالي الحكومي وتعدد الوظائف التي تؤديها الدولة بمختلف الميادين لقد تطورات وتنوعت مصادر الايرادات العامة وأصبحت اداة من ادوات التوجيه الاقتصادي لتأدية اغراض ومهام اجتماعية واقتصادية موجهة لإشباع حاجات اساسية يطمح اليها المجتمع مثل بناء التنمية الاقتصادية وتطوير الطاقة الانتاجية والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي في البداية .

لابد من التعرف ان الدخل القومي لأي بلد يعتبر المصدر الاساسي لجميع الايرادات التي تحصل عليها الدولة وتوظفها في تمويل انشطتها الخاصة سواء كانت حصيلة النشاط الاقتصادي او ايرادات السيادة ومن البداية وان التمييز بين الايرادات العامة العادية والإيرادات العامة غير العادية التي تلجأ اليها الدولة في ظروف غير عادية الى جانب ذلك فالإيرادات العامة العادية تتصف بالانتظام والاستقرار وهي : ايرادات الدولة عن نشاطها الاقتصادي والإدارية وإيرادات السيادة والتي تغذي وتمول النفقات العادية وهناك ايرادات عامة غي اعتيادية تلجأ الحكومة اليها في ظروف استثنائية (ظروف الازمات والحروب والكوارث) وتغذي النفقات العامة غير العادية التي تتطلب توسعاً في الانفاق العام يفوق حجم الايرادات العامة العادية .ويقسم كتاب المالية العامة الى عدة مجموعات وفقاً لطبيعتها وهذه التقسيمات هي .

١- الايرادات الاصلية والإيرادات المشتقة .

٢- الايرادات الجبرية والإيرادات غير الجبرية.

٣- الايرادات اقتصاد العام والإيرادات الشبيهة بإيرادات الاقتصاد الخاص .

٤- الايرادات العادية والإيرادات غير العادية .

الربح هدفاً مباشراً من خلال استغلالها كما يطلق على الاموال الثانية مصطلح الدومين الخاص وهي تلك المعدة للاستغلال الاقتصادي وتأتي اهمية هذا المورد نظراً لما يتمتع به الدومين من صفة الاستمرار ومن ثم فهو مورد مستمر ويتجدد سنوياً . وبما ان الدومين الخاص هو المعد للاستغلال الاقتصادي فهو وحده يدر ايراد ومن ثم وحده الذي يعنيه علماء المالية بدخل الدولة من املاكها كمصدر مهم من مصادر الايرادات .

ويمكن تقسيم الدومين الخاص تبعاً لنوع الاموال التي يتكون منها الى ثلاثة انواع هي الدومين العقاري ، الدومين التجاري ، الدومين الصناعي ، الدومين المالي .

فبالنسبة للأول يتكون من الاراضي الزراعية والغابات (الدومين الزراعي) والمناجم والمحاجر (الدومين الاستخراجي) والابنية السكنية التي تنشئها الدولة مساهمة في حل ازمة السكن ومن ثم تعد الايجارات المتحققة عن ايجار هذه المساكن للمواطنين من اموال ذلك الدومين .

اما بالنسبة للنوع الثاني والثالث فيظم المشروعات العامة للدولة ذات الطابع التجاري والصناعي .

اما فيما يخص النوع الرابع وهو الدومين المالي فيتضمن محفظة الدولة من الاوراق المالية كالأسهم والسندات المملوكة لها والتي تحصل منها على ارباح تدخل ضمن ايرادات الدولة من املاكها .، ويعد هذا الدومين من احدث انواع الدومين الخاص ظهوراً وقد ازدادت اهميته في الوقت الحاضر .

ويمكن القول ان نشأة هذا الدومين هو السبب الحيوي الى نشاط ما يعرف بشركات الاقتصاد المختلط الى تلك الشركات التي تجمع بين الملكية العامة والملكية الخاصة.

((الاسبوع الرابع والعشرون))

الضريبة

تعريف الضريبة : فريضة مالية نقدية تفرضها الدولة وتجبيها من الإفراد بصورة نهائية مساهمة في تحمل الأعباء أو التكاليف العامة أو لتحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية تبعاً لمقدرتهم المالية بغض النظر عن المنافع التي تعود عليهم منها .

إذن يمكن ان نستنتج الخصائص التي تتصف بها الضريبة .

١- الطابع النقدي للضريبة .

فهي فريضة نقدية تدفع بصورة نقود انسجاماً مع طبيعة التعامل الاقتصادي الذي يتسم به العالم النقدي حيث النقود هي الوسيلة في التبادل والتعامل في مختلف الصفقات والأغراض ولان النفقات العامة تتم بصورة نقدية فلابد ان يتم تمويلها بنفس الوسيلة ولكن الضريبة في العصور القديمة كانت تجبى بشكل عيني ولاسيما الضريبة المفروضة على المحاصيل الزراعية ولازالت هذه الصورة قائمة في بعض المنتجات البدائية عن الدفع من خلال وضع اليد على الأموال المنقولة وغير المنقولة للمكلف. ومن الجدير بالذكر ،هناك استقطاعات جبرية تقترب من الضريبة لأنه يجمع بينها عنصر الإجبار ويتحقق هذا الفرض في حالة أشباه الضرائب .

أشباه الضرائب يمكن تعريف هذا النوع من الموارد العامة بأنه استقطاعات تتم لصالح شخص معنوي عام أو خاص ، غير الدولة ومرافقها الإدارية وذلك بقصد تحقيق هدف اقتصادي واجتماعي وأوضح مثال لأشباه الضرائب الإقساط التي تقتطع من رواتب الموظفين ، فنحن هنا بصدد اقتطاع جبري لصالح شخص معنوي (هيئة التأمينات الاجتماعية ، التقاعد ، الضمان) بقصد تحقيق هدف اجتماعي (لضمان الاجتماعي).ويتضح مما تقدم ان هناك فروقاً أساسية بين الضريبة وشبه الضريبة ، فالأخير يقتصر على تمويل نشاط اجتماعي واقتصادي، كذلك تخصص إيرادات شبه الضريبة وتجدر الإشارة إلى ان النظام المالي الإسلامي فرضت

الضريبة العينية على الأرض الزراعية فالأراضي العشرية كانت تدفع عشر المحصول وأراضي الخراج تلتزم بدفع الخراج (وهو ما يزيد قليلاً عن العشر)كما ان وعاء وهو الزكاة يشمل بالإضافة إلى النقود (الذهب، الفضة)الإنعام (الإبل ، البقر) والحبوب والثمار .

٢- الضريبة فريضة :

وهذا يحتوى عنصر الإجبار في أداء الضريبة فليس الفرد حراً في أداءها وليس له الخيار في تحديد الوعاء التي تفرض عليه الضريبة ولا تحديد مقدارها ان السلطة التشريعية وهي المخولة في تحديد القرارات تلزم الإفراد المكلفين في أداء الضريبة سواء كانوا من الموظفين أو الأجانب المقيمين في البلد وتستخدم الهيئات الضريبية طرق مختلفة في تحصيل الضريبة أي جبايتها باعتبارها دين واجب التحصيل وللدولة الحق في استيفاء دين الضريبة في حالات الامتناع لشخص معنوي معين (مؤسسه صناعية أو تجارية أو جمعيه) في حين ان الإيرادات الضريبية تحصل لصالح الدولة وجميع مرافقها وأجزائها. مما تقدم بالرغم من اختلاف طبيعة الضريبة وشبه الضريبة إلا انه يجمع بينهما عنصر الإكراه .

٣- الضريبة إيراد نهائي للخزانة .

المكلف يدفع الضريبة ملزم بدفعها كإيراد نهائي لخزينة الدولة باعتباره دين واجب السداد.

٤- تدفع الضريبة دون مقابل :

المكلف يدفع الضريبة ولا يحصل على نفع خاص مقابل دفعه الضريبة كما هو الحال بالنسبة لدافع الرسم وليس بإمكان المكلف دفع الضريبة وإجراء مقارنة ما يدفعه من النقود كضريبة وبين مقدار ما يحصل عليه من منافع الخدمات العامة التي تقدمها الدولة لإشباع الحاجات العامة .

٥- تستخدم حصيلة الضريبة في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية .

فالضريبة في المالية الحديثة لا تستهدف توفير الموارد المالية للدولة فقط كما هو الحال بالنسبة للمفهوم التقليدي أي أنها تستخدم في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية عديدة منها:

*توجيه (ترشيد) الإنفاق الاستهلاكي .

تعبئة الفائض الاقتصادي نحو البناء التراكمي الاستثماري (استثمار صافي).

تحقيق الأهداف الاقتصادية من خلال مواجهة التقلبات الاقتصادية .

تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال الحد في التفاوت في توزيع الدخل.

((الاسبوع الخامس والعشرون))

اغراض الضريبة

يتطلب الأمر لمعرفة طبيعة الضريبة البحث في موضوع أساسها القانوني أو التكليف القانوني لها . ويتنازع التكيف القانوني للضريبة نظريتان هما نظرية العقد المالي التي ساد الاعتقاد بصحتها لدى كتاب المالية العامة والقانون في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر ونظرية التضامن الاجتماعي وهي النظرية السائدة في الوقت الحاضر وحيث ان النتائج المترتبة على الأخذ بأي من النظريتين ستكون مختلفة يتطلب الأمر التعرض لها بشيء الاختصار لتحديد حق الدولة في فرض الضريبة .

أولا نظرية العقد الاجتماعي (نظرية العقد المالي).

نجد نظرية العقد المالي أساسها الفلسفي في نظرية العقد الاجتماعي التي صاغها الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو والتي تقوم على ان الإفراد تركو العزلة للاستفادة من مزايا الحياة الاجتماعية وعقدوا

فيما بينهم عقداً ضمنياً تنازلوا بمقتضاه عن جزء من حريتهم مقابل حماية الدولة لما تبقى من أموالهم ، وقد رتب أنصار هذه النظرية بعض النتائج على اعتبار الضريبة هي ثمن الأمن ، منها ان لا تزيد الضريبة عما يستلزم الأمن من نفقة ، فالضريبة يجب ان تحدد بنفقة إنتاج الخدمة . لذلك يجب ان يقتصر تمويل النفقات العادية بالمصادر العادية للإيرادات وان لا تغطي النفقات غير العادية بالإيرادات العادية . كما دعو إلى ضرورة تناسب الضريبة بمقدار دخله أو ثروته لذلك نادوا بعدالة الضريبة النسبية واعتبروا الضرائب التصاعدية غير عادلة ومعطلة لنمو الثروة. وقد اختلف أنصار نظرية العقد المالي في تكيف هذا العقد فذهب فريق منهم إلى انه عقد إيجار إعمال، ونادى آخرون بأنه عقد تامين وقال فريق ثالث بأنه عقد شركة إنتاج .

أ – الضريبة عقد إيجار إعمال :

أي ان الضريبة التي يدفعها الإفراد وهي ثمن نظير الخدمات التي تقدمها الدولة ، فهي على هذا الأساس ثمن المنافع التي تقدمها الدولة للإفراد ويترتب على ذلك نتائج .

- ان تتناسب الضريبة مع مقدار ما يعود على الفرد من نفع خاص

ان تتوسع الدولة بفرض الرسوم وان تضيق من فرض الضرائب ومنى ذلك ان تقوم الدولة باقتضاء الرسوم اللازمة لتغطية النفقات من الذين يفيدون مباشرة من المرافق العامة التي تخصص لها هذه النفقات ومثال ذلك فان نفقات التعليم يجب ان تغطي من خلال الرسوم الدراسية إما الضرائب فيجب ان تقتصر قرضها على تمويل النفقات التي تؤدي إلى خلق منافع غير قابله للانقسام ومثالها نفقات الدفاع والشرطة والقضاء .

ان هذه النظرية تنصرف إلى التناسب بين الضريبة والمنفعة التي يحصل عليها الممول وهي فكره تبتعد عن الواقع ويؤكد ذلك ان الطبقات الفقيرة عادة ما تفيد من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة أكثر مما تدفعه من الضرائب هذا بالإضافة إلى انه من العسير تحديد المنفعة التي يحصل عليها الفرد كل على حده ، أي صعوبة قياس نصيب كل فرد من المنافع لبعض الخدمات التي تقدمها الدولة وهي تلك الخدمات غير قابله للتجزئة كالدفاع والشرطة والقضاء

ب- الضريبة عقد تامين : يذهب بعض الكتاب إلى تكليف العقد المالي بأنه تأمين العقد بين الدولة والإفراد وما الضريبة التي يدفعها ولاء الإفراد إلا قسط تامين مقابل حصول الفرد على الأمن والطمأنينة على أمواله ويترتب على هذه النظرية وجوب فرض الضريبة على دخل ورأس المال وان تتناسب مع الأموال التي يملكها الممول وهي أموال المؤمن عليها وتنتقد هذه النظرية بما يأتي:

أنها تقتصر على وضيفة الدولة على حماية أموال الفرد وأمنه

يقتضي عقد التأمين ان يلتزم المؤمن بتعويض الضرر الذي يلحق بالمؤمن له وهو ما لا يمكن في حالة الضريبة حيث لا تلتزم الدولة بتعويض الفرد المتضرر ولكنها تلتزم بحماية ومعاقبة المتسبب بالضرر.

ج- الضريبة عقد شركة إنتاج :

يرى البعض بان العقد المالي شركة إنتاج فالدولة شركة إنتاج كبرى تتكون من شركاء هم المواطنين لكل منهم عمل معين ويتحمل في سبيل هذه الإعمال نفقات خاصة . إلا انه توجد إلى جانب هذه النفقات الخاصة نفقات عامة يقوم بها مجلس إدارة الشركة أي الحكومة تعود منفعتها على جميع الإفراد ومن ثم يتعين على ولاء الإفراد أو الشركاء المساهمة في هذه النفقات وتتمثل مساهمتهم هذه بما يدفعونه من ضرائب . وتنتقد هذه النظرية بما يلي :

- ان مقتضى فكرة عقد شركة الإنتاج ان ينتفع الأغنياء بالخدمات لكونهم القادرين على دفع الضرائب أكثر من الفقراء وهو ما يبتعد

عن الواقع إذ المشاهد في الحياة الواقعية انتفاع الإفراد الفقراء بالخدمات العامة أكثر من الطبقات الغنية .

- ان الجماعة ليست مجرد شركة إنتاج تمثل مجموعة عن المصالح المادية المشتركة وإنما مصالح أدبية وان الدولة لا تسعى لتحقيق مصالح مادية وإنما مصالح غير مادية .

* وعلى أية حال فان النظريات الثلاث وهي متفرعة من نظرية العقد المالي والتي تجد أساسها الفلسفي في نظرية العقد الاجتماعي غير صحيحة نظراً لابتعاد النظرية إلام وهي نظرية العقد الاجتماعي عن الواقع وتتعارض معه للأسباب التالية :

لم يثبت تاريخياً ان الإفراد قد بدأ حياتهم في عزله وإنهم قد تركوا هذه ألعزله وعقدوا فيما بينهم اتفاقاً ضمنياً فالدولة ليست تنظيماً اتفاقيات بل هي ضرورة تاريخية ومع رفض الأساس التعاقدي للدولة ممثلاً بالعقد الاجتماعي يتعين رفض الأساس التعاقدي للضريبة

ان نظرية العقد الاجتماعي مستمده أساسا من الفكر الفردي الذي يقدس حق الملكية ويرى في الضريبة مجرد اقتطاع مالي من الملكية لا يجب ان تتوسع فيه الدولة وحيث ان الإحداث الاقتصادية والمالية قد اثبت عدم صحة الأسس التي قامت عليها المالية التقليدية لذا فان الأفكار التي تبنتها بكونها أساسا للضريبة لم تنجح هي الأخرى في ان تكون حجه مقبولة يمكن الاعتماد عليها في تفسير الأساس القانوني للضريبة ولذا كان الفشل حليف نظرية العقد المالي

ثانياً : نظرية التضامن الاجتماعي :

يتجه الفكر المالي الحديث إلى ان الأساس القانوني للضريبة يكون في نظرية التضامن الاجتماعي وتقوم هذه النظرية على أساس ان الدولة ضرورة اجتماعية وليست وليدة عقد اجتماعي ومن ثم تقتضي بوجوب تضامن الإفراد جميعاً كل حسب مقدرته في مواجهة أعباء التكاليف العامة حتى تتمكن الدولة من القيام بحماية المجتمع كله ومن ثم توفير قدر من الخدمات العامة يتمتع بها كافة المواطنين بلا استثناء وبصرف النظر عن مدى مساهمتهم الفردية في تحمل التكاليف العامة حيث ان من غير الممكن عقلاً ترك مقدار المساهمة الفردية للإفراد. إذ تقوم الدولة بمالها من سلطة وسيادة قانونية على إفرادها بتحديد مقدار مساهمتهم المالية بحسب مقدرتهم وهو ما يعرف اصطلاحاً في الأدب المالي بالمقدرة التكلفية وقد ترتب على الأخذ بهذه النظرية عدة نتائج تحتل بغض القواعد الأساسية في الضريبة هي .

يعد فرض الضريبة عملاً من إعمال السيادة بمعنى ان الدولة تقوم بفرض الضرائب بمالها من سيادة على إفراد مجتمعها ومن ثم للدولة سلطة تحديد الضرائب وتحديد تنظيمها الفني وعليه فلا تدخل وهي بصدد فرض الضريبة في تعاقد مع الممولين .

استناداً لفكرة التضامن الاجتماعي تفرض الضريبة على كافة المواطنين دون استثناء أي لا يجوز إعفاء طبقة معينة بصفتها هذه وان كان كل ذلك لا يتعارض مع إعفاء غير القادرين على دفعها ويعني ذلك استثناءاً إلى قاعدة عمومية الضريبة .

- تبعاً لنظرية التضامن الاجتماعي يتحدد مقدار الضريبة التي يلتزم بها المواطن على أساس المقدرة المالية له وليس على أساس ما سيعود عليه من منافع نتيجة دفعها ويشكل هذا المبدأ ما يعرف بالمقدرة التكلفية الفردية .

تعطينا نظرية التضامن الاجتماعي تفسيراً واضحاً لالتزام الجيل الحاضر بدفع ضريبة لخدمة القروض التي عقدتها أجيال سابقة واستنفذت كل منافعها.

((الاسبوع السادس والعشرون))

وعاء الضريبة

التنظيم الفني للضريبة وعاء الضريبة :- ويقصد به اختيار المادة الخاضعة للضريبة

طرق تقدير وعاء الضريبة

يتم تقدير وعاء الضريبة إما عن طريق السلطة الضريبية وإما عن طريق المكلف ذاته (الإقرار)

أ – التقدير بواسطة السلطة الضريبية :-

تلجأ الإدارة وهي بصدد تقدير وعاء الضريبة إما مباشرة أو غير مباشرة ..

التقدير الإداري المباشر :-

في هذه الحالة تقوم الإدارة بتقدير المادة المفروضة عليها الضريبة متبعة في ذلك كافة الطرق واياً كانت هذه الطرق التي تمكنها من الوصول إلى الرقم الصحيح لوعاء الضريبة فلها ان تلجأ إلى المعاينة والتحري وجمع المعلومات عن المادة الخاضعة للضريبة ومن ثم تتمتع الإدارة عاده وهي تقوم بهذا التقدير بحرية واسعة لا يقيدها إلا إمكان الطعن في تقديرها بطريق أو بأخر. وتلجأ الإدارة إلى التقدير المباشر في حالتين:-

– حالة الدخول والثروات التي يسهل نسبياً تقدير القيمة الخاضعة للضريبة دون الحاجة للالتجاء إلى المكلف ذاته كما في حالة الضرائب العقارية وضريبة الأرض الزراعية فهذه ألاوعيه ظاهره ولا يمكن إخفاؤها

حالة امتناع الممول عن تقديم الإقرار الذي يلزمه قانون الضريبة بتقديمه أو امتناعه عن تقديم حساباته ومستنداته وذلك كعقاب له على سوء نيته ففي هذه الحالة يكون من حق الإدارة ان تتولى بنفسها مهمة تقدير وعاء الضريبة.

وتمتاز هذه الطريقة في تقدير الوعاء الضريبي بالسهولة والوضوح كما يمكن بواسطتها تقدير كل أنواع الدخول كما يمكن بواسطتها الوصول إلى حقيقية وعاء الضريبة ولكن يؤخذ عليها ان رجال السلطة المالية يميلون بحكم تبعيتهم إلى الدولة على حساب الإفراد ، وحتى لو توافر لديهم حسن النية يخشى ان يغالوا في تقدير

الوعاء . كما ان هذه الطريقة تؤدي إلى التدخل في شؤون المكلف ومضايقته لهذه الأسباب فان هذه ألطريقه في التقدير قليله الشيوع في التشريعات الحديثة ولا يؤخذ لها إلا في حالات معينه منها امتناع المكلف عن تقديم الإقرار ومع ذلك وضماناً للعدالة يعطي الحق للمكلف في الطعن بتقديرات الإدارة إمام الجهات القضائية.

التقدير الإداري غير المباشر...

ويكون ذلك عندما تقوم الإدارة بتقدير وعاء الضريبة مستعينة بعنصر خارجي ويتم التمييز في هذا الخصوص بين المظاهر الخارجية أو العلاقات وطريقة التقدير الجزافي .

طريقة المظاهر الخارجية :-

تقوم هذه الطريقة في تقديم القيمة الخاضعة للضريبة على مظاهر خاصة يعينها القانون فبدلاً من التقصي والبحث لمعرفة حقيقة وعاء الضريبة وبالذات الدخل تقوم الإدارة باستنساخ مقداره من المظاهر الخارجية التي تدل عليه ومن أمثلة ذلك اتخاذ عدد الخدم وعدد السيارات أو الخيول التي يمتلكها الممول دليلاً على دخله أو عدد النوافذ والغرف في السكن دليلاً على يسار المكلف بالضريبة . ومن ثم فهذه الضريبة لا تفرض على المادة الخاضعة للضريبة أي على وعاء الضريبة الحقيقي وإنما على المظاهر الخارجية المحسوسة. وتمتاز هذه الطريقة بالسهولة والاقتصاد حيث لا يقتضي الأمر التعرف على المظاهر الخارجية جهداً من رجال الإدارة الضريبية . كما تتميز بأنها تؤدي إلى المحافظة على إسرار المكلف بالضريبة وبعدم التدخل في شؤونه ولكن يعاب عليها ان المظاهر الخارجية ليست دليلاً أكيدا على حقيقية دخل المكلف بالضريبة . كما ان الممول يستطيع التهرب من الضريبة دون ان يقع تحت طائلة القانون إذا قلل من المظاهر الخارجية التي تدل على يساره كأن يسكن في مسكن منخفض الإيجار في حالة تقدير ربح المهنة على أساس قيمه الإيجار للمسكن مثلاً. يعاب عليها أنها لا تسمح بتوزيع العبء المالي توزيعاً تناسبياً وفقاً للمقدرة ألتكليفيه إذ تزيد من عينة الضريبة وتهما مراعاة الشخصية لعدم وصولها إلى الدخول التي لا تدل عليها المظاهر الخارجية . كما ان هذه الطريقة لا تصلح في جميع الأحوال فهناك بعض الدخول ليست لها مظاهر خارجية كالمرتبات والأجور وفوائد الديون والودائع ومن ثم فهي لا تصلح لكل الضرائب . كما يؤدي هذا الأسلوب إلى جهود حصيلة الضريبة ذلك لان المظاهر الخارجية التي تتخذ أساسا لتقدير الدخل تبقى ثابتة لمدة طويلة فازدياد ثروات الإفراد ودخولهم لا يؤدي بهم إلى تغير ما يحيط بهم من مظاهر خارجية لهذه العيوب نجد ان التشريعات الضريبية تبتعد عن الأخذ

بها ومع ذلك فهناك من هذه التشريعات ما زالت تأخذ بها ليس كأساس لفرض الضريبة أي لتقدير الوعاء وإنما كوسيلة لمراقبة صحة إقرار المكلفين حيث ان الإدارة الضريبية تتحقق من تلك الإقرارات بكافة الوسائل المتاحة لديها ومنها وسيلة المظاهر الخارجية .

طريقة التقدير الجزافي :- وفي هذه الطريقة فان قيمة المادة الخاضعة للضريبة تقدر تقديراً جزافياً وعلى أساس بعض الفرائض التي يحددها والتي تعد دالة على الدخل وهنا نكون إمام ما يسمى بالجزاف القانوني إلا انه قد يحددها المشروع الضريبي الضرائب التي تلتزم السلطة الضريبية باتخاذها كأساس لتقدير الضريبة فيتم التقدير على أساس مناقشة الممول ثم الاتفاق معه على رقم معين يمثل دخله وتسمى هذه الطريقة بالجزاف ألاتفاقي .

وتختلف طريقة الجزاف عن التقدير على أساس المظاهر الخارجية ففي حين نفرض الضريبة في الحالة الثانية على أساس المظاهر الخارجي نفسه كالقيمة الإيجار للمسكن وعدد النوافذ والأبواب ، ،الآلات الموجودة . إما في حالة التقدير الجزاف فتفرض الضريبة مباشرة على المال الذي يتخذه المشروع وعاء للضريبة ولكن بدلاً من ان يتطلب المشروع تقدير قيمة المال الخاضع للضريبة تقديراً دقيقاً يتفق مع حقيقية الوضع يكتفي بتقديره بشكل تقريبي .

وإذا كانت هذه الطريقة لا تتسم بالسهولة والوضوح ومن ثم لا تحتاج إلى أكثر من الجهد أو الرقابة ولا تتدخل في أمور المكلف الخاصة إلا انه يعاب عليها أنها لا تحدد المادة الخاضع للضريبة تحديداً دقيقاً ولهذا فان دلالاتها تكون نسبية وبعيده عن الحق والعدالة ولذا يعطي القانون الحق للمكلف بالاعتراض على هذا التقدير وان يقدم ما يثبت القيمة الحقيقية لدخله أو ثرواته

التقدير عن طريق المكلف ذاته (الإقرار) :-

من أهم الانتقادات التي وجهت إلى طريقة التقدير الإداري غي المباشر هو عجزها عن الوصول إلى حقيقة دخل المكلف بالضريبة ومن ثم ابتعادها عن العدالة الضريبية ولذا فقد ألزم القانون المكلف الضريبة بتقديم إقرار عن دخله أو رأس ماله لاتخاذه أساسا لتقدير الضريبة على أساس ان خير ما يعرف دخل المكلف بالضريبة عند رقمه الصحيح هو المكلف ذاته . وقد منح المشروع الحق للإدارة الضريبية بفحص الإقرار للتأكد من صحته ومطابقته للواقع خشية ان يقدم المكلف إقرارا يبتعد عن التعبير عن حقيقة وضعه المالي نظراً لمصلحته الظاهرة

في تقليل قيمة المادة الخاضعة للضريبة وأسلوب الإقرار هو الطريقة العادية والشائعة في تقدير الضريبة في معظم الدول بالنسبة لغالبية الضرائب وهي مستعمله في العراق بالنسبة لضريبة الدخل والضرائب الكمر كية .

وتتميز طريقة الإقرار أنها تؤدي إلى تقدير المادة الخاضعة للضريبة تقديراً صحيحاً يسمح بان يأخذ في الاعتبار كافة العناصر التي تحقق شخصية الضريبة عن طريق التعرف على كافة دخول المكلف والأعباء المكلف بها ويعاب على هذه الطريقة احتمال ان يؤدي الإقرار إلى الغش الجسيم الذي لا تتمكن الإدارة من اكتشاف أو ان يبنى على خطأ مقصود أو غير مقصود . كما انه يمثل تدخلاً في شؤون المكلف المالية في إجراء التعديلات على الإقرار المقدم من المكلف إلى حد التعسف . ولذا فان نجاح هذا الأسلوب يتطلب تعاوناً بين الإدارة الضريبية والمجتمع الضريبي وارتفاع في مستوى الوعي الضريبي وحسن تنظيم الإدارة الضريبية هيكلاً وإفرادا حيث يتطلب الأمر ان يتسم سلوك الإفراد بالنزاهة والإخلاص والخبرة لغرض إعطاء الضمانات القانونية للإفراد توضيحاً لتحقيق العدالة . تنص التشريعات الضريبية على انه من حق المكلف بالضريبة في حالة حصول خلاف بينه وبين الإدارة الضريبية ان يرفع الأمر للقضاء للبت فيه .

الإقرار بواسطة الآخرين :-

قد يلزم المشروع أشخاصا آخرين غير المكلفين بالضريبة لتقديم إقرار يستخدم لتحديد مقدار الضريبة المفروضة على المكلف ومن أمثلة ذلك إلزام صاحب العمل بتقديم إقرارات دوريه عن المرتبات والأجور التي يتقاضاها العاملون لديه لغرض تقدير الضريبة على الأجور والمرتبات وغالباً ما يتم استقطاع هذه الضريبة عند المنبع .

وتتميز هذه الطريقة باقترابها من الحقيقة إلى حد بعيد حيث لا يتوقع الغير بان يقدموا إقرارات مخالفه أو مغشوشة .

((الاسبوع السابع والعشرون))

سعر الضريبة

اولاً: تحديد مقدار الضريبة

يتحدد مقدار الضريبة من خلال تحديد سعر معين على المادة الخاضعة لها ويقصد بسعر الضريبة النسبية بين مقدار الضريبة والمادة المكونة لوعائها أي مقدارها منسوباً إلى قيمة الوعاء فإذا افترضنا وجود ضريبة معينه على متر قماش مستورد له وكان سعر المتر (١٠٠) دينار فسيكون سعر الضريبة ٥% من قيمتها وهناك طريقتان لتحديد مقدار الضريبة فقد يترك المشروع سعر الضريبة دون تحديد مكتفياً بتحديد المبلغ الإجمالي الواجب تحصيله كضريبة مقدماً ثم توزيع هذا المقدار بين المكلفين وفقاً لأساس معين (الضريبة التوزيعية) إلا ان عادة المشروع يحدد سعر الضريبة سلفاً وحينئذ يكون حصيلة الضريبة دالة لسعرها ومقدار المادة الخاضعة للضريبة ومدى نجاح السلطة المالية في تحصيلها (الضريبة القياسية أو التحديدية)

١- طريقة التحديد المسبق لحصيلة الضريبة (الضريبة التوزيعية).

يكتفي المشروع في الضريبة التوزيعية بتحديد المبلغ الإجمالي الواجب تحصيله كضريبة معينه من الإفراد الخاضعين لها كأن يحدد (١٠) ملايين دينار على دخل العقارات المبنية والأراضي الزراعية في الدولة بعد ذلك تقوم السلطة التنفيذية بتقسيم عبء هذه الضريبة على الأقسام الإدارية نزولاً على التنظيم الهرمي للإدارة حتى تصل إلى ادني مستوى من التنظيم وليكن القرية مثلاً في داخل القرية تقوم الإدارة بتقسيم ما يتعين على إفراد القرية دفعه إما بالتساوي أو على شكل تناسبي وفقاً للمقدرة التكلفية لكل فرد ومن هذا يتبين انه لا يمكن معرفة سعر التوزيعية مسبقاً وإنما ينتظر حتى توزيع المبلغ الكلي للضريبة وسعرها على جميع المكلفين الخاضعين لها ويطبق هذا النوع عادة في البلدان ذات الأنظمة الإدارية والمالية الضعيفة حيث لا يمكن تحصيل الضريبة من المكلفين عند فرضها عليهم بشكل مباشر فتلجأ إلى توزيع المبلغ المراد تحصيله بين الوحدات

الإدارية التي يتولى كل منها مسؤولية تحصيل المبلغ الموزع على المنطقة التابعة لها وما يعيب هذه الضريبة انفصالها عن حالة النشاط الاقتصادي حيث تحصيل الضريبة بصرف النظر عن النشاط الاقتصادية وبالتالي مهما كانت قيمة المادة الخاضعة للضريبة وهذا يعني عدم مرونة الحصيلة كما لا يمكن في بعض الأحيان مراعاة المقدرة التكلفية للمكلفين وبالتالي انعدام العدالة التوزيعية وهذا هو السبب الحقيقية وراء ترك هذه الطريقة واعتماد طريقة تحديد الضريبة .

٢- طريقة تحديد سعر الضريبة (الضريبة القياسية أو التحديدية) .

ويمكن ان يقسم هذا النوع إلى الضريبة التناسبية والضريبة التصاعدية ويقوم المشروع وفقاً لهذه الطريقة بتحديد سعر الضريبة أي النسبة المئوية من المادة الخاضعة للضريبة التي يدفعها المكلف وعندئذ تتغير حصيلة الضريبة مع تغير قيمة المادة الخاضعة للضريبة حسب الظروف التي يمر فيها الاقتصاد القومي من خلال التوسع أو الانكماش كما أنها توسع من مساحة العدالة الضريبية التي قد تحققها الطريقة السابقة ولكن درجة العدالة الضريبية وفقاً لهذه الطريقة تختلف في حالة الضريبة النسبية منها في التصاعدية .

*الطريقة النسبية التناسبية :-

تكون الضريبة نسبة إذا كان سعرها ثابت لا يتغير بتغير قيمة المادة الخاضعة لها مثلاً عندما تفرض ضريبة على الإرباح التجارية والصناعية بسعر ١٠% ففي هذه الحالة تصل نسبة المبلغ المقتطع كضريبة من الإرباح المتحققة ثابتة مهما تغير مقدار هذه الإرباح ويعاب على هذا الأسلوب انه غير عادل وحصيلة قليله حيث ان العبء النسبي للضريبة يكون اكبر بالنسبة للمكلف ذو الدخل الأقل واقل بالنسبة للمكلف ذو الدخل الأكبر كما ان حصيلتها قليلة قد اشتدت الانتقادات على هذه الضريبة مطالبة بالأخذ بالضريبة التصاعدية التي أصبحت عامة خاصة في الدول الرأسمالية وبالتحديد في الأنظمة الضريبية المتقدمة .

الضريبة التصاعدية :-

وتكون الضريبة تصاعدية إذا كان سعرها يزيد بارتفاع المادة الخاضعة لها فإذا افرضنا ضريبة عامة على الإيراد بسعر ١٠% على الإلف الأول من دخل المكلف و ١٥% عن الإلف الثاني وهكذا تكون في مثل هذه الحالة الضريبة تصاعدية وغالباً ما يتم التصاعد في الضريبة تحت تأثير عامل واحد هو مقدار المادة الخاضعة للضريبة بحيث يزداد السعر بزيادة قيمتها .

((الاسبوع الثامن والعشرون))

العدالة الضريبة والقواعد الأساسية للضريبة

للضريبة قواعد أساسية عامة يجب إتباعها أو اعتمادها عند فرض الضريبة وهي قاعدة العدالة واليقين والملائمة والاقتصاد ، ويعد ادم اسميث أول من حدد هذه القواعد

١- قاعدة العدالة :- يقصد ادم سميث بقاعدة العدالة هي ان يسهم أعضاء الجماعة في نفقات الدولة بحسب مقدرتهم النسبية ، ويعني ذلك ان سميث يميل إلى الأخذ بالضريبة النسبية أي بضرورة تناسب الضريبة مع الدخل ، وقد ساد هذا المنطق معظم كتاب القرنين ١٨ – ١٩ وهو تطبيق نظرية العقد المالي التي سادت في تلك الفترة . ولم يخرج عن هذا الإجماع سوى (ساي) الذي يرى عكس سميث ان الضريبة التصاعدية هي أكثر الضرائب اقترابا من العدالة وان الضريبة التصاعدية تحقق العدالة لأنها تسمح بان يساهم الممولون في الأعباء العامة كل حسب مقدرته المالية ، ولا يقتصر الفكر الحديث على الأخذ بالضريبة التصاعدية فقط لتحقيق العدالة وإنما يقتضي الأمر ان تكون الضريبة عامة تفرض على جميع الأشخاص وعلى جميع الأموال مع بعض الاستثناءات

٢- قاعدة اليقين :- يرى سميث بان الضريبة الجيدة هي تلك المحددة بوضوح أي ان تكون الضريبة معينه وصريحة وغير مفروضة بصورة كيفية فسعرها معروف ووعائها معلوم وأسلوب مواعيد جبايتها محدده بوضوح .

٣- قاعدة الملائمة :- وتعني هذه القاعدة ان كل ضريبة يجب ان تجبى في انسب الأوقات وبالأسلوب الأنسب للمكلف حتى تتجنب إزعاجه ويكون التكليف سهلاً عليه فانسب الأوقات لدفع الضريبة هي وقت حصول المكلف على دخله أو أرباحه .

٤- قاعدة الاقتصاد :- تعني هذه القاعدة لدى سميث هي الاقتصاد في كلفة جباية الضريبة أي ان تنظم كل ضريبة بحيث لا تزيد كلفة جبايتها عما يدخل خزانة الدولة ويعني ان أفضل الضرائب هي تلك التي تتحيز بانخفاض كلفة تحصيلها وارتفاع وغزارة حصيلتها .

هذه هي القواعد الأساسية للضريبة كما صاغها ادم سميث وهي مازالت محل اعتبار في علم المالية الحديث ويضيف بعض الكتاب لها قاعدتين تكميليتين هما :

١- قاعدة المرونة :- ويقصد بها زيادة الحصيلة تبعاً لزيادة الدخل والثروة القوميتين .

٢- قاعدة الإنتاجية :- ومعناها ان تكون حصيلة الضريبة كبيره حتى تغني ضرائب قليلة عن ضرائب كثيرة ومتعدد .

((الاسبوع التاسع والعشرون))

الرسوم

يعد الرسم من الإيرادات الدورية والمنتظمة التي تدخل خزانة الدولة وتساهم في تمويل نفقاتها العامة . وإذا كانت أهمية الرسوم في الوقت الحاضر قليلة فهي لم تكن كذلك فيما مضى وعلى الأخص في القرون الوسطى والعصور التي تلتها حيث يبين لنا التاريخ المالي بأنها كانت في تلك الفترة أكثر موارد الدولة حصيلة ويمكن إرجاع ذلك للأسباب التالية .

ان فرض الرسوم لا يتطلب في الماضي إقرارا وموافقة من السلطة التشريعية كما هي الحال في فرض الضرائب وقد أدى ذلك إلى توسع الدولة في فرض الرسوم

ان فكرة الدولة بكونها تنظيما يعمل على تحقيق المصلحة العامة لم تكن قد استقرت بعد بل كانت النظرة الغالبة إلى العلاقة بين الدولة وإفراد مجتمعها قائماً على أساس أنها علاقة تبادل فتقدم الدولة الخدمات إلى الإفراد ويقدم الآخرون ثمن هذه الخدمة في صورة رسم .

ج- أجازت الدولة تقديم الرسم بشكل مباشر إلى الموظفين العاملين على تقديم الخدمة إلى إفراد المجتمع كأجور لهم مما يؤدي إلى تخفيف الأعباء المالية عن كاهل الدولة في تمويل نفقاتها التي كانت تمول أساسا عن طريق إيراداتها من مستخدميها.

غير ان الوضع السابق لم يستمر طويلاً مما أدى إلى تضاؤل أهمية الرسم كإيراد ويمكن إرجاع ذلك للأسباب التالية

استقرار حق الشعب فمثلاً في هيئاته البرلمانية في الموافقة على فرض الرسوم شأنه في ذلك شأن الضرائب حيث فقد الرسم ميزة سهولة الالتجاء إليه بدلاً من الضريبة

أدى التطور إلى تغير مفهوم الدولة بحيث أصبحت تنظيماً علوياً يعمل باسم التضامن الاجتماعي لتحقيق المصالحة العامة للمجتمع ، أي أصبحت الدولة مسؤولية عن إشباع الحاجات العامة في مختلف المجالات دون ان يشترط اقتران ذلك يفرض الرسوم على خدماتها ، حيث يتم تمويل الخدمات من خلال الاعتمادات التي تخصص لكل مرفق من مرافق الدولة في موازنتها العامة .

ج- تبين فساد أسلوب السماح للموظفين القائمين على تقديم الخدمة العامة بتحصيل الرسوم لحسابهم مقابل تلك الخدمة حيث اتضح اهتمامهم بتحصيل اكبر قدر من الرسوم على حساب نوع الخدمة .

د- افتقار الرسم للمرونة

ه- ان الرسم وفقاً لطبيعته الغنية لا يسمح بتطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية خلال مراعاة مبدأ القدرة على الدفع .

وقد أدت تلك الاعتبارات إلى تناقص أهمية الرسوم في الدولة الحديثة فقد اتجهت الكثير من الدول إلى إلغائها

تعريف الرسم وبيان عناصره :-

يعرف الرسم بأنه مبلغ من المال تجبيه الدولة أو احد الأشخاص العامة الأخرى جبراً من الإفراد مقابل خدمه تقدمها لهم أو مقابل نفع خاص عاد عليه من هذه الخدمة ومن التعريف يتضح ان للرسم عناصر محدده هي :-

١- الصفة النقدية للرسم : يجب ان يدفع الرسم نقداً واشتراط الصورة النقدية للرسم جاء ليتلاءم مع التطور الحديث لمالية الدولة من حيث اتخاذ إيراداتها ونفقاتها الصورة النقدية وعليه أصبح من غير المقبول اتخاذ الرسم الصورة العينية إلا في ظرف طارئ .

٢- الصفة الجبرية للرسم : يتضمن الرسم عنصر الإجبار حيث يلتزم الإفراد بدفعه عند طلب الخدمة ، ويفرق البعض في هذا المجال بين الإجبار القانوني والإجبار المعنوي ويقصد بالأول حالة ما إذا كان الفرد مجبراً على طلب الخدمة والخيار له في طلبها كما هو الحال في الرسوم القضائية ورسوم الشرطة بأنواعها إذ ان اللجوء إلى المحاكم أو الشرطة حتمي لانفراد الدولة بهذه المرافق وحينئذ يتحتم على الفرد دفع الرسم .

إما الإكراه المعنوي فهو حالة ما إذا كان طلب الخدمة متروكاً إلى رغبة الإفراد أنفسهم دونما إجبار من القانون على طلب تلك الخدمة وعليه فالفرد حر في طلب الخدمة من عدمه فإذا طلبها ان يدفع رسمها المقرر والعكس صحيح .

٣- الرسم مقابل خدمه خاصة :- يعتبر عنصر المقابل من العنصر الأساسية في تحديد طبيعة الرسم حيث يتحقق الرسم بمناسبة طلب الفرد الخدمة معينه من الدولة ومن ثم تعد تلك الخدمة مقابلاً للرسم الذي هو ثمنها .

ويشترط في تلك الخدمة ان تكون من الخدمات العامة أي لا يقصد بها مجرد تحصيل الرسوم التي تجبى من اجلها بل ترمي إلى تحقيق مصلحة عامة كالمحاكم والشرطة والتعليم والصحة ...الخ .

** مقارنة بين الرسم وكل من الثمن العام والاتاوة :-

يعرف الثمن العام بأنه مقابل الذي تتقاضاه الدولة نظير قيامها بإنتاج أو بيع السلع والخدمات الزراعية والصناعية والتجارية والمالية بهدف إشباع الحاجات الخاصة

* يتشابه الرسم والثمن العام ان كلا منها يدفع للحصول على مقابل معين وان كلا منها يتحدد على أساس ان يكون مساوياً للخدمة أو السلعة أو اكبر منها أو اقل منها كما يتشابهان من حيث التكييف القانوني للزيادة الحاصلة في كل منها عن كلفة الخدمة أو السلعة حيث تعد تلك الزيادة ضريبة مستمرة ومتصلة بالخدمة في حالة الرسم وبالسلعة في حالة الثمن العام.

إما أوجه الاختلاف بين الرسم والثمن العام هي :

١- يفرض الرسم بقانون أو بناء على قانون بينما يتحدد الثمن العام بقرار إداري من الهيئة العامة التي تتولى إدارة المشروع الصناعي أو التجاري وهي لذلك تحلل تعديل الثمن بقرار أخر تبعاً لظروف العرض والطلب والاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية ز

٢- في حالة الرسم الخدمة التي يحصل عليها دافع الرسم تعود عليه بنفع خاص إلى جانب النفع العام الذي يعمم المجتمع بأسره إما في حالة الثمن العام فان النفع الخاص الذي يعود على دافع الثمن هو الغالب .

٣- تستقل السلطة العامة بتحديد مقدار الرسم دون تدخل من قبل الإفراد أي بإدارة الدولة المنفردة وبقانون، إما الثمن العام فيتحدد طبقاً لقوانين العرض والطلب في حالة المنافسة الكاملة بين مشروعات الإفراد.

٤- يدفع الرسم جبراً على الإفراد سواء كان الإجبار قانونياً أو معنوياً إما في حالة الثمن العام فان عنصر الاختيار قائم بالنسبة له فيما عدا حالة تمتع الدولة قانوني أو فعلي بالنسبة لإنتاج السلعة أو الخدمة موضوع البحث .

الاختلاف بين الرسم والاتاوة:

١- الرسم يدفع نظير خدمه عامه ، في حين ان والإتاوة تدفع نظير عمل عام .

٢- والاتاوة تفرض على طبقة ملاك العقارات فقط في حين ان الرسوم تفرض على أي فرد من إفراد المجتمع متى طلب الانتفاع بالخدمة المرسومة.

٣- الرسم يدفع بصفة دورية متكررة في كل مره ينتفع فيها الفرد بالخدمة العامة في حين والاتاوة تفرض مره واحده .

٤- ان درجة الإكراه في حالة والاتاوة تفوق حالة الرسم فالفرد لا يقوم بأي إجراء من جانبه حتى تستحق عليه والاتاوة في حين انه في حالة الرسم لابد وان يطلب الخدمة باختياره .

٤- ان الحد الأقصى للإتاوة هو مقدار المنفعة الخاصة التي عادت على مالك العقار نتيجة قيام الدولة بعمل عام أي مقدار الزيادة الرأسمالية في قيمة العقار في حين ان الحد الأقصى للرسم هو نصيب الفرد من تكاليف إنتاج الخدمة .

الفرق بين الضريبة والرسم

ان التميز بينهم يعتريه بعض الصعوبات وذلك لان الخطوط المشتركة بينهم كثيرة وما يعد في نظام مالي رسماً قد يعد في نظام مالي أخر ضريبة كما ان المشرع الضريبي يساعد كثيراً على هذا الخط حيث يضع تسميات غير دقيقة على أي منهما فتسمى الضريبة رسماً ويسمى الرسم ضريبة دون الاعتماد على معيار علمي واضح ودقيق لتلك التسميات يضاف إلى ذلك التطور الذي قد يصاحب الرسم إذا ما ارتفع سعره عن تكلفة الخدمة فيصبح ضريبة . وإذا كان الرسم والضريبة يلتقيان قي إنهما فريضتان نقديتان وأنهما أيضا ذوات طبيعة إلزامية وتساهمان في تمويل المرافق العامة للدولة فان هناك جمله من الفرو قات بينهما .

١- يختلف الرسم عن الضريبة في ان عنصر المقابل متحقق في الرسم دون الضريبة فالا خيره كما عرفنا أنها فريضة ماليه بدمن مقابل .

٢- تهدف الضريبة تحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية بالإضافة إلى هدفها التقليدي وهو تمويل الموازنة لعامه للدولة في حين ان الرسم يرمي إلى تحقيق القدر اللازم من الأموال لتغطية كافة الخدمة محل الرسم

((الاسبوع الثلاثون))

القروض العامة

يعد القرض العام مصدراً آخر من مصادر الإيرادات العامة يضاف إلى مصادرها الأخرى المتمثلة بالضرائب وإيرادات القطاع الاشتراكي والإعانات والرسوم والإصدار النقدي الجديد .

والقرض مصدر تلجأ إليه الدولة في الظروف غير الاعتيادية وعندما تعجز مواردها الأخرى عن تغطية نفقاتها سواء الجارية منها أو الاستثمارية ويمكن أن نوجز الحالات التي تلجأ فيها الدولة إلى القروض:-

١- عندما تصل الضرائب إلى حدها الأقصى

٢- لمعالجة وضع اقتصادي معين كحالة التضخم

٣- عندما تكون للضرائب ردود أفعال عنيفة

القروض في الفكر المالي

أ- النظرية المالية التقليدية :- إن القرض العام والإصدار النقدي الجديد مصادر استثنائية لا يجوز اللجوء إليهما إلا في الضرورة القصوى، للأسباب الآتية:-

١- لأنها تؤمن بالتوازن التلقائي ولا حاجة لتدخل الدولة

٢- تؤمن هذه النظرية إن إنفاق الدولة إنفاق استهلاكي مما يؤدي إلى تحطيم القيمة الإنتاجية وكالآتي:-

القرض العام يؤدي إلى سحب جزء من المدخرات مما يؤدي إلى إضعاف الاستثمار مما يؤدي إلى تنافس الدولة مع الأفراد على المدخرات مما يؤدي إلى ارتفاع في أسعار الفائدة

٣ - من ناحية أخرى يعد القرض ضريبة مستترة مؤجلة يتحمل عبئها الأجيال

القادمة ولهذا لا يسمح التقليديون بالقرض المالي إلا في حالة استفادة الأجيال

القادمة من منافع النفقات العامة التي استخدمت حصيلة القرض العام.

ب- النظرية المالية الحديثة: - لا تمانع النظرية الحديثة اللجوء إلى القرض متى دعت الضرورة إليه وترفض كل الرفض مبررات النظرية التقليدية للمبررات الآتية:-

١- لا صحة لافتراض النظرية التقليدية بأن التوازن تلقائي فقد أثبتت الظروف خطأ هذه الفرضية

٢- والتبرير الثاني إن افتراض النظرية التقليدية بأن القرض له آثار سيئة على المدخرات وبالتالي تنعكس آثاره على النشاط الاقتصادي. فالنظرية الحديثة تقول إن المشكلة في فترات الركود لا تكمن في نقص المدخرات وإنما في عدم وجود فرص للاستثمار وهو ما يسبب نقصاً في الطلب الفعلي اللازم لامتصاص المنتجات عند مستوى التشغيل الكامل .

٣- أما فيما تقول النظرية التقليدية بأن القرض ضريبة مؤجلة يتحملها الجيل القادم فهو قول غير صحيح، لأن الدول في الوقت الحاضر لا توظف القروض للإنفاق الاستهلاكي وإنما في الغالب للتمويل الاستثماري يعمل على زيادة الناتج القومي

تعريف القرض العام:-

مبلغ من المال تحصل عليه الدولة من خلال اللجوء إلى الغير(أفراد- مصارف- مؤسسات) وتتعهد برده مع الفوائد المترتبة عليه خلال مدته المحددة. أو

((عقد تبرمه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة مع الجمهور أو مع دولة أخرى تتعهد بموجبه على سداد أصل القرض وفوائده عند حلول موعد السداد وذلك طبقاً لإذن يصدر من السلطة المختصة))

خصائص القرض العام (عناصره)

١- القرض العام عقد

٢- القرض العام يصدر طبقاً لإذن من السلطة المختصة

أوجه التشابه والاختلاف بين القرض العام والضريبة

أوجه التشابه

١- القرض والضريبة كلاهما من مصادر الإيرادات

٢- القرض والضريبة في كل منهما يحتاج إلى صدور قانون

٣- القرض والضريبة في كل منهما يتحملها الأفراد

أوجه الاختلاف

١- القرض له وجه إنفاقي محدد في حين أ، الضريبة ليس لها وجه إنفاقي محدد

٢- الضريبة مساهمة إجبارية في حين أن القرض العام اختياريا

٣- الضريبة أنها فريضة بلا مقابل في حين أن القرض له مقابل معين متمثل بالفوائد المدفوعة للأشخاص المكتتبين

٤- الضريبة إيراد نهائي للدولة أما القرض فهو إيراد مؤقت يسدد عند حلول ميعاد السداد

٥- تؤثر الضريبة على جانب الإيراد فقط عند التحصيل في حين يؤثر القرض على جانب الإيراد في الميزانية عند التحصيل وجانب الإنفاق في الميزانية عند السداد الطبيعة الاقتصادية والقانونية للقرض العام:

ثانياً: الطبيعة القانونية للقرض العام: إن القرض العام وبخاصة القرض الاختياري هو عقد بين طرفين هما الأفراد والمؤسسات المالية من جهة والدولة من جهة أخرى. يتعهد الطرف الأول بتقديم مبلغ من المال وتتعهد الدولة برده مع الفوائد المترتبة عليه. في السابق كانت القروض العامة تعقد باسم الأمير أو الملك الذي يقدم الضمانة لتسديد القرض كأن يكون رهن أراضي أو غير ذلك، لكن بعد التوسع والتعقيد في الإجراءات الإدارية وبعد التوسع في المالية العامة حصلت عدة تغيرات في القروض العامة تتمثل بما يأتي:

إن القرض العام بات يعقد باسم الدولة وليس باسم رئيسها ملكاً كان أم رئيس جمهورية.

لم تعد الدولة تقدم أية ضمانة إذ أن ضمانتها تتمثل بما تملكه من موارد مختلفة.

باتت القروض العامة تكون على شكل سندات يجري تداولها بين الأفراد والمؤسسات المالية.

على الرغم من تعدد وجهات النظر حول القرض العام إلا أن الرأي المرجح هو أنه: عقد من عقود القانون العام ومن ثم فإنه خاضع لجميع الأحكام التي تسري على هذا النوع من العقود فهو ملزم لطرفيه المقرض أو الدائن من جهة والمقترض أو المدين ممثلاً بالدولة من جهة أخرى. فقد أشارت معظم الدساتير في دول العالم إلى أن القرض العام يصدر بقانون وبالتالي فإنه من مسؤولية السلطة التشريعية التي تحدد طبيعة هذا القرض والشروط المترتبة عليه. لكن بعد التوسع والتعقيد في المالية العامة أصبحت الكثير من الإجراءات تترك للسلطة التنفيذية ومن ذلك على سبيل المثال كيفية الحصول على القرض العام وإجراء التغيرات في أسعار الفائدة وغيرها من القضايا الفنية المتعلقة بالقرض على أن يكون ذلك متطابقاً مع القانون.

إن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو لماذا لا يترك موضوع القرض العام كلياً إلى السلطة التنفيذية؟ وللإجابة على هذه السؤال هناك عاملان:

العامل الأول: إن السلطة التشريعية هي التي تقوم بإصدار القوانين المتعلقة بكل الإيرادات بما في ذلك إصدار القانون الضريبي، فلو ترك أمر القرض العام كلياً إلى السلطة التنفيذية لأمكنها في أي وقت ترفض فيه السلطة التشريعية إصدار قانون ضريبي معين أن تلجأ إلى إصدار قرض عام تعويضاً عن الضريبة، وعليه لا يترك أمر القرض العام للسلطة التنفيذية وإنما بات الأمر أيضاً وأسوة بالإيرادات الأخرى من اختصاص السلطة التشريعية.

العامل الثاني: عندما يقوم البرلمان بمناقشة القرض العام فإن هذا يمّكن ممثلي الشعب والرأي العام من الاطلاع على حيثيات هذا القرض وتفاصيله المختلفة، وهذا يمّكن أعضاء البرلمان من ممارسة الرقابة على هذا القرض فيما بعد ويعطي في الوقت نفسه ثقة للأفراد بهذا القرض.

هناك رأي يقول إن القرض العام تنظمه الدولة وتصدره بقانون ويمكن لها فيما بعد أن تلغيه بقانون قبل أن تسدد أقساط وفوائد القرض، أي أن الدولة غير خاضعة إلى سلطان في هذا الأمر، لكن هذا الرأي في حالة صحته وتطبيقه سوف تكون له آثار سلبية لأنه يتنافى مع شروط العقد في القانون العام وبالتالي يمكن ان يضعف من ثقة الأفراد بالدولة.

شروط القرض العام وطرق تسديده

١) شروط القرض العام: هي مجموعة الأوضاع التي تحيط بإصدار القرض العام من حيث: قيمته، شكل سنداته، سعر هذه السندات والفائدة المقررة، والمزايا والضمانات الممنوحة للمكتتبين.

قيمة القرض العام: هناك طريقتان يمكن ان تلجأ إليهما الدولة، الطريقة الأولى: هي ان تقوم سلفاً بتحديد مبلغ القرض وتصدر السندات على أساس ذلك وعندما تجمع الدولة المبلغ المحدد تتوقف عن بيع المزيد من السندات وعادة ما تلجأ الدولة إلى هذه الطريقة إذا أرادت أن تمول وجه محدد من أوجه الإنفاق. الطريقة الثانية: وهي ان تقوم الدولة بتحديد فترة زمنية معينة تسمح للجمهور من خلالها بشراء السندات وتجمع الدولة بهذه الطريقة أكبر ما يمكن من المبالغ النقدية وذلك لتمويل نفقات حربية أو تنموية، إذاً فإن هذا النوع من قيمة القرض تلجأ إليه الدولة في أوقات: الحروب والأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية

شكل السندات: هناك ثلاثة أشكال للسندات وهي: (١) السندات الاسمية: وهذه السندات يسجل اسم مالكها في سجلات خاصة توضع عادة في وزارة المالية ولا يحق لأي شخص آخر غير مالك السند أن يحصل على الفوائد المترتبة عليه، وهذه تمتاز بعدم إمكانية سرقتها لكن ما يعاب عليها هو عدم مرونتها. (٢) السندات لحاملها: وهذه السندات يحصل عليها الحائز عليها وتمتاز بالمرونة من حيث التداول. (٣) السندات المختلطة: وهي السندات التي تجمع بين مزايا النوعين السابقين، فصاحب السند مثبت اسمه في سجل خاص لكن في الوقت نفسه من يحمل السند يستطيع من خلال كوبونات خاصة أن يحصل على الفوائد المترتبة عندما يحين وقت السداد.

أسعار السندات وأسعار الفائدة: ابتداءً ما هو الفرق بين سعر التكافؤ والسعر الأقل من سعر التكافؤ؟ الجواب: إن قيمة السند تتمثل (بالقسط زائداً الفائدة)، فإذا طرحت الدولة السندات بنفس هذا السعر يطلق عليه سعر التكافؤ، أما إذا طرحت سندات بسعر أقل من هذه القيمة يقال إنها طرحت بأقل من سعر التكافؤ، وعادة ما تطرح الدولة قيمة السندات بسعر التكافؤ عندما تجد بأن ذلك متوافراً في السوق المالية. أما بالنسبة للسعر الأقل من سعر التكافؤ فعادة ما يطرح للأفراد لجذبهم نحو الاكتتاب في سندات القرض العام. أما كيف يحدد سعر الفائدة؟ فأسعار الفائدة عادة تحددها عوامل العرض النقدي والطلب على النقود فكل العوامل المؤثرة على العرض النقدي وكل العوامل المؤثرة على طلب النقود تؤثر على سعر الفائدة وتتحكم بها. أما عن الفترة الزمنية

لتسديد الأقساط والفوائد المترتبة على القروض ففي أغلب الأحيان يكون التسديد لمرتين في السنة أي مرة واحدة كل ستة أشهر، لأنه إذا قامت الدولة بالتسديد لمدة أكبر من ستة أشهر فإن الكثير من ذوي الدخول الواطئة من المكتتبين سوف يتأثرون لأنهم يعولون على القسط والفائدة لتسيير أمورهم الخاصة، أما إذا كان التسديد لأقل من ستة أشهر فهذا يشكل عبء على العاملين في أجهزة الدولة المسؤولين عن مسألة تسديد الأقساط والفوائد.

المزايا والضمانات الممنوحة للمكتتبين:

هناك العديد من المزايا التي تعطى للمكتتبين لتشجيعهم على الاكتتاب في سندات القرض العام من ذلك مثلاً:

مكافأة السداد: وتمثل الفرق بين القيمة التي يدفعها المقرض وقت الاكتتاب وما يحصل عليه في وقت السداد.

إعفاء قيمة السند والفوائد المترتبة عليه من الضرائب.

السماح بتسديد الضرائب من خلال السندات أي إعطائها صفة السيولة النقدية.

إن أبرز الضمانات التي يحتاجها المكتتبون هي حماية أموالهم المقرضة مـــن آثار التضخم وانخفاض قيمة العملة، ففي الكثير من البلدان يرى الأفراد بأنه لا فائدة من الإسهام في القروض العامة لأن التضخم سوف يمتص الفوائد المترتبة عليها بل في بعض الأحيان يقلل حتى من قيمة السند عندما يتم استلامها وقت السداد. على هذا الأساس اعتمدت بعض الدول تقديم الضمانات ومن خلال طرق متعددة لحماية المقرض من التضخم وأهم هذه الطرق هي:

١- منح سعر فائدة مرتفع للقرض العام على أساس أن ذلك يمكن أن يعوض الفرد في حالة انخفاض قيمة العملة. لكن ما يعاب على هذه الطريقة أنها تكلف الخزانة العامة تكاليف باهظة من ناحية ومن ناحية أخرى فهو اعتراف ضمني من الدولة بأنها ستشهد حالة من التضخم خلال الفترة القادمة أي فترة القرض.

٢- ربط قيمة السند وقت الاكتتاب وقيمته مع الفوائد في وقت السداد مع سعر الذهب السائد في السوق. أي يجري التسديد هنا على أساس سعر الذهب. لكن ما يعاب على هذه الطريقة هو أن الذهب سلعة ويخضع ثمنها الى الكثير من المتغيرات المتعلقة بالعرض والطلب وعليه يمكن إذا ارتفع سعر الذهب أن تتحمل الدولة أعباء إضافية كبيرة، أما مسألة الهبوط أي لو حصل وإن انخفض ثمن الذهب في وقت السداد مقارنة بوقت الاكتتاب فلا يتم اعتماد الهبوط هنا ويعمل بالذهب على أساس اتجاه الصعود فقط.

٣- ربط قيمة السند وقت الاكتتاب ووقت السداد مع الفوائد بسعر إحدى العملات الأجنبية أي السداد هنا على أساس سعر العملة في وقت السداد، لكن ما يعاب على هذه الطريقة انها مرتبطة بسعر عملة أجنبية وهذه العملة قد يتغير سعرها لأسباب عديدة لا علاقة للبلد الذي قام بإصدار القرض بهذه العوامل، واعتماد هذه الطريقة في حالة ارتفاع سعر العملة الأجنبية سوف يحمل الخزانة العامة تكاليف باهظة وأيضاً فإن ربط القرض بعملة أجنبية معناه الاستهانة بمشاعر البلد والاستخفاف بالعملة الوطنية.

٢- هذه الطريقة هي عادة أفضل من كل الطرق السابقة وتتمثل بربط قيمة السند وقت السداد مع الفوائد المترتبة عليه بالأرقام القياسية للأسعار. أي يجري السداد هنا مع الأخذ بنظر الاعتبار الارتفاع الحاصل في المستوى العام للأسعار من خلال اعتماد الأرقام القياسية لأسعار مجموعة من السلع وذلك بأخذ سنة أساس وإعطائها رقم (١٠٠) ثم حساب مدى الارتفاع في الأسعار خلال السنوات اللاحقة وذلك بالمقارنة بســـنة الأســـاس.

طرق إصدار القرض العام

هناك عدة طرق يمكن ان تعتمدها الدولة في عملية إصدار القروض العامة ومن ذلك:

١- الاكتتاب العام المباشر: في هذه الطريقة تقوم الدولة ببيع السندات بصورة مباشرة الى الجمهور حيث تحدد موعد ابتداء القرض والمزايا والضمانات المقدمة للمكتتبين وهنا تتولى بعض المؤسسات القيام بعملية بيع السندات كالمصارف التجارية والبنك المركزي ومكاتب البريد ووزارة المالية. ومن مزايا هذه الطريقة انها تمكن الدولة من بيع السندات بسعر مرتفع نسبياً (مقارنة بطريقة الاكتتاب المصرفي). كما تمكن الدولة من ممارسة الرقابة والإشراف على عملية إصدار القرض العام الأمر الذي يزعزع من ثقة الأفراد بالدولة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ان الدولة قد لا تمتلك نفس خبرة المؤسسات المالية في عملية تداول السندات.

٢- الاكتتاب المصرفي: في هذه الطريقة تقوم الدولة ببيع السندات الى المصارف بسعر منخفض نسبياً وتقوم هذه المصارف بدورها ببيع السندات الى الجمهور اما عن طريق البورصة أو بصورة مباشرة. ومن مزايا هذه الطريقة للدولة، انها تضمن للدولة الحصول على مبلغ القرض بصورة سريعة ومضمونة. لكن من مساوئها أن الدولة سوف تبيع بسعر منخفض نسبياً الى المصارف لكي تتمكن هذه الاخيرة من البيع بسعر أعلى الى الجمهور والحصول على الفوارق أو الارباح. إذن فأن العوائد في هذه الطريقة هي أقل من العوائد في الطريقة الاولى بسبب انخفاض سعر السندات.

٣- الاكتتاب بالمزايدة: هنا في هذه الطريقة تترك السندات للمزايدة من قبل الجمهور والمؤسسات المالية على ان تقوم الدولة بتحديد سعر أو حد أدنى للسند ثم تسمح بعدئذ للمزايدة. ومنطقياً لا يمكن أن يتجاوز سعر السند من خلال المزايدة سعر التكافؤ (قيمة السند + الفائدة).

٤- الإصدار في البورصة: يتمثل بطرح الدولة للسندات في البورصة وبذلك تكون أسعار السندات خاضعة للعرض والطلب عليها، وعليه يجب على الدولة الانتباه لأن طرح كميات كبيرة من السندات وعلى شكل دفعة واحدة يمكن ان يؤدي الى انخفاض سعرها وهذا ما يضر بالنتيجة بالدولة نفسها.

انقضاء القرض العام

ويقصد به إطفاء القرض العام أي انتهاء العبء المالي المترتب على الدولة إزاء المقرضين والذي يتمثل بالفائدة وأصل المبلغ المقترض ويتم انقضاء القرض بطريقتين:

أولاً) الوفاء بالقرض العام: ويقصد به ان تقوم الدولة بتسديد القرض بصورة كاملة وعلى شكل دفعة واحدة وهذا ما يحصل عادة بالنسبة للقروض قصيرة الأجل حيث تتخلص الدولة من العبء كلياً. أما القروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل فعادة ما تقوم الدولة بالوفاء الجزئي لها وهذا ما يسمى باستهلاك القرض العام والذي سنأتي عليه لاحقاً.

ثانياً) استهلاك القرض العام: ويقصد به سعي الدولة للتحرر من القرض العام نهائياً من خلال تسديده الى حاملي السندات بصورة دفعات متتالية تتم من خلال فترة محددة تتضمنها شروط إصدار القرض، وهناك ثلاثة أساليب لاستهلاك القرض العام هي:

١- الاستهلاك السنوي للقرض العام: ويتمثل هذا الاسلوب بقيام الدولة باختيار مجموعة من السندات وإطفائها من خلال تسديد مبلغ السند مع الفوائد المترتبة عليه وهذه الطريقة غير محبذة من قبل المقرضين وبخاصة من ذوي الدخل العالي الذين يتمنون بدلاً عنها البقاء دائنين وبأكبر ما يمكن من السندات الى الدولة وهذا ما يمنحهم فائدة مرتفعة أو أن يحصلوا بشكل كامل على مبلغ القرض مع الفوائد وبالتالي التوجه نحو وجه آخر من أوجه الاستثمار.

٢- الاستهلاك بالقرعة: في هذه الطريقة تقوم الدولة ممثلة ببعض الاجهزة الحكومية بإجراء قرعة لاختيار مجموعة من السندات التي يتم إطفاؤها حينما يحين أجل التسديد. وهذه الطريقة تحمل عيوب الطريقة السابقة نفسها.

٣- استهلاك القرض العام من خلال قيام الدولة بشراء السندات من البورصة: في هذه الطريقة تدخل الدولة كمشتريه للسندات من سوق الاوراق المالية وذلك في حالة انخفاض أسعار السندات مقارنة بسعر

التكافؤ (القسط + الفائدة) الذي تسدد الدولة فيما بعد على أساسه. بمعنى ان الدولة في هذه الطريقة تستفيد من الفارق من خلال شراء السند بسعره المنخفض السائد في البورصة مقارنة بسعر التكافؤ الذي تسدد عادة بموجبه، لكن على الدولة الانتباه هنا، لأن قيامها بتوليد طلب مرتفع على السندات يؤدي الى ارتفاع في أسعارها ومن ثم عدم إمكانية ديمومة شراءها لهذه السندات.